الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 45 قالمة

08 th May 45-Guelma University
UNIVERSITE 08 MAI 45 –GUELMA

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص: نقود ومالية

الموضوع:

واقع الدولة في زمن العولمة

من إعداد الطالبة: زدوري أسماء

لجنة المناقشة :

1–د . معطى الله خير الدين	أستاذ محاضر	جامعة قالمة	رئيسا
2–د . شطاب نادية	أستاذة محاضرة	جامعة عنابة	مقررة
3–د . قايد تليلان	أستاذة محاضرة	جامعة بجاية	مناقشة
4–د . رجال السعدي	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	مناقشا
5–أ . رواج عبد الباقي	مكلف بالدروس	جامعة قالمة	مناقشا

السنة الجامعية: 2004/2003

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 45 قالمة

08 th May 45-Guelma University
UNIVERSITE 08 MAI 45 –GUELMA

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص: نقود ومالية

الموضوع:

واقع الدولة في زمن العولمة

من إعداد الطالبة: زدوري أسماء

لجنة المناقشة :

1-د. معطى الله خير الدين	أستاذ محاضر	جامعة قالمة	رئيسا
2-د. شطاب نادية	أستاذة محاضرة	جامعة عنابة	مقررة
3-د. قايد تيلان	أستاذة محاضرة	جامعة بجاية	مناقشة
4-د. رجال السعدي	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	مناقشا
5-أ. رواج عبد الباقي	مكلف بالدروس	جامعة قالمة	مناقشا

السنة الجامعية: 2004/2003

بسم الله الرحمن الرحيم

رب اشرح لي صدري

ويسر لي أمري ❁ واحلل

عقدة من لساني ❁ يفقهوا

قولي

صدق الله العظيم

سورة "طه" الآيات: 25، 26، 27، 28 .

التشكرات

نحمد الله ونشكره أن وفقنا وأمدنا بالقوة لإنجاز هذا البحث.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان من صميم الفؤاد إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة : شطاب نادية ، التي تحملت معنا مشاق البحث إلى آخر لحظة وخصصت لنا الكثير من وقتها الثمين رغم كثرة إنشغالاتها في إثراء البحث العلمي ، حيث عملت على تزويدنا بالتوجيهات اللازمة و النصائح القيمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة التي بذلت جهدا عظيما في الإطلاع على هذه الرسالة لإثرائها بالنقاشات القيمة و المفيدة التي تزيد من مكانة البحث و المتكونة من :

- د . معطى الله خير الدين
- د . قايد تليلان
- د . رجال السعدي
- أ . رواج عبد الباقي

إلى كل أساتذتي خاصة الأستاذ الدكتور معطى الله خير الدين الذي كان يعيش معنا فترة إنجاز هذه الرسالة لحظة بلحظة وكان له الفضل الكثير في إنجاح وإتمام مشوار ما بعد التدرج على أكمل وجه.

الإهـــداء

اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم ،نافعا لقارئـه

أهدي ثمرة جهدي إلى :

-والدي الكريمين ، أطال الله في عمرهما

- إلى اخوتي

- إلى كل صديقاتي وزملائي

- إلى كل من يحبني ويحترمني

- إلى كل طالب علم .

خطـــة المذكـــرة

مقدمة عامة:

الفصل الأول: من الدور التقليدي للدولة إلى الحماية.

I.المكانة التقليدية للدولة.

1.ظهور الرأسمالية الصناعية.

2.بروز الدولة الحارسة.

3.تقييم الكلاسيك.

II.مدرسة كمبردج كتطور للكلاسيك.

1.دور الدولة عند النيوكلاسيك.

2.تقييم لما بعد الكلاسيك.

III. التحول إلى الدولة الحامية.

1.الأزمة الاقتصادية العالمية.

2.الحماية الكترية.

3.حدود الحماية الكترية.

الفصل الثاني: العولمة وقاعدتها النيوليبيرالية.

I. النظرية النيوليبيرالية: عودة إلى الحرية.

1.النيوليبيرالية: فروض وإصلاحات.

2. تراجع الدولة وبروز قوى جديدة

3. النيوليبيرالية وتجاهل الجانب الاجتماعي.

II. العولمة والنظام العالمي الجديد.

1. جذور العولمة.

2. الثورة العلمية والتكنولوجية.

3. ظهور نظام عالمي جديد: (1973).

III. العولمة والأزمات في الأسواق المالية الناشئة.

1. الأزمة المكسيكية (1994).
2. الأزمة الآسيوية (1997).
3. الأزمة الأرجنتينية (2001-2002).

الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري: بين الليبرالية واحتكار الدولة.

I. الاقتصاد الجزائري ومحاولة الخروج من الأزمة.

1. الأزمة الاقتصادية الجزائرية.
2. التعديل الذاتي.
3. معاملات الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

II.تطبيق النظام الليبرالي في الجزائر.

1. إعادة جدولة الديون الجزائرية.
2. الجزائر وبرنامج التعديل الهيكلي.
3. الخصخصة وانسحاب الدولة.

III.الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.

1. تقييم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.
2. انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
3. الجزائر ومشروع الشراكة الأورومتوسطي.

خاتمة عامة.

قاموس المصطلحات (glossaire).

قائمة المراجع.

قائمة الجداول.

قائمة الإطارات.

قائمة المخططات.

الفهـــــرس.

مقدمة عامة:

شهد العالم تحولات عميقة ومتعددة الاتجاهات، خلال العقدين الأخيرين من القرن20، شكلت في مجموعها واقعا جديدا وضع العالم على عتبة مرحلة جديدة في القرن 21 لم يشهدها من قبل.

إن انهـــيار الاتحاد السوفيتي، وتفككه وفشل نظامه الاشتراكي قد أخل بكل التوازنات والمصـــالح الـــتي كانت قائمة ومسيرة وفقا لأسس الثنائية القطبية والتي استمرت طوال الحرب الباردة.

لقد مهد ذلك لبروز أحادية قطبية أو ما يعرف بالعولمة والتي يعرفها بعض الاقتصاديين عـــلى أنها «...اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات، وانتقال الأموال والقوى العاملـــة والثقافات، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة...(1) » (محمد الفرجاني حصن، 2003).

لقد سعت هذه الظاهرة إلى فرض نفوذها على العالم اجمع، حتى أصبحت هي المتحكم والمحدد الرئيسي لمجريات المعاملات الدولية وذلك وفقا لمبادىء وقواعد النيوليبيرالية أو الليبرالية الجديدة.

وفي خضم هذا التغير الذي ساد العالم كله، وبعد أن تحررت الرأسمالية من كل القيود، وتحت تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية، التي سادت كل المجالات، وبقيام التكتلات الاقتصادية الضـــخمة، بـــدأ الترويج على نحو واسع لفكرة انتصار النظام الرأسمالي وعلى رأسه الولايات المـــتحدة الأمريكـــية التي تقف على راس هذا النظام (الأحادي الجانب)، وبرزت أيضا مسائل الانتقال من النظام الاشتراكي والنظام الاقتصادي الموجه، إلى نظام حرية السوق وذلك في إطار الـــترويج للعولمة وتصويرها على أنها قدر محتوم لا يمكن الوقوف في وجهه أو معارضته، ولابد على الدول مجاراة كافة هذه التطورات والأحداث بالانضمام إلى هذا النظام الذي تحكمه قواعد ومـــباديء النيولبيرالية.فكانت كل من الدول الأوروبية، اليابان والاتحاد السوفيتي من المشجعين الأوائل على تطبيق هذه العولمة.

إذن تعتبر العولمة كمرحلة جديدة من الرأسمالية، تهدف من خلالها المراكز الرأسمالية إلى اســـتكمال الهيمـــنة الاقتصادية والسياسية والثقافية..، على العالم. وهي تأتي كحاجة للتراكم

والتمركز الكبير لرأس المال من جهة، ومحاولة الخروج من الأزمة التي تضرب بالمراكز الرأسمالية ومـــنها المركـــز القائد للرأسمالية في واشنطن من جهة أخرى، مستغلة بذلك حملة الاختلالات الدولية التي سببها انهيار الأنظمة التي كانت قائمة في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية.

« إن الجانـــب الاقتصادي في العولمة الرأسمالية، والمتمثل في مذهب "الليبرالية الجديدة"، هو الذراع الضارب في العولمة...(2) » (البديل، 2004).

هـــذا المذهـــب النيولـــبيرالي أو الليـــبرالي الجديد، والذي صعد إلى الواجهة في أواخر الســـبعينات وأوائل الثمانينات.حيث يحاول «...هذا المذهب الإفادة مما حققته العولمة من تقدم معـــرفي وبخاصـــة في عـــالم تقنـــيات الاتصال لتفرض ديكتاتورية السوق على جميع شعوب العـــــالم...(3) » (الفكر العربي من الدخول في أطر العولمة إلى مناهضتها، 2003)، باعتبارها تمثل الملاذ الوحيد لها لضمان تنمية اقتصادياتها.

وتعتبر المؤسسات المالية العالمية والتي تسمى بمؤسسات العولمة FMI وBM وOMC والشـــركات متعددة الجنسيات، بمثابة الأداة لتحقيق هذا المذهب (النيولبيبرالية) وفرضها على جميع شعوب العالم.

إن تطور الشركات المتعددة الجنسيات، ساهم بدوره في إضعاف دور الدولة خاصة وأن هياكلها السياسية التقليدية لم تتطور في مواجهة تحديات العولمة، كذلك فإن دور الدولة تعرض لـــلمراجعة، إذ أصـــبح مـــن الضروري تغيير مضمونها نتيجة التطورات التي شهدها العالم في السنوات العشر الأخيرة.

إن انفـــتاح الحـــدود، قلل من إمكانيات رقابة الدولة للمواطنين، كما افقدها مبادئها الأساســـية، فـــلم تعد تتحكم في قواعد البنية الاجتماعية، وأصبحت السيادة الوطنية محدودة بسبب توسع الشركات متعددة الجنسيات والتي لا تعرف حدود الدول.

وبالـــتالي فإن تزايد نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات، أفرز نتائج على الصعيد العمل والتقنـــيات والاتصالات، الصحة، البيئة...، وهو ما جعل الدول ترى أن سياساتها الاقتصادية أقـــل فعالية وكفاءة وهي تواجه تناقضات جديدة لتأكيد المنافسة لجهازها الإنتاجي خصوصا، بعـــد أن تـــبين أن العولمة تعطي الشركات استقلالا أكبر، كما أصبحت المجالات الاقتصادية والوطنـــية في ظل العولمة مفتوحة على الخارج وأصبحت القرارات في يد الشركات والتي تؤثر على الوزن الاقتصادي للدول ذات القوة المتوسطة.

إن كل هذا يجعلنا نتساءل:

- أي دور تضطلع به الدولة في ظـــل هذه التغيـــرات ؟ وما هي الآثار الناجمـــة عن ذلك ؟؟؟.

وقد قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى 3 فصول:

الفصل الأول: سنتناول فيه التطور التاريخي لدور الدولة، وذلك خلال فترة من الزمن مـــنذ ظهور النظرية الكلاسيكية وبروز مبدأ الدولة الحارسة وصولا إلى النظرية الكترية وبروز مفهـــوم الدولة الحامية متطرقين بذلك إلى مختلف المراحل التي مرت بها الدولة سابقا ومحاولين بذلـــك الإجابـــة عن: ما هي التغيرات التي طرأت على دور الدولة قبل ظهور العولمة وتطبيق النيولبيرالية؟.

الفصـــل الـــثاني: سنتحدث فيه عن مذهب النيولبيبرالية، فروضها، الإصلاحات التي جـــاءت بها، وعن ظاهرة العولمة كيفية ظهورها ودورها في بروز نظام عالمي جديد. وفي نفس الوقـــت نحـــاول الإجابـــة عن التساؤل التالي: ما هي الآثار الناجمة عن تناقص دور الدولة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؟.

الفصـــل الثالث: سنتطرق فيه إلى الاقتصاد الجزائري ومشوار الإصلاحات التي مر بها، مـــنذ وقوعه في الأزمة خلال الثمانينات، وكيفية تطبيق هذا النظام الليبرالي محاولة من الجزائر الـــتحول إلى اقتصـــاد السوق، ثم في الأخير نجيب عن السؤال التالي: ما هي الآثار الناجمة عن انسحاب الدولة وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ؟.

ولذلك فإننا نسعى من خلال هذا العمل المتواضع، إلى معالجة هذه الإشكالية، مرتكزين على عدة فرضيات:

- العولمـــة هـــي ضرورة وحتمية، يجب على بلدان العالم مواجهتها والتعامل معها، لا الابتعاد عنها والهروب منها.

- تدخل الدولة ضروري وحاسم وغيابه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، قد يؤدي إلى آثار ونتائج وخيمة على المجتمع بأكمله.

ومـــن أجـــل التحقق من صحة الفرضيات المطروحة كمنطلق في الدراسة، اعتمدنا في دراستنا على منهج التحليل النقدي، حيث قمنا بدراسة هذا الموضوع من جانبين:

جانـــب نظـــري تاريخي: حاولنا من خلاله إبراز الجانب التاريخي لدور الدولة وكافة التغيرات التي مر بها، ثم تحدثنا فيه عن ظاهرة العولمة وعن مذهب النيوليبيرالية وما ألقت به من ظلال على دور الدولة، ثم نتائج كل هذه التغييرات على العالم بأسره وعلى الدول النامية بصفة خاصة.

جانـــب واقعي: حاولنا من خلاله إسقاط النقاط التي تناولناها في الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري، حيث قمنا بدراسة الاقتصاد الجزائري مبينين التغيرات التي طرأت على دور الدولة في ظل تبنيه للعولمة وتطبيقه لمباديء وقواعد النيوليبيرالية (الليبرالية الجديدة).

وفي الأخير نشير إلى أننا قد واجهنا مجموعة من الصعوبات، فنظرا لحداثة الموضوع فأن المراجع التي تتخصص فيه تكاد تكون معدومة، مما دفعنا إلى الاعتماد أكثر فأكثر على المجالات والأبحاث العلمية والانترنيت.

تهميـــش المقدمـــــة:

(1)- د. محمد الفرجاني حصن ، أفريقيا وتحديات العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2003 ، ص 36.

(2) البديل ، لا لليبرالية الجديدة ، عالم آخر ممكن .. خيار ممكن 2004، ص1.

www.albadil.net

(3). الفكر العربي من الدخول في أطر العولمة إلى مناهضتها ، 2003 ،ص 1.

www.alabayan.co.ae

تمهيد:

من المعروف أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد مر بتطورات عديدة، وقد كان هذا التطور تجسيدا فعليا للأفكار والمذاهب الاقتصادية التي كانت سائدة خلال تلك الفترة وفي الحقيقة أن دور الدولة كان هاما منذ البداية ومع ذلك فإنه رغم أهميته ظل محدودا، وقد تزايد دور الدولة وتدخلها المستمر في النشاط الاقتصادي، وفي هذا الاتجاه وفي نطاق الفكر الليبرالي يمكن التمييز بين الفكر الاقتصادي التقليدي (كلاسيكي ونيوكلاسيكي)، والفكر الاقتصادي الحديث (كينز والاتجاهات الحديثة). فوفقا للفكر التقليدي للدولة، فيجب أن يكون تدخل الدولة بأقل درجة ممكنة ويقتصر فقط على إشباع الحاجات العامة من أمن وعدالة ومرافق عامة وأن يكون هذا التدخل حياديا بعيد عن نشاط الأفراد.

وقد ظل هذا المفهوم التقليدي سائدا لفترة الطويلة حتى ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 وبروز المبادئ والأفكار الكترية، حيث ظهر فكر جديد يؤمن أيضا بالحرية والمبادرة الفكرية ولكنه يعطي دورا جديدا ومتميزا للدولة في النشاط الاقتصادي وفي معالجة التناقضات التي أظهرها تطبيق مبادئ وسياسات الفكر التقليدي. هذا الفكر الجديد سمي بالفكر الكتري، وخلال هذه المرحلة تشعبت وظائف الدولة وتغير نمط تدخلها بين إشباع الحاجات العامة وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع ولتصحيح الإختلالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي قد تنجم عن عمل قوى السوق الحر.

وللوقوف على دور الدولة والتطورات التي لحقت به، سوف نقوم باستعراض لهذه المذاهب الاقتصادية مع التركيز على دور الدولة في نطاق كل مذهب من هذه المذاهب وهذا من خلال فصلنا هذا.

I.المكانة التقليدية للدولة:

1.ظهور الرأسمالية الصناعية:

إن المقصود بهذه المرحلة هي تلك الخاصة بظهور المدرسة الكلاسيكية والتي برزت إلى الوجود في منتصف القرن 18، وتميزت بتغيير الهيكل الأساسي للاقتصاديات الأوروبية، حيث ظهرت أنظمة اقتصادية جديدة و أيضا أفكار اقتصادية مستحدثة، إذ «...في نهاية القرن 17 بدأ يحدث انحسار في تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى تفكك نظام الطوائف وتقلص كبار الشركات، وقد سار انكماش تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جنبا إلى جنب مع اختفاء الاحتكار نحو المنافسة...(1) » (محمد دويدار، 1999)

1.1.ثورة فكرية:

عندما نتطرق لهذه المرحلة نجد أنفسنا بصدد الحديث عن ثورة فكرية اقتصادية تعتمد بالدرجة الأولى على الانقلاب الصناعي، وتمهد للثورة الصناعية، حيث أن التطور الفكري وصل أوجه خلال هذه الفترة، بالرغم من أن الفكر التجاري استطاع من خلال تركيزه على العلاقات الاقتصادية أن يخلق لنفسه مكانة هامة في مرحلة معينة من الزمن. لقد عمل مفكروه على تطوير الصناعة والتصدير وبالتالي فالحركة الصناعية في إنجلترا كانت سببا في بروز حركة فكرية (فكر جديد)، أو ما يعرف بالفكر الكلاسيكي والذي من أبرز رواده ادم سميث، ريكاردو، ألفرد مارشال....

2.1.ثورة صناعية:

لقد انتقل هذا التغيير من الوسط الفكري ليشمل الوسط الإنتاجي، إذ أدى إلى تغييرات جذرية في الفنون الإنتاجية بالإضافة إلى القوانين المنظمة لكل من العملية الإنتاجية وأساليب العمل «...كل هذه التحولات مجتمعة قادت العالم إلى اعتناق المذهب الجديد ألا وهو الرأسمالية الحديثة والرأسمالية الصناعية، و التي ظهرت كنتاج لتحرر الفكر الاقتصادي والعمليات الاقتصادية.(2) » (أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، 2000).

إن استخدام الآلات والماكينات سواء في الصناعة أو الزراعة لم يكن معروفا قبل القرن 18، حيث تميز هذا القرن بتحسن في مستويات الأداء وأساليب الإنتاج وباستخدام الآلات وآلية الإنتاج في جميع مجالات الإنتاج، مما كان سببا في تدعيم ظهور الاختراعات الحديثة وقد

ظهرت الانطلاقة العلمية والفنية الصناعية والتي تعرف الآن بالثورة الصناعية من نهاية القرن 18 حتى بداية القرن 20، وجاءت نتيجة التطور الكبير في الفن الإنتاجي في ميدان الصناعة بالإضافة إلى الاختراعات العديدة واستخدام الآلية على نحو واسع في الإنتاج (أي إحلال الآلات محل الأدوات البسيطة)، وبالتالي أصبح العمل الصناعي يستخدم آلات حديثة ومتطورة، وهذا كان له أثر كبير في إغراء كبار المستثمرين على إقامة العديد من المصانع الجديدة والتي عملت فيما بعد على استقطاب رؤوس الأموال على أوسع نطاق، فحدث فائض في الإنتاج وانخفضت أسعار التكلفة بغرض البيع بأسعار معتدلة، سواء في السوق الداخلي والخارجي عوضا عن التصدير من أجل تغطية احتياجات السُوق الداخلي مثلما كان يحدث سابقا، فظهرت منافذ جديدة للتسويق وبدأت المنتجات الأوروبية في الانتشار عالميا بمساعدة عوامل عديدة، كتطور سبل النقل البري والبحري والمواصلات المحلية والعالمية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التبادل الدولي، وتعتبر كل هذه النقاط من الدعائم الأساسية للرأسمالية الصناعية.

ونستطيع القول أن الرأسمالية الصناعية ناتجة عن سيطرة رأس المال على جميع وسائل ومجالات الإنتاج، بحيث أصبحت هذه السيطرة هي الظاهرة السائدة والتي ارتبطت بها كثير من الظواهر الاقتصادية الأخرى، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو بالعمالة أو بطريقة توزيع الناتج، كما أن من أهم نتائج كل من الثورة الصناعية والاقتصادية هو التحول الكيفي في الهيكل الاقتصادي في الجهاز الإنتاجي، بحيث أصبح القطاع الصناعي هو بداية الانطلاق الاقتصادي ودعامته المتغير الأساسي لزيادة الدخل القومي وامتصاصه للفائض من العمالة، بالإضافة إلى خلق فرص جديدة للعمالة والاستثمار ولمساهمته في رفع مستويات المعيشة لأغلب أفراد المجتمع.

كذلك أدت الرأسمالية الصناعية إلى تطبيق مبدأ تقسيم العمل والذي ظهر في خلال تلك المرحلة، نتيجة لعوامل عديدة كظهور الاختراعات والآلات والمصانع كبيرة الحجم والتي احتاجت إلى تطبيق هذا المبدأ وهو ما أدى من جهة أخرى إلى ظهور مبدأ التخصص الذي نادى به وتبناه الاقتصادي المعروف "آدم سميث".

كما تميزت هذه الفترة بوجود رأسماليين يقومون بتمويل الصناعة بمختلف احتياجاتها من رأس مال وآلات وأدوات إنتاج، وطبقة عمال تعمل مقابل أجر معين، وصغار الرأسماليين الذين يملكون رؤوس أموال صغيرة ويعملون كمنظمين، ثم ازدادت أهمية هذه الوظيفة وأصبحت من العوامل الأساسية للإنتاج....

إن كل هذه التطورات في الإنتاج أدت إلى البحث عن أسواق خارجية لتصريف المنتجات الضخمة، في الوقت الذي سجلت فيه السوق الداخلية عجزها عن استيعاب هذا الفائض من المنتجات، ومن هنا يمكن اعتبار التجارة الخارجية أداة هامة لدعم الصناعة المحلية، وازدهارها في هذه الفترة، إلى حد أن "آدم سميث" وهو أحد رواد المدرسة الكلاسيكية «...كان يبرر الاستعمار بمقولة أن الأسواق الخارجية هي الامتداد الطبيعي للسوق الداخلية، وأن الاستعمار هو صمام الأمان لتحقيق ذلك.(3) » (حسين عمر، 2001).

3.1.ثورة زراعية:

إن سيطرة القطاع الصناعي على النشاط الاقتصادي كان مصحوبا بتغييرات جوهرية في وسائل الإنتاج، حيث ظهرت لأول مرة في تاريخ الإنتاج كل من الماكنة الزراعية والصناعية كأسلوب للإنتاج الأمثل والأكثر تقدما، مما أدى إلى حدوث تطور كبير في المجال الزراعي، وظهور فنون إنتاجية في الزراعة والتي زادت من إنتاجية العمل الزراعي وبالتالي حدوث فائض في الإنتاج الزراعي.

2.بروز الدولة الحارسة:

1.2.تدخل الدولة:

إن تدخل الدولة في ظل الرأسمالية التجارية في عصر التجاريين لحماية النظام الاقتصادي كان ضرورة لا مناص منها، في حين أنه في ظل الرأسمالية الصناعية فقد كان الاعتقاد قائم أن هذا النظام الجديد يمكنه تحقيق التنمية التلقائية دون الحاجة إلى تدخل الدولة، كذلك فإن المستصنعين كان لديهم اقتناع أن تدخل الدولة سوف يؤدي إلى تضاؤل فرص الربح أمامهم، وهذا بسبب قيام الدولة بفرض قيود على نشاطهم الاقتصادي وعرقلة تصريف منتجاتهم في السُوق الداخلية والأسواق الخارجية، ومن هنا فإن المنتجين الصناعيين كانوا متيقنين أن مصلحتهم تقتضي ضرورة إلغاء كافة القيود المفروضة من جانب الدولة على النشاط الاقتصادي سواء في الإنتاج أو المبادلات، مع ضرورة خلو الساحة الاقتصادية من أية تكتلات سواء من جانب العمال أو من جانب المنتجين. وذلك لترك الإنتاج والمبادلات تحت تفاعلات العرض والطلب في سوق المنافسة الحرة وبالتالي استفادة المنتجين من أي خفض يحققونه في تكاليف الإنتاج.

« والواقع أن إلغاء القيود على المبادلات، و إبعاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد تحقق في ظل الرأسمالية الصناعية من خلال تأكيد حرية العمل وتحرير التجارة، الحرية الاقتصادية للأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي، قيام منافسة الحرة بينهم في غمرة هذا النشاط...(4) » (حسين عمر، 2001).

فبالعودة إلى المدرسة الكلاسيكية وتحديدا إلى "آدم سميث" الذي يعتبر من أبرز روادها، لقد دعا إلى الحرية الاقتصادية ووجوب ابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي.

وقد اعتمد على فكرة النظام الطبيعي واعتبر أن سعي الأفراد وراء مصلحتهم المادية هو من أقوى الحوافز المحركة لسلوكهم الاجتماعي، فهدف الفرد هو العمل على تحسين وضعه الاقتصادي، فالبنسبة له من يعمل من أجل تحقيق مصلحته الخاصة لا يعمل بالضرورة على تفويت مصلحة الغير.

فحسب "سميث" النظام الاقتصادي يقوم على ملايين الأفراد، يعمل كل منهم في إطار تحقيق مصلحته الشخصية وبالتالي تتحقق المصلحة العامة للمجتمع، فهؤلاء الأفراد الذين يعملون على تحقيق مصلحتهم الشخصية، إنما يعملون دون وعي أو تدبير لتحقيق مصلحة الجماعة كأنهم مسيرون من "يد خفية"، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يتم الانسجام بين المصلحة الخاصة والعامة؟.

"فآدم سميث" كان يعتقد كالطبيعيين بوجود قوانين طبيعية تحكم النظام الاقتصادي إلا أنه بخلافهم لم يشر إلى هذه القوانين إلا نادرا، حيث ركز اهتمامه على ظاهرة نفسية تفيد بأن كل فرد في المجتمع سيسعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية وأن هناك توافقا بين هذه المصلحة الشخصية والمصلحة العامة، أي أن هناك يد خفية تعمل على تحقيق هذا التوافق ونتيجة لذلك فهو يرى بأنه من الطبيعي أن تكون هناك مناداة بالحرية الاقتصادية إذ مادامت المصلحة العامة تتحقق من تلقاء نفسها نتيجة الجهود الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، فليس ثمة مبرر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد كان "آدم سميث" أكثر مسايرة للواقع حيث عدد بعض الوظائف للدولة يمكنها القيام بها في ظل الحرية الاقتصادية، حيث يرى « أن وظيفة الدولة هو القيام فقط بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع والحملات العسكرية ولا مانع من إقامة

بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمـــل بها. (5) » (عبد المطلب عبد الحميد، 2001).

والجدير بالذكر أنه خارج نطاق هذه الوظائف العامة الاجتماعية والاقتصادية، فقد ثار جدل كبير حول ما ذهب إليه "سميث" في التدخل الحكومي، حيث يقول البعض أن "سميث" متمسك بفكرة التصرف الأناني الذي يبقى دون قيود من طرف الدولة والذي يؤدي في الأخير إلى التقدم، أما البعض الآخر فيعترف بوجود نشاط من طرف قوى أخرى للوصول إلى أعلى درجة من التقدم.

في حين أن الاقتصادي "جون ستيوارت ميل" (1806- 1873) والذي يعتبر أيضا من رواد المدرسة الكلاسيكية، قد اعتقد أنه من الأفضل محاولة تحسين المجتمع الرأسمالي وإعادة تنظيمه من أعلى للقضاء على مساوئه المعروفة لكن ذلك يتطلب ضرورة وجود سلطة معينة تقوم بهذه المهمة والمقصود بالسلطة هنا أفراد المجتمع بأسره (أي الدولة). ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو: هل "جون ستيوارت" قد انحرف بعيداً عن المذهب الكلاسيكي الفردي وخالف مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة الذي كان "آدم سميث" قد نادى به؟.

إن التدخل الحكومي عند "جون ستيوارت ميل" له حدود لا يمكن تجاوزها، وبالتالي فإنه يتفق مع من سبقوه من الاقتصاديين الكلاسيكيين في أن النزعة الفردية أمر مطلوب طالما أنها لا تضر بالآخرين، «...فطالما كانت "المنفعة الاجتماعية" هي المقياس الوحيد للرفاهة العامة، وطالما كان من المحتم تحقيق اكبر قسط من الرفاهية لأكبر عدد من أفراد المجتمع، فإن النشاط الحكومي أمر لا مفر منه. ومن الأمثلة على ذلك حماية المستهلكين الذي يعجزون عن حماية أنفسهم من جشع المنتجين وحماية العجزة ومن يرتبطون بتعاقد شخصي دائم وحماية أولئك الذين يفرضون رقابة غير مباشرة على ما يملكون مثل المستثمرين في الشركات المساهمة، كذلك فإن التدخل الحكومي أمر لا مفر منه في حالة المؤسسات والهيئات التي لا تستهدف الربح أو المصلحة الذاتية كالمعاهد التعليمية أو جمعيات البر أو إدارة المرافق العامة، أو في حالة القيام بالأبحاث الفنية العلمية في سبيل تحسين وسائل الإنتاج...(6) » (حسين عمر، 2001)، إذن "فميل" لا يختلف عن "سميث" في شيء، إلا أن الأول يميل فقط إلى التوسع في الوظائف الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق الصالح العام.

كذلك أعطى "ميل" أولوية الاهتمام إلى الأرض كعنصر إنتاجي هام، حيث اعتبر أنه لا يوجد حق الملكية إلا حيث تؤيده سلطة المجتمع، وبالتالي فبإمكان هذا المجتمع أن يسحب هذا الحق إذا شاء وبناء على ذلك فلا يتسنى تبرير حق الملكية الخاصة والإبقاء عليه إلا إذا قام ملاك الأراضي بإدخال تحسينات عليها، مما يعود على المجتمع بالفائدة ومن حق الدولة إذن أن تحتفظ بحق التدخل، إذا كان الصالح العام يقتضي ذلك، طالما كانت الأرض محدودة من حيث مقدارها ونوعها وبالإضافة إلى ذلك كان يحبذ إتباع وتشجيع مختلف الخطوات التي تعمل على إدخال التحسينات الفنية في الزراعة وتشجيع الملكيات الصغيرة واستصلاح الأراضي، بل أنه فضل أن تمتلك الدولة الأرض ثم تؤجرها إلى الجمعيات الزراعية التعاونية أو تجزئتها إلى وحدات صغيرة، يقوم الأفراد من المزارعين باستئجارها واستغلالها و لم تقف السياسة المثلى "لميل" عند هذا الحد بل تجاوزته إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي، فقد كان ينادي بمبدأ التوسع في التعليم لكافة أفراد المجتمع وبحق الانتخاب العام.

أما بالنسبة "لفريدريك باستيا"(1801- 1850) وهو من رواد المدرسة الكلاسيكية أيضا، فيرى أن الحكومة لديها مجال وحيد لها الحق أن تمارس فيه القوة هو (إقامة العدالة). ومنه فإن مهام الحكومة محدودة في نطاق الحفاظ على النظام و الأمن و العدالة، وكل تصرف من طرف الحكومة إلى أبعد من هذا هو انتهاب للسلطة ضد الحرية الإنسانية.

أما "جون باتست ساي" (1767 – 1832)، فيختلف عن "سميث" في كونه دعم معتقد الحرية بشكل كبير حيث أنه لم يكن يسمح إلا بالقدر القليل لتدخل الدولة.

مما تقدم فإن هؤلاء الاقتصاديين يعتبرون من أشد أعداء تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث طالبوا بضرورة ترك الوحدات الاقتصادية حرة في تنظيم الحياة الاقتصادية وكذلك التجارة الداخلية والخارجية بهدف تحقيق أقصى ربح للمنتج وأقصى إشباع للمستهلك.

2.2.الحرية الاقتصادية ونظام السُوق:

إن الحرية الاقتصادية عند "سميث" لا ترجع فقط إلى كفاية الحافز الفردي و إنما إلى عدم ملاءمة الأداة الحكومية في قيامها بالعمل الاقتصادي، فالبنسبة له الحكومات مسرفة والعاملين بها يتصرفون بغير مسؤولية وهذا ما لا يتفق مع ما يجب أن يُعمَل به في النشاط التجاري، كما أن

الكفاية في إدارة النشاط الاقتصادي تفترض وقوف صاحب المال على العديد من المسائل الهامة، وهذا ما لا تستطيعه الدولة، حيث ينحصر دورها في الإشراف العام على سير النظام الاقتصادي ككل، ولا يبدو ممكنا أن تلم الدولة بكل تتطلبه وجوه النشاط الاقتصادي على اختلاف وتنوع أساليبها. وطالب "سميث" بضرورة تخلي الدولة عن دورها في الحياة الاقتصادية وحصر وظائفها في إقامة العدل والدفاع وإنشاء المشروعات والتنظيمات التي يفوق عائدها على المجتمع نفقاتها (كإنشاء وصيانة الطرق، المصارف، الأنفاق، المستشفيات، دور التعليم...)، أي ما يعرف برأس المال الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن "آدم سميث" رغم أنه من أكثر الدعاة للحرية الاقتصادية إلاّ أنه من رجال المنهج التجريبي، حيث أقام دعوته على أساس مشاهدة طبيعة الأفراد وسلوكياتهم، وطبيعة الدولة وإمكانياتها. فالحرية الاقتصادية عنده لم تكن عقيدة عمياء وإنما وجد فيها الإطار السليم لزيادة الثروة، كما بين "سميث" مضار الاحتكار، فالبنسبة له المشروع الخاص يؤدي وظيفته الاقتصادية السليمة، طالما أنه خاضع لمنافسة غيره من المشروعات، أما إذا كان محتكرا فإنه يستوي أن تقوم به الدولة أو الأفراد، كذلك لا يتردد في تقرير حق الدولة في تنظيم المهن الأساسية وشروط ممارستها أو تنظيم البنوك وفرض الرقابة عليها.

*لكن ألا يؤدي اعتماد المجتمع بالدرجة الأولى على تقسيم العمل وعلى الحرية الاقتصادية للأفراد وحرية التجارة إلى انتشار الفوضى ودمار الدولة ؟.

بالطبع لا، لأن المصلحة الخاصة هي نفسها كفيلة بقيام نظام دقيق غير ظاهري وهو نظام السوق والذي تسيره قوانين محكمة تزود المجتمع بما يحتاجه من سلع وخدمات وبأقل الأثمان، وردا على ذلك فقد قال آدم سميث «...أن بالإمكان أن يتبلور نظام اقتصادي عالي الكفاءة والانسجام، إذا تركت الأسواق التنافسية لتعمل بحرية دون تدخل الحكومة وقامت الأخيرة بحماية حقوق الملكية.(7) » (بول جريجوري، 1994)، حيث لو أعطوا نوع من الحرية لتحقيق أهدافهم، فإن هناك يد خفية (وهي السُوق)، ستجعلهم يسلكون بطريقة اجتماعية مسؤولة، فالسلع التي يرغب المستهلك في الحصول عليها، يتم إنتاجها بالكميات والنوعيات الملائمة وتستخدم في ذلك الوسائل الأكثر كفاءة ولن يقتضي ذلك أي عمل حكومي

أو اجتماعي، لأن كل فرد سيعمل لتحقيق هدفه وبالتالي فيمكن الاعتماد عليه في القيام بالعمل بطريقة صحيحة.

أما السلع التي يجب أن ينتجها المجتمع، ففي حالة أنه سها عن إنتاج سلعة أو تقديم خدمة رغم احتياج الناس إليها (أي يوجد من هو على استعداد لدفع ثمن في مقابل الحصول عليها)، وهذا ما يجعل بعض الأفراد يعملون على إنتاج هذه السلع بغرض الحصول على الربح، والعكس من ذلك فوجود سلع لم يعد المجتمع بحاجة إليها (أي لا يوجد أفراد يرغبون في اقتنائها)، هذا ما يجعل القائمين على إنتاجها يتوقفون عن ذلك خوفا من الخسارة.

في نفس الوقت هذه القاعدة تفسر حصول المجتمع على ما يريد من سلع وخدمات بكميات مختلفة لا أكثر ولا أقل، فإذا كان عرض سلعة معينة في السُوق أكبر من الطلب عليها فسينتج عن ذلك انخفاض في السعر وبالتالي ربح أقل لصاحب رأس المال وينخفض أجر العمال ومن ثم فالمصلحة الشخصية تدفعهم للابتعاد عن إنتاج هذه السلع وبالتالي يحدث انخفاض في الكمية التي تصل إلى السُوق، حتى تصبح مساوية للطلب الفعلي عليها والعكس صحيح يحدث حينما يكون الطلب الفعلي أكبر من كمية السلع التي تنتج.

ولكن في الواقع أسعار السلع تتعرض لتقلبات يومية وفقا لقوى العرض والطلب، فيمكن أن تكون أعلى أو أقل من الثمن الطبيعي للسلع، ولكن المصلحة الشخصية سوف تعمل في الأخير على التقاء ثمن السُوق مع الثمن الطبيعي. فإذا إفترضنا أن منتجا يطلب ثمنا مرتفعا بدافع من مصلحته الشخصية، فانصراف المشترين عنه سوف يقنعه بأن مصلحته الحقيقية ستكون في تخفيض ثمن السلعة وحتى إذا اتفق المنتجون فيما بينهم على تقييد عرض السلعة بهدف رفع ثمنها عن المستوى الطبيعي، فإن نجاحهم في ذلك سوف يعمل على جذب منتجين جدد إلى هذه السلع، مما يعود بثمنها إلى الطبيعي. وهكذا أوضح "آدم سميث" أن التفاعل الحر بين الأفراد لتحقيق مصالحهم الخاصة، كفيل بجعل المجتمع يحصل على السلع التي يريدها بكميات مختلفة مقابل أقل الأثمان، وذلك لا يحدث نتيجة تفكير أو تخطيط مسبق وإنما بترك الأفراد يتصرفون بحرية بحثا عن مصالحهم الشخصية.

3.2.السياسة التجارية:

إن السياسة التجارية التي تبنتها الدولة في تلك الحقبة تميزت بالحرية، وقد جاءت نتيجة تطورات عديدة عبر الزمن حدثت في البيئة الاقتصادية، فخلال القرنين 16 و17، كانت الفكرة التجارية تتماشى مع إنجلترا، حيث كانت تعمل على إنجاز إمبراطورية جديدة واستخدمت السيطرة الاقتصادية عن طريق الصناعة لدعم السلطان السياسي، ومن ثم كانت الحاجة إلى التفوق في صناعتها على صناعة الدول المنافسة كفرنسا، إسبانيا، هولندا. إذن فقد وجدت الحكومة الإنجليزية في مذهب التجاريين، ما يدعم مصلحتها في ذلك الوقت.«...فهو يبرر الحماية في أقصى صورها، ويستوجب تدخل الدولة في شتى نواحي النشاط الاقتصادي، وهذا بعينه هو ما تريده إنجلترا لدعم نموها الاقتصادي ومن هنا كان ميل السياسة الرسمية إلى الأفكار التجارية.(8) » (سعيد النجار، 1973). وهو ما ساعد إنجلترا على بناء صناعتها في جو من الحماية والاحتكارات بالإضافة إلى تفوقها على صناعات الدول المنافسة لها، وهنا لم تعد هناك حاجة إلى الاستمرار في إتباع سياسة الحماية، حيث بدأ أصحاب الصناعات يبحثون عن نوع من الحرية في العمل وبالتالي أصبحت هناك حاجة إلى فلسفة جديدة تقوم على فكرة الحرية الاقتصادية، وهكذا أخذ المذهب التجاري يتراجع.

« وتعتبر الفترة ما بين 1842 إلى 1873 فترة الرواج وتدعيم لمذهب الحرية الاقتصادية وأيدت السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة، مبدأ حرية التبادل التجاري سواء في الداخل أم الخارج واعتنق الكثيرون مذهب آدم سميث الخاص بترك النشاط الاقتصادي للأفراد يديرونه طبقا لما تمليه عليهم مصالحهم الشخصية...(9) » (زينب حسين عوض الله، 1999)، حيث اعتمد الموالون لهذا المذهب على التقسيم الدولي للإنتاج كقاعدة أساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية وقد انتشرت هذه الآراء في كل من إنجلترا وفرنسا، حيث أن هاتان الدولتان تميزتا بالتفوق الصناعي، وقد ساعدت التجارة الخارجية على اتساع الأسواق لتصريف منتجات الصناعة وإمدادها بما يلزمها من المستعمرات (التي تخصصت في إنتاج الحاصلات الزراعية والمواد الأولية)، وقد كان إلغاء قوانين الغلال في ماي 1846، إثباتا على تبني إنجلترا للحرية التجارية. وفي عام 1860 تم عقد معاهدة "كوبدن" بين كل من فرنسا وإنجلترا والتي أنهت سياسة الحماية التي اتبعتها فرنسا سابقا. وقد ساعد تحرير التجارة على ربط الاقتصاد العالمي بشبكة من

التبادل متعدد الأطراف، فأخذت التجارة صبغة عالمية وخاصة في ظل قاعدة الذهب كأساس لتسوية المبادلات وقد نتج عن حرية التجارة استغلال الدول المتقدمة صناعيا (فرنسا، إنجلترا) للدول المتخلفة، مما دفع اقتصاديي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا إلى حماية منتجات الصناعة الوطنية من غزو السلع الإنجليزية والفرنسية، ثم انتهجت الدول الأوروبية تباعًا سياسة الحماية إبتداءًا من عام 1873 حتى الحرب العالمية الأولى. ولقد تميزت هذه الفترة بانخفاض في المستوى العام للأثمان امتد مابين (1873- 1896)، ثم بدأت الأثمان بالارتفاع ببطء مع فترات هبوط ما بين (1901– 1907)، هذا الانخفاض والذي أثر على أسعار صادرات كثير من الدول بالإضافة إلى حاجة الحكومات الأوروبية إلى مزيد من الأموال لتمويل سياساتها الاستعمارية والتوسعية وللاستعداد للحرب، وقيام الحرب العالمية الأولى يعتبر نوعا ما الاتجاه إلى تبني سياسة الحماية خلال هذه الفترة، حيث امتنعت الدول الأوروبية عن التجارة مع أعدائها، كما راقبت تجارتها مع الدول المحايدة بدقة.

أما في فترة الرواج التي سادت فيما بين (1923 –1929)، أدى إلى العودة إلى عهد المعاهدات التجارية وترك الحماية بالإضافة إلى وحدة المعاملة الجمركية ما بين مختلف الدول، حيث تأثرت الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا نتيجة لتطبيق نظام الإنتاج الكبير، كما ارتفع الطلب على منتجات الدول الصناعية وزاد الطلب على المواد الأولية التي تنتجها الدول الأخرى، مما أدى إلى انعقاد مؤتمر دولي في جنيف 1927، لبحث مشروع معاهدة لتنمية التجارة الدولية عن طريق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية.

ويمكن القول «...أن المناداة بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية (سياسة الحرية التجارية)، تنبع من الرغبة في تخفيض نفقات الإنتاج الصناعي والرغبة في فتح الأسواق الخارجية للمنتجات المصنوعة...(10) » (أحمد عبد الرحمن يسري، 2001).

ذلك أن إزالة الجمارك سمح باستيراد المواد الخام الرخيصة وزيادة عرض المواد الغذائية المطلوبة وخفض أسعارها، ما ساعد رجال الصناعة في المحافظة على الأجور مع الأسعار منخفضة وهذين العاملين أديا إلى تخفيض تكلفة السلع وزيادة الصادرات. إذن فالمناداة بالحرية التجارية عالميا لها علاقة بتصريف السلع المصنوعة في أسواق العالم آنذاك.

«...لقد كانت حجة الكلاسيك, في دفاعهم عن السياسة التجارية الحرة, هي أن أتباع مثل هذه السياسة من شأنه أن يؤدي بكل دولة إلى التخصص في إنتاج السّلعة التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية في إنتاجها بالمقارنة بدول العالم الأخرى. أما النتيجة المترتبة على هذا التخصص الدولي (تقسيم العمل الدولي)، فهي حصول كل دولة على كمية من المنتجات أكبر من تلك التي كان من الممكن أن تحصل عليها, لو لم يكن هذا التخصص قائما, وحاولت الدولة إنتاج كل السلع التي هي في حاجة إليها. ومن هنا يقرر الكلاسيك أن مثل هذا التخصص الدولي لا يعود بالفائدة على كل دولة وحسب، بل يعود أيضا بالفائدة على العالم بأسره، طالما أن الإنتاج على أساس المزايا النسبية لدول العالم قاطبة مدعاة إلى زيادة الإنتاج العالمي وتعاظم حجم التجارة العالمية, وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية للشعوب كافة.(11) » (حسين عمر، 2001).

لكن لقد وجهت العديد من الانتقادات إلى سياسة الحرية الاقتصادية التي جاء بها الكلاسيك على أساس أنها تؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة، وتعاظم الاحتكارات...، وهو ما جعلنا نتطرق إلى بعض منها بشيء من التفصيل.

3.تقييم الكلاسيك:

لقد وجهت العديد من الانتقادات والمناقشات الحادة ضد الفكر الكلاسيكي، حيث هاجموا طريقة التحليل الاقتصادية التي كان يتبناها الاقتصاديون في ذلك الوقت، كما هاجموا النتائج التي توصلوا إليها. إذ أنهم كانوا من دعاة الحرية الاقتصادية فالبنسبة لهم «...سعى الأفراد في المجتمع لتحقيق مصالحهم هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، ويترتب على ذلك أن يتنافس الأفراد في المجتمع فيما بينهم لتحقيق هذه المصالح الشخصية، لأن هذا التنافس لا يعني أن هناك تعارضا بين المصالح الشخصية للأفراد والمصلحة العامة للمجتمع، حيث أن المصلحة العامة ماهي إلا محصلة المصالح الذاتية للأفراد. ويرى آدم سميث بأن هناك يدا خفية توجه المصالح الذاتية للأفراد بما لا يتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع.(12) » (عبد الله الطاهر وآخرون، 2002).ولكن هذه السياسة كانت عرضة لبعض الانتقادات، حيث ادعى بعض الاقتصاديين أنها تؤدي إلى قيام الاحتكارات الضخمة، والأزمات الاقتصادية، وسوء توزيع الدخل و الثروات، وسوء تطبيق السياسة الاقتصادية الحرة في مجال العلاقات التجارية بين الدول.

1.3.ظهور الاحتكارات الضخمة:

في الواقع أنه عند بداية الرأسمالية في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، كانت أغلبية المشروعات ذات حجم صغير، أي أن نظام المنافسة الكاملة كان يبدو معقولا للأوضاع، ولكن رغم ذلك وجدت عدة مشروعات كبيرة ذات قوة اقتصادية وخاصة في مجال العلاقات الدولية (كشركات الهند الشرقية.....)، ولكن يمكن القول بأن الأصل العام هو المنافسة، ولكن فيما بعد فإن الوضع العام قد تغير كلية، فرغم وجود بعض الأسواق التي تعرف المنافسة، كما هو الحال في الزراعة وتجارة التجزئة وفي كثير من أعمال الصيانة و الخدمات. ولكن هذه الأعمال تكاد تكون استثنائية حيث تركزت خصوصا في القطاعات المختلفة في الاقتصاد، أما القطاعات التي تعتبر القوة الدافعة للاقتصاد، فإنها لم تعرف سوى المشروعات الكبيرة، حيث أن الإنتاج تركز في بعض المشروعات العملاقة.

وحسب بعض الاقتصاديين فإن سياسة الحرية الاقتصادية التي طبقتها بعض الدول، قد أدت إلى تكوين الاحتكارات الضخمة والتي سيطرت على أسواق السلع، وقامت برفع الأسعار مما أدى إلى شعور المستهلكين بالاستغلال وهذا يدل أن هذه المنافسة الحرة التي كانت المميز للرأسمالية الصناعية، قد انتهت إلى الزوال بعدما تضخمت المشروعات وتجمعت بحيث تحولت إلى تنظيمات احتكارية تسيطر على الأسواق وتتحكم في الأسعار وتحارب المشروعات المنافسة حتى تقضي عليها.

ونظرا لهذه الظروف، فقد «...نادى هؤلاء النقاد بضرورة تدخل الدولة بالقضاء على الاحتكارات وانقسموا في صدد أسلوب هذا التدخل إلى فريقين: فريق ينادي بسن التشريعات التي تؤمن عدم قيام الاحتكارات، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية قرب نهاية القرن 19، عندما أصدرت قانون "شرمان" المضاد للاحتكار عام 1890، وفريق ينادي بتأميم الدولة للمشروعات ذات الطابع الاحتكاري، وقد ابتدعت بعض الدول ذات النظام الرأسمالي سياسة التأميم هذه مثل إنجلترا وفرنسا، حيث أممتا بعض المشروعات الكبرى في أحقاب الحرب العالمية الثانية.(13) » (حسين عمر، 2001).

2.3.انتشار الأزمات الاقتصادية:

لقد تعرضت دول غرب أوربا الرأسمالية لدورات اقتصادية متكررة منذ القرن الماضي، وكل دورة تمر بمرحلتي رخاء وكساد وفي الأخيرة كانت تعاني من أزمة اقتصادية وبطالة واسعة النطاق بالإضافة إلى آثار اقتصادية واجتماعية، مما أثار اهتمام العديد من الاقتصاديين منهم الاقتصادي السويسري "سيسموندى" والذي وجد أن هذه الأزمات جاءت نتيجة الزيادة في الإنتاج التي حدثت في كافة الفروع الإنتاجية (إفراط في الإنتاج). مما صعب تصريف الفائض من هذه السلع لعدم وجود طلب كافي في لاستهلاك كل هذا الناتج وقد أرجع هذا الإفراط في الإنتاج، من ناحية إلى استخدام الآلات ذلك أن هذه المرحلة تميزت «...بانتشار روح الابتكار والاختراعات العلمية الحديثة وسيطرت الرأسمالية الصناعية على جميع مجالات الإنتاج بما في ذلك مجال البحث العلمي، مما كان له أكبر الأثر في ظهور الاكتشافات العلمية الحديثة وظهور الآلات والاختراعات الميكانيكية التي هيأت لانتشار التقدم الصناعي والفني والعلمي أيضا.**(14)** » (أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، 2000).

كما أدى إحلال الآلات محل الأدوات البسيطة إلى الاستغناء عن بعض العمال، أي ساهم بشكل مباشر في انتشار البطالة وانخفاض الأجور وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية وقصور الطلب الكلي الفعال، وبقاء جزء من الناتج الكلي دون تصريف، أي أن التوسع في استخدام الآلات سوف يؤدي في النهاية إلى قصور في الطلب الكلي.

ومن جهة أخرى فإن هذا الإفراط في الإنتاج يرجع أيضا إلى المنافسة الحرة و التي احتلت مكانة الصدارة عند الكلاسيك فالبنسبة لهم المجتمع «...تسود فيه المنافسة ليس فقط داخل البلد الواحد وإنما كذلك على مستوى الاقتصاد الدولي...**(15)** » (محمد دويدار، 1999).

وبما أن المجتمع الرأسمالي يتكون من طبقتين: طبقة لرجال الأعمال والذين يملكون المشروعات وطبقة العمال. هذا أدى إلى سيطرة أصحاب الأعمال على العمال من ناحية الأجور، وبالتالي أصبح العامل مضطرا للقبول بأجر منخفض حتى لا يصبح بطالاً. وهو ما يعني استغلال العامل من طرف رجال الأعمال بحصولهم على أجور متدنية جداً وانخفاض قدرتهم الشرائية وطلبهم على السلع وبالتالي بقاء الجزء الأكبر من المنتجات دون تصريف.

وحسب "سيسموندي" فإن فكرة الاستغلال هذه تدل على أنه لا يوجد توافق بين المصالح الخاصة للأفراد والمصلحة العامة للمجتمع. فبالنظر إلى الواقع، العمال يعملون لفترات طويلة دون توقف كذلك النساء والأطفال، هذا جعل "سيسموندي" ينادي بتدخل الدولة لسن التشريعات الاجتماعية التي تؤمن للعمال الحصول على إعانات البطالة والعلاج الطبي في حالة المرض، إعانة أسر العمال على أن يكون ذلك كله على نفقة أصحاب الأعمال لا على نفقة الدولة، وبالتالي فإن "سيسموندي" أشار إلى حجة أخرى لتدخل الدولة وهي منع أضرار المنافسة.

3.3.تفاوت توزيع الدخول والثروات:

يرى بعض الاقتصاديين أن سياسة الحرية الاقتصادية تؤدى إلى سوء توزيع الدخول والثروة، كما أوضح ذلك بعض الكتاب الاقتصاديين مثل "لودرديل" (1759 – 1830)، أن هذا التوزيع سوف يؤدي إلى زيادة الادخار ونقص الاستهلاك ثم قصور الطلب على السلع وبالتالي تنتج الأزمات والبطالة، كما أن "جون هوبسون" وهو احد الكتاب الاقتصاديين قد عبر في بعض الآراء حول نظرية الدورة الاقتصادية، حيث قال أن السبب في هذه الدورة هو النقص في الاستهلاك الذي ينتج عن التطبيق المفرط للمدخرات على السلع الرأسمالية، فالمسؤولية تقع على عاتق المستهلكين فهو يرى أنه يجب النظر إلى الرغبة في الاستهلاك على أنها رغبة في الاستهلاك الآن وهي موجودة باستمرار وتتناسب مع القوة الشرائية المتاحة، لكن الرغبة في الادخار تؤدي إلى تأجيل الرغبة في الاستهلاك ويعرف "هوسون" الادخار على أنه "عدم الاستهلاك"، كذلك فإن كل ادخار هو استثمار في السلع الرأسمالية، والادخار لا يعد نقلا للأموال من فرد لأخر فقط أو الامتناع عن الاستهلاك، بل هو أيضا إنتاج للسلع المستقبلية.

ومما تقدم فإن الأزمات الاقتصادية والبطالة جاءت نتيجة لميل الاستهلاك الكلي للتخلف وراء الإنتاج الكلي، أو بسبب الاستغلال، أو رغبة في تأجيل الاستهلاك وتركيم السلع الرأسمالية. إن فكر "هوبسون" مستمد من الواقع، إذ أن سوء توزيع الثروة لا بد أن يؤدي إلى وجود طبقة ثرية تحصل على الجزء الأكبر من الدخل الكلي في المجتمع وتنفق القليل على السلع الاستهلاكية ليتبقى الفائض الكبير من المدخرات يوجه لتمويل الاستثمار (إقامة مشروعات في

مجال الإنتاج و الصناعة). فتزيد قوى الإنتاج وكميات المنتجات في الأسواق ولكن هذه الزيادة لن تكون مصحوبة بزيادة في الطلب بنفس مقدار الزيادة في العرض، ذلك أن دخول الطبقة العاملة والتي تشكل النسبة الكبرى من السكان، لا ترتفع ويظل طلبها محدود في الوقت الذي ترتفع فيه دخول الطبقة الغنية، ويظل طلبهم على سلع الاستهلاك محدود هو الآخر، لأن هذه الزيادة تتجه إلى الادخار والاستثمار لا إلى الاستهلاك، «...ولا علاج لهذا الوضع المتأزم الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي، إلا بتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخول بين الأفراد بغية القضاء على الادخار المفرط.(16) » (حسين عمر، 2001).

وهكذا يبدو سوء توزيع الدخول و الثروات في المجتمع، قد يكون سببا في دفع بعض الاقتصاديين إلى نقد سياسة الحرية الاقتصادية التي كان قد نادى بها الكلاسيك والمطالبة بتدخل الدولة بغية القضاء على البطالة، وهو ما دعا إليه "كينز" لمعالجة ظاهرة البطالة.

4.3. انتقاد الحرية التجارية:

إن موضوع حرية التجارة أثار جدل العديد من النقاد و الاقتصاديين، نذكر منهم الكاتب الألماني "فريدريك ليست" (1789 – 1846)، حيث انتقد آراء آدم سميث والمدرسة الكلاسيكية «...التي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموما وبحق الأفراد والمؤسسات في القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون، وابتعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، كلما أمكن ذلك وترك الأفراد والمؤسسات أحراراً فيما يفعلون.(17) » (عبد المطلب عبد الحميد، 2001).

وقد تناول "فريدريك ليست" في كتابه "النظام الوطني للاقتصاد السياسي"، الذي نشر عام 1841 فكرة إهمال العنصر القومي في الاقتصاد السياسي، "فسميث" وأنصاره شملت بحوثهم العالم بأسره في حين أن "ليست" فيرى أنه لا بد أن نشير إلى حياة دولة معينة ويجب النظر إلى الأفراد على أنهم مواطنون وليسوا منتجين ومستهلكين فقط وأن القوة الإنتاجية للأفراد تتحدد بالظروف السياسية والاجتماعية لكل دولة وعلى رجال السياسة أن يعملوا لتحقيق التقدم الاقتصادي، فالسياسي يعرف جيدا كيفية تفعيل وتحريك القوى الإنتاجية الكامنة في المجتمع وكيفية الحفاظ عليها أو إضعافها وإخمادها والقضاء عليها.

II.مدرسة كمبريدج كتطور للكلاسيك:

1.دور الدولة عند النيوكلاسيك:

إن النظرية التقليدية ظلت قائمة حتى الحرب العالمية الأولى، إلى أن جاء النيوكلاسيك وأصبحت مدرسة كمبردج ورائدها "ألفريد مارشال" هي السائدة فكريا في المجال الاقتصادي، وذلك بعد أن بدأ التشيك في بعض النظريات وفي طريقة التحليل الكلاسيكي، كما اتجه الاهتمام إلى عملية توزيع الموارد الاقتصادية من خلال السُوق الحر، والذي كان أمرا ثانويا في الفكر الكلاسيكي، حيث أن المدرسة النيوكلاسيكية اهتمت بدراسة السُوق وأجزاءه.

إن هذا التغير الفكري الذي صحب النيوكلاسيك مرتبط بالتغيرات التي حدثت في اقتصاديات الدول الغربية ذلك أنها مرت بمرحلة من الركود ونجحت في التخلص منها، حدث هذا في النصف الأخير من القرن 19 واستمر التقدم الصناعي في كل من إنجلترا وفرنسا وغيرها من دول غرب أوربا الرأسمالية وازداد الرخاء بصورة لم تكن متوقعة وأصبح النمو الاقتصادي لا يمثل مشكلة، أي أنه يمكن أن يتحقق لوحده دون الحاجة إلى البحث عن الدراسة، كما أخفقت تنبؤات الكلاسيك بخصوص عدم خروج الكلاسيك من دائرة الكفاف وانتشرت البطالة ومعها جميع عوامل البؤس. حيث زاد حجم القوة العاملة وفي نفس الوقت فإن المستوى المعيشي بدأ يرتفع بشكل تدريجي، كما زادت قوة العمال بتكوين النقابات وقد انعكس تأثير الظروف الاقتصادية والثقافية الجديدة في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 في توجيه اهتمام الاقتصاديين إلى تحليل السلوك الاقتصادي مع التركيز على عمل الوحدة (مستهلك، مشروع، صناعة)، ولقد اتجه النيوكلاسيك إلى اعتقاد بأن ميكانيكية السُوق قادرة على توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع وتوجيهها إلى أحسن الاستخدامات. أي أن السُوق خلال عملية أخذ وتجميع القرارات الفردية للمستهلكين والمشروعات والصناعات، يتيح عملية التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية. ويمثل هذا الاتجاه تطوراً كبيراً في طبيعة التحليل الاقتصادي والاهتمام بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الصغيرة وجعل للاقتصاد الجزئي مكانة هامة على عكس ما كان عليه عند النيوكلاسيك.

1.1.الخطوط العريضة للنظرية النيوكلاسيكية:

وفقا لهذه النظرية فإن الأداء التلقائي الاقتصادي الرأسمالي يحقق العمالة الكاملة للموارد الاقتصادية المختلفة، لكن هذه العمالة الكاملة لا تستبعد وجود بطالة اختيارية أو احتكاكية، والمقصود بالبطالة الاختيارية تلك التي لا يقبل فيها العامل بالعمل بالأجر والشروط المعروضة، أما البطالة الاحتكاكية فهي حالة البطالة التي يوجد فيها العامل لفترة نتيجة انتقاله من عمل لآخر.

كذلك يفترض النيوكلاسيك أنه لا وجود لظاهرة الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي(الأزمات الاقتصادية)، في حين أن الدورات الاقتصادية من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي.

وترتكز أفكار النيوكلاسيك أيضا على فكرة (قانون المنافذ أو قانون الأسواق) للاقتصادي الفرنسي "جان باتست ساي" والتي تقول أن العرض يخلق الطلب المساوي له. إذ ليس من المتصور وجود منتجات للعرض دون وجود طلب عليها أو وجود ناتج دون تسويق، إذن فهذا القانون يفترض«...أن النظام الاقتصادي الرأسمالي مزود في حالة الأداء الحر دون تدخل الدولة بميكانيزم (آلية) يخلق له التوزان التلقائي، أي ميكانيزم بمقتضاه تنفق الدخول النقدية التي يحصل عليها الأفراد (في الاستهلاك أي على شراء السلع الاستهلاكية والاستثمار، أي باستخدام المدخرات النقدية في بناء طاقة إنتاجية جديدة) بمعدل يحقق الطلب اللازم لشراء القدر من المنتجات الذي يضمن تشغيل كل القوى العاملة (فيما عدا المتعطل منها اختياريا أو احتكاكيا) وكل الموارد الطبيعية والمادية الموجودة تحت تصرف المجتمع...(18) » (محمد دويدار). وتتحقق هذه الآلية عن طريق مرونة كل من معدل الفائدة الذي يوجد في السُوق ومعدل الأجر والذي يوجد في سوق العمل.

فالبنسبة لسعر الفائدة فما دام التراكم يحكمه الادخار في الاقتصاد القومي، فهذا القانون يفترض أن ما يدخر من الدخل النقدي سوف ينفق آليا على شراء السلع الاستثمارية والتي تستعمل في إنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أي أنه يفترض أن الادخار والاستثمار سيتعادلان آليا بفضل مرونة سعر الفائدة.

فإذا زادت المدخرات عن المألوف انخفض سعر الفائدة (نظرا للزيادة في عرض الائتمان) وبما أن الفائدة تدفع من قبل المستثمرين في مقابل المدخرات النقدية، فإن انخفاضها يدفع

المدخرين إلى التقليل من الادخار(فيقل عرض الادخار) وتشجيع الاستثمار (فيزيد الطلب على الائتمان)، حتى يحدث تساوي الادخار والاستثمار ومن جهة أخرى فزيادة الادخار تؤدي إلى نقص الاستهلاك (أي نقص الطلب على السلع الاستهلاكية)، وبالتالي انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية وأرباح المشروعات المنتجة لهذه السلع، مما يؤدي بالموارد المستخدمة في إنتاجها بالتوجه نحو إنتاج السلع الإنتاجية التي زاد الطلب عليها.

أما بالنسبة لمعدل الأجور فهو الآلية التي يعمل من خلالها سوق العمل، ذلك أن فرص العمل التي يقدمها المنظمون سعيا وراء الربح، تزيد كلما انخفض معدل الأجور الحقيقية والذي يتحدد بالطلب والعرض على العمل ويرتبط الطلب على العمل بعلاقة عكسية مع الأجور الحقيقية، حيث أن حجم التشغيل يرتفع بانخفاض معدل الأجور الحقيقية وهذا يخدم مصلحة المنظم لأنه يسعى جاهدا إلى تعظيم ربحه من خلال تقليص النفقات (نفقات الإنتاج).

أما عرض العمل فله علاقة طردية مع معدل الأجور الحقيقية، ويستند الاقتصاديون في هذه العلاقة على فرضية مفادها، أن العمال يسعون بدورهم من خلال عرض خدماتهم إلى تعظيم دخولهم الحقيقية. إن نقطة تقاطع منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمل تحدد المستوى التوازني للتشغيل، الذي يعتبر المستوى الذي يتحقق عنده التشغيل الكامل وبالتالي فهم يستبعدون وجود بطالة وإذا وجدت فهي اختيارية. وإذا ما إفترضنا أن كمية رأس المال الموجودة تكفي لتحقيق التشغيل الكامل عند مستوى معين من الأجور حسب النظرية النيوكلاسيكية، فإن التنافس بين العمال سوف يؤدي في الأخير إلى غياب البطالة، بمعنى أنه في ظل غياب الطلب على العمل فإن التنافس بين العمال سيعمل على خفض الأجور الحقيقية إلى مستوى يؤدي إلى خلق فرص عمل كافية.

ومنه ومما سبق فتحليل النيوكلاسيك يستبعد وجود فائض في الإنتاج، فالبنسبة لهم يمكن وجود فائض جزئي يخص أحد أو بعض فروع الإنتاج ناتج عن سوء في التوجيه. لكن أن يكون الطلب الفعال غير كاف لتحقيق التشغيل الكامل لكل الموارد فأمر مرفوض، بالنسبة لهم إذن فالمشكلة الأساسية لتحقيق التشغيل الكامل تكمن في كيفية التوزيع الأمثل للموارد بطريقة تؤدي إلى تعظيم الناتج القومي (كما يوضحه "فالراس" في كتاباته)، بالإضافة إلى مشكلة توزيع الدخول الناتجة عن هذا التوزيع.

2.1.الحرية الاقتصادية ودور الدولة:

لقد نصح النيوكلاسيك بضرورة الحرية الاقتصادية والسياسية على أوسع نطاق أمام القطاع الخاص، فهذه الحرية سوف تسمح للفرد بإشباع حاجاته حتى يستغل الموارد المتاحة استغلالا كاملاً بأفضل طريقة ممكنة. وحتى تتوفر هذه الحرية الاقتصادية بالمفهوم الصحيح لابد من عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، فقوى السُوق الحرة (التي قد تتطلب تدخل الدولة للمحافظة عليها)، في ظل المنافسة الكاملة كفيلة بتحقيق التخصيص الكامل والأمثل للموارد الاقتصادية بصورة تلقائية ودون تدخل حكومي.

في ظل هذه الظروف لا وجود لفجوات تضخمية (التوازن الاقتصادي يتحقق عند مستوى أكبر لتشغيل الكامل)، أو لفجوات انكماشية (التوازن يتم عند مستوى أقل من التشغيل الكامل) وهذا الاختلال هو مؤقت وقوى السُوق كفيلة بالعودة بمستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل الكامل. وإذا كانت قوى السُوق دون الحاجة لتدخل الدولة، كفيلة بإعادة التوازن التلقائي للاقتصاد القومي وبتوزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج المختلفة أو بين أفراد المجتمع بطريقة عادلة. وفي ضوء ذلك فإن أي تدخل للدولة بقدر يزيد عن الحدود القصوى التي رسمها الكلاسيك من المتوقع أن يؤدي إلى إعاقة القطاع الخاص عن القيام بدوره، واختلال في المستوى الطبيعي للقوى التلقائية، وانخفاض قدرة السُوق على تحقيق التخصيص الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية، فإذا « كانت القاعدة العامة في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي هي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد، إلا أن تدخل الدولة في حالات معينة يعد من الأمور الضرورية والحتمية وفقا لوجهة نظر هذا الفكر، فإشباع الحاجات العامة (الأمن، الدفاع، العدالة، المرافق العامة) يستلزم ضرورة تدخل الدولة، حيث أنها تتمتع بعدد من الخصائص المتفردة التي تميزها عن غيرها من الحاجات الإنسانية، هذه الخصائص تجعل جهاز الثمن ومن ثم قوى السُوق الحر غير قادرة على إشباعها كلية أو إشباعها بكميات لا تتماشى مع المتطلبات الحقيقية لأفراد المجتمع، الأمر الذي يستلزم ضرورة تدخل الدولة لإشباعها...(19) » (سعيد عبد العزيز عثمان).

كذلك فالبنسبة للنيوكلاسيك « إن المنافسة التامة هي أيضا انعكاسا لمبدأ الحرية الاقتصادية، ويقصد بالمنافسة هنا، المنافسة بين المنتجين والمستهلكين، ومع ظهور المنشآت

الكبرى في بعض الأنشطة الاقتصادية، فإن حرية الاختيار لدى المستهلكين تشكل تأثيرا قويا في توزيع الموارد ولا يمكن للمنتجين وحدهم التأثير على مستويات الأسعار.(20) » (عبد الله الطاهر وآخرون، 2002).

وقد بين النيوكلاسيك أن هناك بعض الفروع الإنتاجية التي لا تتماشى مع هذا الفرض (فرض المنافسة الكاملة)، وهو ما يستلزم نوع من التدخل الحكومي من طرف الدولة، حيث توجد بعض الفروع التي تتميز باقتصاديات من الحجم الكبير والتي تسود فيها ظاهرة تزايد الغلة، وهو ما يجعل أسواق منتجات هذه الأنشطة تعكس نوع من الاحتكار يحول دون المنافسة الكاملة، ولكن وغم ذلك فقد زعم هؤلاء الاقتصاديون أنه بظهور هذه المنشآت الكبرى في بعض الأنشطة الاقتصادية فإن حرية الاختيار عند المستهلكين وقدرتهم العالية على التصرف الرشيد بدافع من مصلحتهم الشخصية، سوف يؤثر وبقوة على توزيع الموارد. إذن فعلى المنتجين النظر إلى رغبات المستهلكين وأخذها بعين الاعتبار، كما لا يمكنهم التأثير بمفردهم على أسعار المنتجات. ولكن لصحة هذه النتائج كان لابد من الافتراض بعدم تعطل الموارد الاقتصادية بصورة اختيارية. وفي الواقع فإن النيوكلاسيك كانوا على ثقة بأن حالة التوظف الكامل للموارد سوف تكون هي الحالة الطبيعية وأن أي تعطل في بعض الموارد هو مؤقت، ولكن النيوكلاسيك أكدوا أنه بالرغم من هذه الإزعاجات المؤقتة والناجمة عن سوء إدارة النظام النقدي فإن قوى السُوق الطبيعية، سوف تعمل وبطريقة سريعة على إصلاح هذا الخلل والعودة بالاقتصاد إلى حالة التوظف الكامل للموارد، وقد أدت أحداث الأزمة العالمية في بداية الثلاثينيات من هذا القرن إلى إثبات خطأ هذا الافتراض وتأكد هذا الخطأ في نطاق التحليل الاقتصادي على يد "كينز".

3.1.ألفرد مارشال والسياسة الاقتصادية:

إن "ألفرد مارشال" هو احد رواد المدرسة النيوكلاسيكية، اعتقد أن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج سوف تقلل من الحافز على العمل مما يؤثر على التقدم الاقتصادي، لأن المصلحة العامة حسب رأيه لا تأتي قبل المصلحة الخاصة، ولقد اعتقد مارشال كثيرا« أن السُوق القائم على أساس المنافسة الكاملة، كفيل بتخصيص الموارد الاقتصادية في أحسن الاستخدامات الممكنة بحيث يستطيع المجتمع أن يجني أكبر عائد من هذه الموارد، كما اعتقد أيضا أن قوى

السُوق التنافسية كفيلة بتوزيع الدخل على الأفراد المشتغلين في العمليات الإنتاجية توزيعا كاملا. (21) » (أحمد عبد الرحمن يسري، 2001).

فحسب مارشال فإن سوق المنافسة الحرة تؤمن الاستخدام الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية بطريقة تسمح بالحصول على أكبر عائد، وبالنسبة له سوق المنافسة الحرة تساعد أيضا على التوزيع العادل للدخل القومي، ويضيف مارشال أن هناك استثناءات وتتمثل في وجود قوى في السُوق التنافسية كفيلة بتحقيق كفاءة الأداء الاقتصادي من ناحية الإنتاج والتوزيع، ومن هذه الاستثناءات وجود احتكارات يمكن أن تؤدي إلى اختلال في عمل السُوق الحرة، ولكنه يرى في نفس الوقت أنه من غير الممكن أن تتمكن هذه الاحتكارات من السيطرة على الأسواق وهو ما دعا مارشال إلى الامتناع عن الموافقة عن أي تدخل من طرف الدولة في القطاعات الاقتصادية التي تعاني من تزايد الغلة وعرضة لنمو الاحتكارات فيها، ولكنه لم يبدي أي اعتراض على امتلاك ما يعرف بالاحتكارات الطبيعية وهي المشروعات التي ليس من المتصور أن تترك عرضة لعوامل المنافسة.

وقد افترض مارشال وجود قوتين تعملان كمحفز في السُوق «...رغبة المنتجين في تعظيم الأرباح ورغبة المستهلكين في تعظيم رفاهتهم (منفعتهم) في ظل الدخل المحدود، ففي ظل الأوضاع التنافسية سيكون المنتجين راغبين في توفير كميات أكبر عند الأسعار الأعلى وتجميع المدخلات بالطريقة التي تؤدي إلى تدنية التكاليف والمستهلكين بهدف تعظيم منفعتهم يكونون مستعدين لشراء كميات أقل كلما ارتفع السعر، ويلتقي المستهلكون بالمنتجين في السوق وحيث تتوازن رغباتهم المتضاربة، فإذا زادت الكميات المطلوبة عن الكميات المعروضة عند السّعر السائد، ارتفع السعر تلقائيا وبذلك ينحسر بعض الطلب. يؤدي ذلك إلى رد فعل أكبر من جانب العرض حتى يصبح في إمكان المشترين والبائعين التبادل عند السعر السّائد وعند هذه النقطة يتم التوصل للسعر التوازني ويتوازن السُوق ولن يكون هناك ميلا لتحيز نقطة التوازن إلا إذا جاء الخلل عن طريق تغيرات خارجية.(22) » (بول جريجوري، 1994).

وببقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن الزيادة في الطلب على سلعة معينة سوف يؤدي إلى إخلال في التوازن وسيبدأ السعر في الارتفاع وهذا ما يجعل المنتجين يعملون على توفير كميات أكبر من السلع، وإذا أمكن تحقيق أرباح أعلى في ظل هذا السّعر الجديد إذا دخل

السُوق منتجين جدد. وعلى جانب الطلب يؤدي ارتفاع السّعر إلى آثار إحلال (إحلال السلع الأقل كلفة الآن) والدخل (تأثير مستوى الدخل الحقيقي الأقل) إلى تقليل من الكميات المطلوبة (**أنظر الشكل رقم 1**)، أي أن الزيادة في الطلب تؤدي إلى انتقال الموارد تلقائيا إلى المنتجات ذات الطلب المرتفع، وبالتالي تلبية حاجات الجمهور دون تدخل عوامل خارجية.

الشكل رقم (1): سيادة المستهلك في اقتصاد تنافسي.

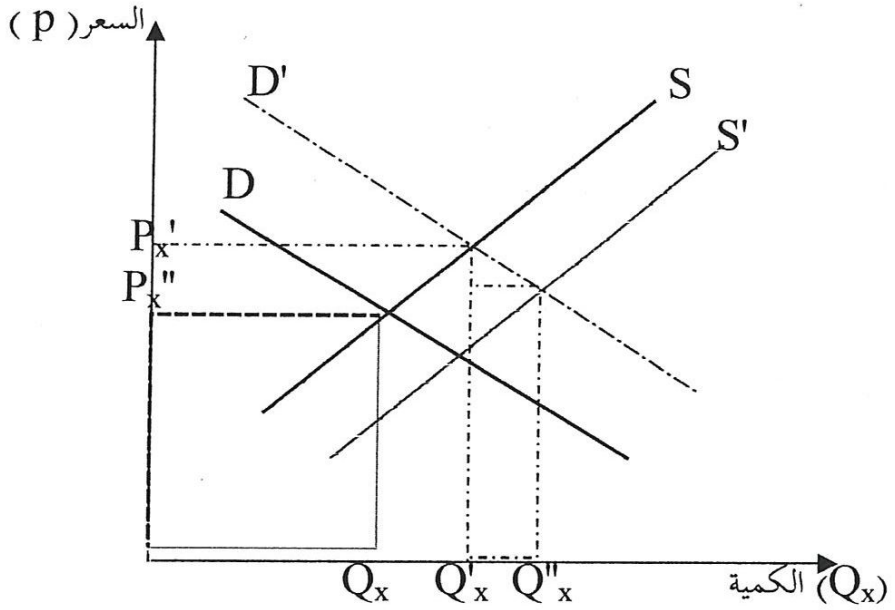

المصدر: بول سريجوري، النظم الاقتصادية المقارنة، دار المريخ للنشر، 1994، ص 88.

إطار رقم (1): شرح للشكل رقم (1).

X /: تمثل السلعة ، P_x /: السعر ، Q_x /: الكمية.

حدوث ارتفاع في طلب المستهلكين فيرتفع المنحنى من D إلى 'D وهذا ما يؤدي إلى زيادة في السعر من P_x إلى P'_x وتصبح الكمية التوازنية Q'_x، وتحقق الربح عند هذا السعر الجديد يغري مؤسسات جديدة إلى الدخول إلى السُوق ويزداد العرض من S إلى 'S فينشأ توازن آخر في مدى الطويل عند السعر P''_x و الكمية Q''_x.

إن الزيادة في الطلب سوف تؤدي آليا إلى زيادة الكمية المنتجة، وسيعتمد الأثر طويل الأجل على أسعار السُوق على دخول مؤسسات أخرى عند السعر الأعلى.

المصدر: شطاب نادية، محاضرات في النظريات النقدية المعمقة، سنة أولى ماجستير، جامعة قالمة، 2003.

* وبما أن الاقتصاد يتكون من آلاف أو ملايين الأسواق فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل من المتوقع تحقيق توازن كلي ملائم لجميع الأسواق ؟.

وقد توصل الاقتصادي الفرنسي "ليون فالراس" (1724 – 1910) إلى نتيجة مفادها، أنه بإمكان الرأسمالية التنافسية أن تولد مجموعة من الأسعار التوازنية التي تؤدي في الأخير إلى توازن جميع الأسواق وفي الوقت نفسه، فالبنسبة له في إطار التوازن الكلي فإن جداول الطلب والعرض في كل سوق تعتمد على أسعارها وعلى أسعار السلع الموجودة في الاقتصاد. وهذا نابع من الحقيقة التي تقول أنه عندما تتداخل جميع الأسواق آنيا، فإن التغير في بعض أسعار السلع سيؤثر على الطلب والعرض في الأسواق الأخرى نظراً لوجود علاقة الإحلال والإكمال.

كذلك «...يعتقد مارشال في إمكانية قيام الدولة بدورها في بعض النواحي الاقتصادية بهدف تحسين كفاءة الأسواق في توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة وإن كان يبدي معارضته لتدخل الدولة في النواحي الاقتصادية الأخرى.(23) » (حسين عمر، 2001).

فمارشال يرى من الضروري تشجيع الموارد الاقتصادية على الانتقال إلى القطاعات التي لا يظهر فيها تزايد الغلة، كما يرى أنه يمكن للدولة تشجيع عملية توزيع الموارد وفقا لهذه السياسة، عن طريق الضرائب ومنح المعونات بشكل مناسب فعلى سبيل المثال يمكن فرض ضرائب على بعض القطاعات التي تعاني من تناقص الغلة وإعانة بعض القطاعات ذات الغلة المتزايدة، وهذا يدل على أن مارشال كان حذراً جداً فيما يتعلق بمسألة تدخل الدولة، فهذا التدخل بالنسبة له يهدف إلى تحسين كفاءة قوى السُوق الحرة التنافسية في توزيع مختلف الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع.

2.تقييم لما بعد الكلاسيك:

لقد وجهت العديد من الانتقادات إلى النيوكلاسيك نوجزها فيما يلي:

1.2.سوق المنتجات وسوق العمل:

في أسواق المنتجات يمكن أن يحدث ارتفاع في العرض أكبر من الطلب بالنسبة لسلعة خاصة في سوق خاص ولكن أن يحدث ارتفاع عام للعرض (فائض عام للإنتاج)، فهو شيء مستحيل.

أيضا فإن حدوث ارتفاع في العرض ينتج عنه انخفاض في الأسعار وارتفاع الاستهلاك، بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال من القطاع الخاص، مما ينتج عنه تقلص العرض.

أما على مستوى سوق العمل فآلية العرض والطلب تعمل على تحقيق الاستخدام الكامل، فلا توجد زيادة في العمال وحدوث أي ارتفاع في العرض سيؤدي إلى خفض الأجور وارتفاع التشغيل، كما لا توجد زيادة في الادخار مقارنة بإمكانيات الاستثمار وأي ارتفاع في العرض سينتج عنه انخفاض سعر الفائدة، مما سيدفع المستثمرين إلى اقتراض أكبر قدر من الأموال وحسب رأيهم أن أي زيادة في الادخار ستوجه وبطريقة آلية إلى الاستثمار.

2.2.المنافسة الصافية:

أما فيما يخص النافسة الصافية فقد « أبرز الكلاسيك المحدثون فكرة المنافسة البحتة في مجال النشاط الاقتصادي وكذلك فكرة حرية الاختيار لدى الأفراد – منتجين أو مستهلكين- في صدد توزيع ما في حوزتهم من موارد كدعامتين للمذهب الحر في المجتمع الرأسمالي...(24) » (حسين عمر، 2001). ذلك أنه منذ بداية القرن الحالي وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، أخذت الأسواق تخضع لسيطرة عدد قليل من المنتجين الكبار في الوقت الذي من المفروض أن تكون مقصدا لعدد كبير من المنتجين الصّغار وهو ما أثبت خطأ تحليل "مارشال" بشأن استمرار المنافسة الصافيه وأيضا فيما يخص ربطه لدورة حياة المشروع بحياة صاحبه وعدم تأثير الأسواق الخاصة على السُوق العام.

حيث ناقش "مارشال" مستنداً على الواقع الاقتصادي، بأنه يمكن التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن زيادة حجم المشروع وزيادة قوته بصفة دائمة وتكون النتيجة هي بقاء السُوق التنافسي. واستخدم مارشال في ذلك حجتين من الواقع لإثبات أن الاحتكار هو ظاهرة عرضية وأن السُوق التنافسي الكامل هو الشكل الدائم للأسواق.

فمن جهة ميز بين نوعين من الأسواق **سوق خاص** وهو الذي تستطيع فيه المشروعات الفردية أن تعمل بمعزل عن منافسيها المباشرين وتفرض أسعارها الخاصة بها. وينشأ هذا النوع من الأسواق نتيجة لعزلة جغرافية أو وجود فئة خاصة من الزبائن تقبل على سلعة معينة أو نتيجة الارتباط ببائع معين، ولكن في نفس الوقت هذا السُوق الخاص محاط بسوق أكبر هو **السُوق العام**، حيث مهما كبر السُوق الخاص فإنه لن يؤثر على السُوق العام أي مهما كانت

المزايا الاحتكارية التي يتمتع بها مشروع ما داخل سوقه الخاص، فلن يؤثر ذلك على السُوق العام، كذلك وجد "مارشال" أن أي محاولة للمشروع الاحتكاري للتوسع خارج سوقه الخاص، سوف تبوء بالفشل لأنه سوف يتعرض لمنافسة شديدة من قبل المنافسين الآخرين في السُوق العام.

ومن جهة أخرى، فحجته الثانية تكمن في أن دورة حياة المشروع مرتبطة دائما بدورة حياة صاحبه، أي أن المشروع ينمو ويتوسع مع النمو العقلي والعمري للمنظم ويخمد بانتهاء عمر المنظم.

لكن الواقع أثبت غير ذلك، فالظروف البيئية في إنجلترا في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20، كانت تتماشى مع هذا التحليل حيث كانت دورة حياة المشروع مرتبطة فعلا بحياة المنظم أو صاحب المشروع، كما كانت طبيعة الأسواق تتسبب أحيانا في عزل جزء من السُوق عن بقية الأجزاء، فيتمكن مشروع معين من السيطرة على سوق السلع الخاصة، فينشأ سوق خاص به ولكن لوجود البدائل من السلع الأخرى، فإنه لا يستطيع أن يسيطر على السُوق العام الأكبر، ولكن مع بداية القرن 20 أخذ السُوق القائم على المنافسة طريقه إلى الزوال تدريجيا ذلك لأن إدارة المشروع انفصلت تدريجيا عن الملكية، مما جعلها غير متأثرة بحياة صاحبها وفاعليته. كما أعطى المشروع القدرة على البقاء والتوسع طالما أن الإدارة تعتمد على استثمار أشخاص ذوي كفاءة عالية وقادرين على القيام بالعمل على أحسن وجه، كذلك أخذت الأسواق الخاصة لبعض المشروعات الكبرى في التوسع وتمكنت بفضل قوتها المالية من السيطرة على المشروعات الصغيرة التي تقوم بإنتاج سلع مماثلة أو بديلة في السُوق العام، كما عملت المشروعات الكبرى على التوسع على أساس تنويع الإنتاج وتكبير الأسواق الخاصة بها بأكبر قدر ممكن، حتى صار السُوق العام مقتصرا على عدد قليل من المشروعات الكبيرة ونشأ ما يسمى بالمنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة.

وفي أواخر العشرينيات ظهرت نظرية المنافسة غير الكاملة "لمسز جوان روبنسون" ونظرية المنافسة الاحتكارية "لتشمبرلين" في أمريكا، حيث حاولت هذه النظريات أن تصف عمل السُوق في ظل هذه الظروف الجديدة، كما احتوت على تعديلات لبعض الافتراضات النيوكلاسيكية، كما أن التطورات الجديدة في النظرية الاقتصادية وتحليل المنافسة غير الكاملة أو

الاحتكارية، ثم تغير من وجهة نظر الاقتصاديين المؤمنين بالفكر النيوكلاسيكي في الاعتقاد بأن المنافسة الكاملة قادرة على التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخل القومي.

ولقد انقسم النيوكلاسيك المؤمنون بهذا الفكر الجديد إلى فريقين **الأول** يقترح التدخل الحكومي كحل لتقوية المنافسة الصّافية وذلك بسن قوانين تعمل على تجزئة المشروعات الضخمة إلى مشروعات صغيرة، أما **الثاني** فكانت لديهم شكوك في إمكانية نجاح هذه السياسة والتي تحاول إعادة إحياء المنافسة الصّافية، كما عارضوا أفكار الفريق الأول بشدة وطالبوا بوضع برنامج اشتراكي أي تأميم المشروعات التي تفشل في الاحتفاظ بحالة المنافسة الصّافية.

* إن هذه الآراء الجديدة التي اعتنقها النيوكلاسيك في القرن 20، تحت تأثير الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي أثبتت عدم صلاحية افتراضات المنافسة الصّافية والتوظيف الكامل وتلقت معارضة على يد تلامذة المدرسة النيوكلاسيكية في أمريكا على يد "جون تبس كلارك"، حيث كانوا يعتقدون أنه بالإمكان الاحتفاظ بالمميزات الأساسية للمنافسة الاحتكارية حتى في تلك الأسواق التي يسودها عدد صغير من البائعين وذلك طالما أن التقدم التكنولوجي يتم بمعدلات عالية وأن الأرباح المرتفعة التي تحققها المشروعات الضخمة تسمح بالقيام ببحوث علمية ضخمة وهذا عكس المشروعات الصّغيرة.

لقد كانت تلك نظرة سريعة عن دور الدولة في الفكر الرأسمالي النيوكلاسيكي، حيث كان المذهب الرأسمالي التقليدي هو السائد في معظم دول العالم، واعتمدت هذه الدول على أفكار ومبادئ الكلاسيك والنيوكلاسيك في إنشاء سياستها الاقتصادية، لكن الأنواع العديدة من الدورات التي يخضع لها النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية التي تتبع نظام السُوق، خاصة الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة والتي يطلق عليها "الكساد الكبير"، قد أثبت فشل التلقائية التي يسير وفقا لها نظام السُوق إلى أن جاء "جون مينارد كينز" محاولا إثبات وإعطاء دور جديد للدولة.

III.التحول إلى الدولة الحامية:

1.الأزمة الاقتصادية العالمية:

1.1.ما قبل الأزمة:

إن الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، عرفت اهتزازات في المركز الاقتصادي والتنموي للدول الصناعية المتقدمة خاصة إنجلترا وفرنسا، واللتان اعتبرتا من أقوى الاقتصاديات في العالم إلى غاية 1920، ويرجع ضعف اقتصادياتها إلى عدة أسباب كازدياد السكان وقيام الحرب العالمية الأولى وما حملته من دمار إلى اقتصاديات تلك الدول، نتج عنه تقلص طاقاتها الإنتاجية بالإضافة إلى التغييرات في الهياكل الاقتصادية للعديد من الدول بسبب الحرب مكنها من إدخال حركة التصنيع، مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج وإحلال الناتج المحلي محل الواردات الأجنبية وتقلص حركة التبادل الدولي وانخفاض معدلاته، وهذا بالطبع انعكس سلبا على اقتصاديات كل من إنجلترا وفرنسا، ذلك أن حرية التبادل واتساع نطاق التجارة الخارجية لعب دورا كبيرا في تسويق منتجاتهما وازدهار اقتصادياتهما، فظهور مجموعات اقتصادية جديدة في السُوق العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أثر سلبا على حركة التوسع الاقتصادي في اوربا.

في نفس الوقت إن الأزمات النقدية والاقتصادية كانت لها نتائج وآثار سلبية على الاقتصاديات الأوروبية، ففي عام 1925 قامت إنجلترا بإصلاح نظامها النقدي والذي كان يقوم على قاعدة الذهب وهذا إحياءاً لقيمة الجنيه الإسترليني بعد انخفاض قيمته سنة 1914، أيضاً فرنسا كانت تعاني من نوع من الركود الاقتصادي والناتج عن منافسة القوى الاقتصادية لمنتجاتها، فانخفاض الطلب على المنتجات الفرنسية بنفس حجم الفائض في الإنتاج أدى إلى ابتعاد العديد من الوحدات الإنتاجية من الإنتاج، وقلصت أخرى من إنتاجها مما سبب تفاقم مشكلة البطالة، وهذا ما كان له دور كبير في سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وتفوقها في مجال الإنتاج العالمي، خاصة على المنتجات الأوروبية وزيادة الطلب عليها وارتفاع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكي وارتفاع حجم الصادرات واستعانت بالأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها، أي أن الطلب الخارجي كان حافزا قويا لزيادة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبحت أكثر تقدما وازدهارا ذلك أن الاقتصاد الأمريكي كان يحتوي على فرص كثيرة

للاستثمارات وارتفاع معدلات التراكم الرأسمالي وتجدر الإشارة إلى أنه «...خلال هذه الفترة (بعد الحرب العالمية الأولى)، انتقلت الرأسمالية من مرحلة الحرية الاقتصادية التامة إلى مرحلة تدخل الدولة وذلك بعد أن اتسعت وزادت أهمية الوحدات الاقتصادية، فضلا عن ظهور وحدات اقتصادية عامة ولكن تدار بالأسلوب الحر.(25) » (أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، 2000).

ويعود تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إلى بداية الحرب العالمية الأولى (1914) وذلك في دول أوربا، بهدف التحكم في الأزمات، وقد وصل هذا التدخل أقصاه إبتداءاً من عام 1929 حيث أن الأزمة التي حدثت في الاقتصاد العالمي دفعت بالحكومات بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى التدخل لحماية المشروعات الاقتصادية التي كانت عرضة للتوقف والحيلولة دون انهيار الأسعار بالقدر الذي يؤدي إلى ارتفاع البطالة وازدياد الأزمة.

2.1.الجانب النقدي للأزمة:

إن الانتعاش والازدهار الاقتصادي الذي عرفته كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا (بفضل رؤوس الأموال الأمريكية)، يعود من جهة إلى ازدياد الطلب على منتجاتها ومن جهة أخرى وبشكل أساسي إلى المضاربات في سوق الأوراق المالية، والتي من الممكن أن تكون هي السبب الرئيسي في هذه الأزمة.

لقد أثبت "جون مينارد كينز" أن من أهم أسباب الأزمة والركود الاقتصادي، هو الجانب النقدي ويتفق مع كارل ماركس في تقسيمه لقطاع الإنتاج إلى قطاع إنتاج التجهيزات والسلع الإنتاجية وقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية ويرى أنه من المستحيل حدوث اختلال في قوى العرض والطلب في مجال السلع الإنتاجية لأنها تنتج حسب الطلب، أما السلع الاستهلاكية فيرجح حدوث فائض وأعطى أهمية كبيرة لكل من الادخار والاستثمار، حيث أرجع كل من الانكماش والكساد إلى حجم واتجاه الادخار، فالبنسبة له الادخار أساس الاستثمار إذن فائض الاستثمارات هو سبب الإختلالات الاقتصادية على مستوى سوق السلع الاستهلاكية، مما يجبر المنتجين على البيع بأسعار أقل من أسعار التكلفة وبالتالي يتوقفون عن الإنتاج نتيجة تعرضهم للخسارة وزيادة الاستثمارات فيؤدي إلى ظهور الأرباح غير العادية (استثنائية واحتكارية).على

مستوى قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية، مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الإنتاج فيظهر فائض في العرض يقود إلى ركود.

من جهة أخرى فإن الأزمة النقدية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية في 24 أكتوبر 1929 (الخميس الأسود)، نتيجة لإقبال أصحاب الأوراق المالية ببوصة نيويورك على بيع ما يمتلكونه من أسهم وسندات والتي كانت تمثل رؤوس أموال كبار الشركات العالمية، وأدى زيادة العرض وانعدام الطلب على الأوراق المالية إلى انخفاض أسعارها ومن ثم انهيار الشركات وخسارة الأفراد لمدخراتهم. ولكن الأزمة لم تقف هنا بل انتقلت إلى القطاع المصرفي وأخذ أصحاب الودائع في سحب ودائعهم، كما كانوا يطلبون تحويل هذه الودائع إلى ذهب لعدم ثقتهم بالدولار والعملات الأخرى، ونظرا لأن البنوك تحتفظ باحتياطي قانوني وليس لديها السيولة الكافية أفلست غالبية البنوك (1320 بنك سنة 1930 إلى 2294 بنك سنة 1931)، وهذا ما كان سببا في انهيار النظام النقدي العالمي الذي كان يتبع قاعدة الذهب الدولية وأول دولة أعلنت خروجها عنه هي الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كانت من أشد المتحيزين له، وبذلك انهارت قاعدة الذهب، وكان من الضروري أن يتبع العالم نظام دولي جديد.

لكن من الطبيعي أن تسود الأزمة في الكثير من دول العالم لأن بورصة نيويورك تتداول فيها أوراق مالية لجميع الشركات الموجودة بالعالم وانهيارها يعني انهيار هذه الشركات ونفس الشيء بالنسبة للودائع، هذا ما كان له أثر كبير على اقتصاديات الدول وبذلك انتقلت الأزمة النقدية إلى مختلف دول العالم وأولها الدول الأوروبية.

3.1.المظهر العام للأزمة:

إن هذا الانهيار في النظام النقدي وفقدان المدخرين لمدخراتهم، معناه انخفاض في قدرتهم الشرائية والمالية، مما أدى إلى نقص في الطلب الفعلي بطريقة واضحة عقبه هبوط كبير في مستوى الإنتاج والدخل القومي واضمحلال في النشاط الاقتصادي وتفشي البطالة وانهيار الأسواق.

كما صاحب ذلك تراكم المخزون السلعي نتيجة انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما سبب هبوط في الأسعار ثم توقف عن الإنتاج وتفشي ظاهرة البطالة (حيث بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية 12 مليون بطال). وانتشرت أزمة تصريف الإنتاج لتسود جميع دول العالم

النامية منها والزراعية، ذلك أن انهيار الصناعة سيخفف في الطلب على الموارد الأولية الزراعية وليس الغذائية، مما يعني انهيار أسعار المنتجات الزراعية بدرجة أكبر من نظيرتها الصناعية، وهذا ما دفع بالمزارعين إلى ترك أراضيهم وبيعها والهجرة إلى المدينة وبالتالي تقلص حجم القطاع الزراعي.

وتعتبر الدول الأوروبية هي الأشد تضرراً من هذه الأزمة، بسبب آثار الحرب العالمية الأولى عليها وأعباء الدين الذي تحملته من جراء إعادة إعمار اقتصادياتها بعد الحرب، مما أدى إلى انخفاض الناتج القومي الأوروبي من 45 %- 60 %، ثم توقف العديد من الشركات الإنتاجية عن الإنتاج و انخفاض معدلات التبادل الدولي ثم انهيار القيمة الخارجية للعملات الأوروبية ثم النظام النقدي العالمي.

جدول رقم (1):

الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي في الفترة (1929 – 1933)

الدولة	1929	1930	1931	1932	1933
الولايات المتحدة	100	80.7	68.1	53.8	64.9
انجلترا	100	92.4	83.8	83.8	86.1
ألمانيا	100	88.3	71.7	59.8	66.8
فرنسا	100	100.7	89.2	69.1	77.4

المصدر: أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، تاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص209.

ونلاحظ من الجدول أن الإنتاج الصناعي أخذ في الانخفاض تدريجيا وذلك بسبب انخفاض الطلب الكلي وتقلص درجة الربح.

جدول رقم(2):

معدلات التبادل الدولي لأهم الدول (1929 – 1933).

الدولة	1930		1931		1932	
	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر
الولايات المتحدة	70	73	48	50	30.1	30.8
ألمانيا	77	90	50	73	34.7	42.6
انجلترا	86	78	72	53	57.6	50.1
فرنسا	90	85	72	61	51.3	39.3
ايطاليا	82	79	51	69	38.7	45.6

المصدر: أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص210.

أما الجدول الثاني فيبين معدلات التبادل الدولي لأهم الدول في الفتـــرة ما بين 1929 و1933، ونلاحظ انخفاض في الطلب الكلي العالمي على منتجات الدول الصناعية، وانخفاض في القدرة الشرائية للدول المنتجة للمواد الأولية والتي تعتبر من أهم الأسواق لتصريف منتجات الدول الكبرى والدول النامية أيضاً من أكثر الدول تضرراً، وبالنسبة لمعدلات التبادل الدولي، فقد انخفضت إلى 60 % وعدد البطالين في الدول الرأسمالية وصل إلى 31 مليون سنة 1932.

ويمكن إرجاع أسباب الأزمة إلى ارتفاع الطلب الخارجي على المنتجات الأمريكية من الدول الأوروبية لإعادة إعمار اقتصادياتها. ومنها الدول النامية التي كانت تتعامل مع الدول الأوروبية ثم تحولت إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج الأمريكي، أيضا ارتفاع الطلب على رؤوس الأموال الأمريكية في صورة قروض أو استثمارات أجنبية أو تحويلات من قبل الدول الأوروبية، مما رفع فرص الاستثمار أمام رؤوس الأموال الأمريكية وفرص الربح، وهذا أدى إلى زيادة الإنتاجية وازدهار الاقتصاد الأمريكي، مما أدى إلى ظهور الأرباح الاحتكارية ودفع بالمنتجين لتوظيف أموالهم في مشروعات الإنتاجية عن طريق بورصة الأوراق المالية والسوق النقدية وعن طريق البنوك فزاد الطلب على الأوعية الادخارية والاستثمارية وقلت الرغبة في الاحتفاظ بالسيولة. ولكن دخول الدول النامية مجال التصنيع وسرعة إعمار الاقتصاد الأوروبي، أدى إلى انخفاض الطلب الخارجي على الإنتاج الأمريكي فبدأ يعاني من فائض في الإنتاج، واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض الأسعار

كمحاولة لتصريف الفائض ولكنها لم تنجح في ذلك بفعل أضرار المضاربة بالاقتصاد القومي، الذي كان في طريقه للدخول في مرحلة اهتزاز السيولة، أي أن المظهر النقدي أثر على المظهر الحقيقي للإنتاج فقامت الوحدات الاقتصادية بتخفيض نفقات إنتاجها، بتسريح العمال ثم توقف الإنتاج نهائيا لانخفاض الطلب الداخلي، بسبب انخفاض القدرة الشرائية وانعدامها ومن هنا دخل الاقتصاد الأمريكي مرحلة الأزمة، ثم انتقلت إلى مختلف الدول الأوروبية وكانت أشد ضرراً بالاقتصاد الأوروبي والدول النامية.

2.الحماية الكترية:

لقد كان المذهب الرأسمالي التقليدي هو السائد في معظم دول العالم، حيث اعتمدت هذه الدول على أفكار ومبادئ الكلاسيك والنيوكلاسيك في إنشاء سياساتها الاقتصادية، لكن الأنواع العديدة من الدورات التي يخضع لها النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية التي تتبع نظام السُوق وتعرض النظام الاقتصادي الرأسمالي في الفترة التالية على الحرب العالمي الأولى لازمات اقتصادية حادة، كان تأثيرها عميقا على اقتصاديات الدول الرأسمالية.

فمع الحرب العالمية الأولى، بدأت المشاكل تظهر داخل النظام الرأسمالي، ثم جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة والتي يطلق عليها "الكساد الكبير". ولم تكن الأزمة بمثابة أمر مؤقت بل استمرت وأثارت تذمرا شديداً، حيث تميزت بنقص في الطلب الفعلي ثم هبوط مستمر في الإنتاج والدخل القومي واضمحلال النشاط الاقتصادي وتفشي البطالة، حيث أصبحت مشكلة عالمية وهنا انهار فرض التشغيل الكامل وأصبح واضحا للعيان قصور المذهب الكلاسيكي.

وفي ظل هذه الظروف ظهر الاقتصادي "جون مينارد كيتر" مبتكرا فكر رأسمالي جديد هو الفكر الكتري والذي انتقد أفكار الكلاسيك، وأثبت أن الرأسمالية قد فقدت قدرتها الذاتية على على النمو وأن القوى التلقائية للسُوق قد فقدت فاعليتها، ثم ظهرت "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" سنة 1963 وقد أقيمت على أساس فروض مستمدة من الواقع العملي، الذي غلبت عليه ظروف البطالة واتصف باختلال التوازن. وحددت النظرية العامة الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية الجديدة التي يجب إتباعها من قبل الدولة، حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل ويتحقق وضع التوازن للدخل القومي.

« وكان خلاف كينز مع النظام التقليدي أساسيا، وجادل بأنه ليس هناك ضمان بحدوث التوازن عند العمالة الكاملة أو أن آلية التكيف الذاتية ستعمل بسرعة معقولة كذلك – وكان ذلك على أساس الثورة الكينزية– تعتبر هذه مسؤولية الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية الملائمة لضمان العمالة لموارد الدولة. (26) » (بول جريجوري، 1994).

1.2.الخطوط العريضة للنظرية الكنزية:

لقد هاجم "كينز" قانون ساي للأسواق والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له «...والصحيح لديه هو أن الطلب هو الذي يخلق العرض وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج والعمالة، أي أن مستوى التشغيل والطلب الفعلي هو الحصيلة أو الإيراد الذي يعطي أكبر ربح ممكن والتي يتوقع المنتجون الحصول عليها من بيع حجم معين من الإنتاج وهو الذي يعتبر المتغير المستقل، أما حجم الإنتاج وحجم الدخـــل فهي متغيرات تابعة.(27) » (عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، 1999).

كما أبرز "كينز" فكرة الطلب الفعال الذي يحدد مستوى الدخل القومي وبالتالي مستوى التوظيف، كما أبرز الاستهلاك على مستوى الدخل وحجم التوظيف من خلال مضاعف الاستثمار، كما أوضح أن سعر الفائدة هو مجرد ظاهرة نقدية وتتحدد لا بطلب وعرض رأس المال كما زعم الكلاسيك، بل بطلب النقود وعرضها. فالنقود عند "كينز" تطلب لذاتها، حيث يحتفظ الأفراد بالنقود لعدد من الدوافع هي "دوافع الطلب على النقود"، وأوضح أن التوازن النقدي يتم بتفاعل قوى الطلب على النقود (تفضيل السيولة) مع قوى العرض، وجاء بفكر جديد عن توازن الدخل القومي وأن هذا التوازن يتحقق بتعادل الادخار والاستثمار، أي بتعادل الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مع العرض الكلي لها.

في حين جادل بأن الأسعار والأجور غير مرنة كما يعتقد الاقتصاديون التقليديون المحدثون، فالاقتصاد الحديث يرفض مبدأ تخفيض الأجور النقدية بفعل تأثير نقابات العمال وأي محاولة تبذل من جانب المشروعات تقابل بمقاومة من جانب العمال، كما أشار أن الأجور النقدية لم تنخفض في بريطانيا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن بالرغم من البطالة الكبيرة، فالأجر النقدي لم يعد متغيراً مرنا قابلاً للانخفاض، كما تتدخل الدولة في كثير من الأحيان لوضع حد أدنى من الأجور تطلبه نقابات العمال ولا تتنازل عنه وهو الحد الأدنى المطلوب

للمعيشة في العصر الحديث، فوفقا "لكينز" يتساوى العرض والطلب على العمل، حيث الطلب على العمل هو دالة مشتقة في دالة الإنتاج وهي متناقصة في معدل الأجور الحقيقية وعرض العمل على عكس الكلاسيك يعتبر دالة في معدل الأجور النقدية (الاسمية)، وبالتالي العمال عرضة للخداع النقدي (الوهم النقدي).

شكل رقم(2): كيفية تحقيق التوازن في سوق العمل.

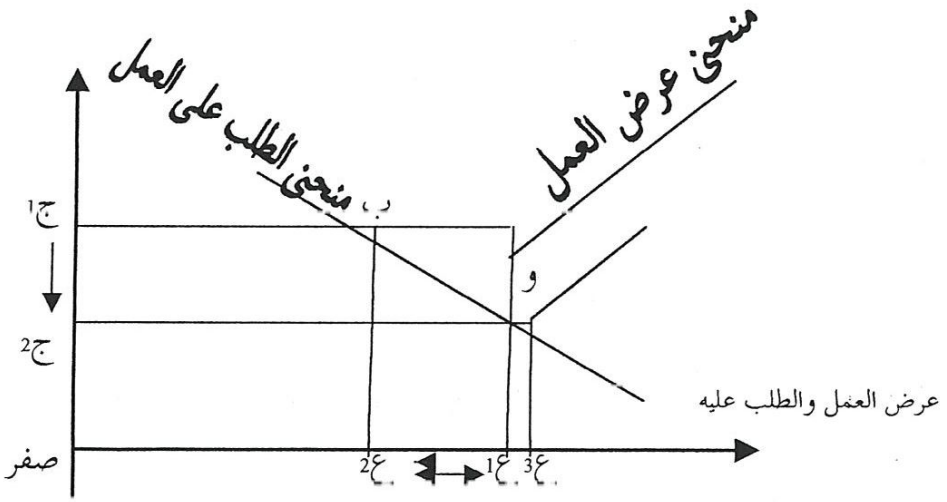

المصدر: شطاب نادية، محاضرات في النظريات النقدية المعمقة، سنة أولى ماجستير، جامعة قالمة، 2003.

(ب): نقطة التوازن بتقاطع منحنى العرض والطلب لكن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل.

(و): نقطة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

(ج): الحد الأدنى للأجور النقدية.

(ع): حجم التشغيل.

إن الانتقال من ج2 إلى ج1 هو عبارة عن رفع المستوى العام للأسعار دون المساس بالأجور النقدية (لأن الأجور النقدية لا يمكن أن تنخفض عن حد معين)، وبالتالي فإن كافة من يرغبون في العمل عند هذا الأجر، سوف يجدون عملاً أي عدم وجود بطالة إجبارية وهذه النتيجة تتطلب خضوع العمال للخداع النقدي.

ونلاحظ العكس إذا حدث ارتفاع الأجور الحقيقية سوف يترتب عليه تحويل وضع التشغيل الكامل إلى التشغيل غير الكامل. ومنه فقد أقر "كينز" بوجود بطالة إجبارية وبخطأ التشغيل الكامل، وطالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد

القومي وحدد معالم السياسات المالية والنقدية مثل زيادة الإنفاق الاستثماري العام (مالية) وسياسة نقدية مثل زيادة كمية النقود (التمويل عن طريق التضخم أو سياسة النقود الرخيصة). ومنه فالسياسة النقدية ليست محايدة كما عند الكلاسيك.

من ناحية أخرى فقد أرجع "كنيز" البطالة إلى نقص الطلب الفعال، لأن هذا الأخير يحدد مستوى التشغيل وكمية السلع المنتجة ويقصد بالطلب الكلي الفعال, الإنفاق القومي على السلع والخدمات. ويتكون من إنفاق خاص على الاستهلاك، إنفاق خاص على الاستثمار وإنفاق حكومي. ولمعرفة العوامل التي تحدد الطلب الكلي الفعال ينبغي علينا بحث هذه الأنواع الثلاثة ولكن نظرًا لأن النوع الثالث يتوقف على رغبة الذي يرسمون سياسة الدولة، فسوف يقتصر تحليلنا على العوامل التي تحكم كل من الإنفاق الخاص على الاستثمار والاستهلاك.

فالطلب الكلي الفعال هو الطلب الاستثمار والطلب على الاستهلاك ويتحدد عن طريقهما، والاستهلاك هو دالة للدخل وهناك علاقة طردية بينهما وبين الدخل، مع العلم أن الميل الحدي للاستهلاك أقل أو يساوي الواحد الصحيح. كما أعتبر كينز الاستثمار متغير مستقل والتغير فيه يؤدي إلى تغير في الدخل القومي لأن الاستهلاك مستقر ومعدل الإنفاق على الاستثمار يتوقف على نقطتين:

- ❖ سعر الفائدة: ويتحدد عن طريق عرض النقود والطلب عليها، حيث عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية والطلب على النقود ويكون لعدة أسباب (المعاملات، الاحتياط, المضاربة).
- ❖ الكفاية الحدية لرأس المال: تتوقف على توقعات متعلقة بإمكانات مستقبلية لتسويق المنتجات وبأمور كلها مستقلة عن الدخل، أو هي عبارة عن العائد المتوقع من رأس المال طوال فترة حياته.

فلو قام البنك المركزي مثلاً بزيادة كمية النقود عن طريق دخوله السوق المفتوحة وشراءه للأوراق المالية، فتقوم العناصر الاقتصادية بشراء سندات أو أي أصول أخرى، مما يؤدي إلى زيادة ثمنها ومن ثم انخفاض سعر الفائدة (نظرًا للعلاقة العكسية بين ثمن السندات وسعر الفائدة). ولكن إذا كان الاستثمار مرن فزيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم زيادة الاستثمار – مع افتراض الأشياء الأخرى على حالها — حيث تصبح بعض أنواع الاستثمارات التي لم تكن مربحة عند سعر الفائدة المرتفع مصدرًا للربح في هذه الحالة،

معنى ذلك أنه في ظل منحنى معين للكفاية الحدية لرأس المال، ينخفض سعر الفائدة ليزيد الاستثمار أي الدافع على الاستثمار يتوقف على مدى ارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال وانخفاض سعر الفائدة. إن زيادة الإنفاق الاستثماري سوف تؤدي إلى زيادة الدخل القومي (زيادة مضاعفة) وفقا لنظرية المضاعف: Δ ل = م Δ ث

شكل رقم (3): كيفية تحديد الدخل القومي (أثر تغير كمية النقود على مستوى الدخل).

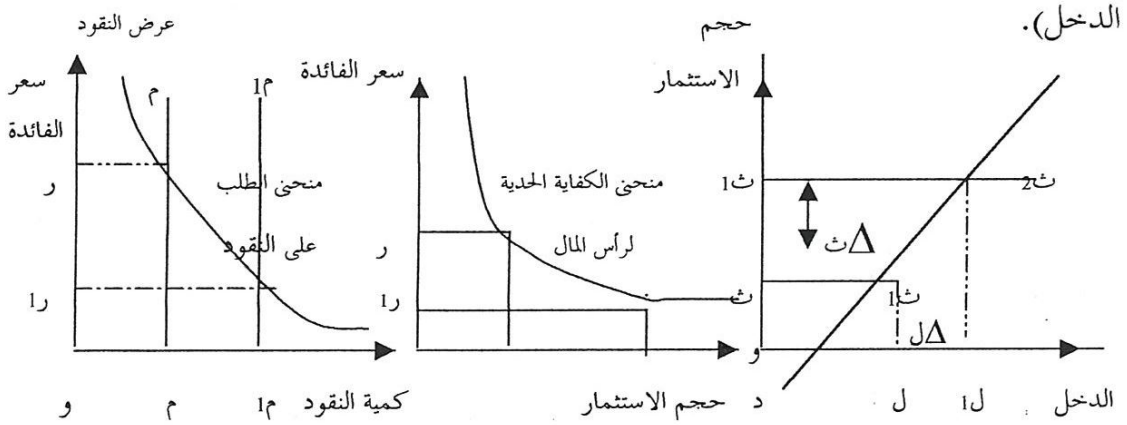

المصدر: شطاب نادية، محاضرات في النظريات النقدية المعمقة، سنة أولى ماجستير، جامعة قالمة، 2003.

ونجد في الأخير أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، ثم زيادة حجم الاستثمار وبالتالي حدوث زيادة مضاعفة في الدخل القومي. وبطريقة عكسية نقوم بتحليل نقص عرض النقود فنظرًا للنقص الملحوظ تقوم العناصر الاقتصادية بتحويل جزء من السندات إلى نقود فيزيد عرض السندات، مما يؤدي إلى انخفاض سعرها وارتفاع سعر الفائدة في نفس الوقت فينخفض حجم الاستثمار ثم الدخل.

إذن فالطلب على أموال الاستثمار يتوقف على الموازنة بين سعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال, فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة أقبل المنتجون على طلب أموال الاستثمار والعكس، فسيفضل أصحاب الأموال المدخرة استغلالها عن طريق الإقراض بفائدة بدلاً من الاستثمار. وتتوقف الكفاية الحدية لرأس المال على توقعات المستثمرين بالنسبة لأثمان السلع والخدمات التي يساهم رأس المال الاحتياطي في إنتاجها وتوقعاتهم بالنسبة لنفقات ذلك الإنتاج وعلى ذلك فإن مستوى التشغيل يتوقف على حجم الطلب الفعلي وليس على الطلب الكلي والعرض الكلي, الأمر الذي يمكن معه أن يتحقق التوازن عند مستوى أدنى

من مستوى التشغيل الكامل, حينما يكون الطلب الفعال أقل من العرض الكلي وهذه حالة الاقتصاديات الرأسمالية، مما يترتب عليه تعرض هذه البلاد لفترات من الكساد والبطالة.

إطار رقم (2): سعر الفائدة.

ونستطيع القول مما سبق أن سعر الفائدة يعتبر عامل مهم في جذب العمالة، ويتحدد بتفضيل السيولة النقدية وعرض النقود وبما أن البنك المركزي لأي دولة هو الذي يحدد عرض النقود فبإمكانه التحكم في سعر الفائدة وبالتالي التحكم في الاستثمار، لكن يجب الانتباه أن تخفيض سعر الفائدة عن حد معين يؤدي إلى أن يفضل الأفراد السيولة النقدية فينخفض كل من الادخار والاستثمار.

المصدر: شطاب نادية، محاضرات في النظريات النقدية المعمقة، سنة أولى ماجستير، جامعة قالمة، 2003.

2.2.دور الدولة في النظرية الكترية:

اعتبر "كيتز" أن تدخل الدولة هو أمر ضروري لاستعادة أي وضع مرغوب عموما في الاقتصاد القومي، حيث أعطى الدولة مهمة الحماية داخليا، كما استخدم سياسة ضريبية للتأثير على مستوى الطلب على الاستهلاك عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي، حيث قد تفرض الدولة ضرائب مرتفعة على الدخول المرتفعة، في حين قد تخفض أو تعفي الطبقات الفقيرة ذوي الدخول المنخفضة من الضريبة، وبهذه الطريقة يرتفع مستوى الاستهلاك وبالتالي الطلب الفعال، وهذه السياسة لم تكن مرغوبة من قبل عند الكلاسيك المحدثين ذلك أن النمو بالنسبة لهم يعتمد أساسا على الادخار ولذلك فإن التوزيع غير العادل للدخول هو الذي يؤمن لهم القدر الكافي من الادخار. ويفسر الكيتزيون وجهة نظرهم في ذلك، بأنه لا توجد مبررات للتوزيع غير العادل للدخول بما أن الادخار لا يستثمر بطريقة تلقائية (آلية). وتساعد السياسة الضريبية في ذات الوقت على تشجيع المؤسسات على الاستثمار بمنحها إعفاءات ضريبية على السلع التي تقوم بشرائها أو بيعها.

كما يمكن للدولة أن تستخدم سياسة أخرى هي سياسة النفقات العامة وذلك لرفع مستوى الطلب الفعلي وبالتالي حدوث ارتفاع مضاعف في الدخول، فعندما تقوم الدولة بإنشاء المرافق العامة (كبناء الطرق و الموانئ و المستشفيات،...)، وغيرها من المشاريع قد يساعد ذلك

على رفع نفقات الاستثمار، مما يتبعها ارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي، ولكن بالرغم من ذلك يعتقد "كينز" أنه لا أهمية للعجز الذي يحصل في الميزانية نتيجة هذه السياسة، لأنها سوف تعمل في الأخير على ارتفاع عام في كل من الناتج الكلي والعمالة، مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الدولة نتيجة آلية المضاعف في الدخل والتشغيل، وهذا طبعا مخالفا لما جاء به الكلاسيك المحدثين.

«...فالبنسبة لهم فإن الدولة لا ينبغي لها أن تنفق أكثر مما تحصل عليه من نقود وينبغي أن تحدد عائداتها بالحد الأدنى اللازم لتسيير الخدمات العامة...(28) » (عبد اللطيف بن أشنهو، 2000).

فبما أن الادخار يستثمر آليا فإن حفاظ الدولة على التوازن بين الموارد والاستخدامات يكون على مستوى أقل (ضعيف) عكس الكينزيين فمن المستحيل تحقيق التوازن في الميزانية في ظل استخدام غير كامل لإمكانيات وقدرات الإنتاج.

3.2. السياسة التجارية:

أما بالنسبة للسياسة التجارية عند "كينز"، فالصادرات تشكل عنصرا من الطلب الكلي مثل الاستهلاك والاستثمار والنفقات الحكومية ويجب تشجيعها، لأن أي ارتفاع فيها يحدث زيادة في الاستثمار وزيادة مضاعفة في الدخل بالإضافة إلى نمو العمالة. في حين أن الواردات مثل الادخار تعتبر كتسرب في الدورة الاقتصادية، حيث تعتبر المؤسسات أن استيراد سلع من الخارج هو طلب لا يوجه إلى هذه المؤسسات وبالتالي يجب عدم تشجيع الواردات وكذلك نفس الشيء بالنسبة للادخار، وعلى النقيض من ذلك يرى الكلاسيك المحدثين أن العمالة الكاملة لا تمثل مشكلة فهي تتحقق دائماً وبصورة تلقائية وبالتالي فإن من مصلحة كل دولة أن تتخصص في الإنتاجات التي توفر لها إمكانيات أكثر وتستورد المنتوجات التي من الصعب عليها إنتاجها. لكن الكينزيين يرون أن الفائدة من التخصص غير مهمة إذا كانت الدخول والعمالة منخفضة، فالتبادل الحر ليس له أهمية إلا في حالة الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، وبالتالي هنا يحبذ عندهم تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات.

إن التجاريين كانوا يتبنون السياسة الحمائية على تجارتهم، حيث كانوا يجدون أن مصلحة الدولة تكمن في تراكم الذهب داخل الدولة عن طريق زيادة الصادرات، بحيث تصبح أكبر من الواردات وعلى الحكومة أن تعمل على تشجيع الصادرات وأن تتخذ إجراءات حماية.

وقد انتعشت هذه السياسة مرة أخرى بعد الحرب العالمية الأولى وانتشرت في العديد من الدول، بل ظهرت سياسة حمائية جديدة بالرغم من ظهور الجات سنة 1947 وخاصة في بعض البلاد الصناعية ضد صادرات كل من اليابان وبلاد شرق آسيا وبعض البلاد النامية الأخرى. وقد التجأت إليها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية وبإجراءات لم تكن معروفة من قبل وذلك لتقييد وارداتها من السلع الصناعية ودون تعارض مع التزاماتها في إطار الجات. وتسمى هذه القيود بالإجراءات الرمادية وتتبنى الدول السياسة الحمائية لاعتبارات اقتصادية تتمثل في:

- ✓ حماية الصناعات الناشئة.
- ✓ زيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية.
- ✓ الوقاية من سياسة الإغراق للأسواق الوطنية من الدول الأجنبية المصدرة للسلع الرخيصة.
- ✓ محاولة جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر تجنبا لعبء الرسوم الجمركية المفروضة.
- ✓ تحسين معدل التبادل.
- ✓ زيادة إيرادات الدولة.

ويضاف إلى ذلك الاعتبارات السياسية واعتبارات الأمن الوطني والتي تتداخل في تشكيل سياسة الدولة، ككفالة الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات التي يتوقف عليها الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، وحماية النشاط الزراعي من منافسة الحاصلات الأجنبية وما تؤدي إليه من تدهور في دخول المزارعين الوطنيين وحماية الصناعة لدعم الإنتاج الحربي والمنتجات الإستراتيجية الدفاعية للدولة.

- مما سبق نستطيع القول أن هذه هي الخطوط العريضة للنظرية الكينزية لأداء الاقتصادي الرأسمالي والتي اهتمت بتدخـــل الدولة في النشاط الاقتصادي (وذلك في إطار المبادئ التي يؤمن بها الفكر الرأسمالي)، بكل ما يتاح من سياسات وأدوات اقتصادية بصفة

خاصة أدوات السياسة المالية (ضرائب / نفقات)، حيث أن هذه النظرية «...هدفت إلى فهم الأداء بقصد التوصل إلى سياسة اقتصادية، تمكن من إنقاذ الاقتصاد الرأسمالي من الأزمة وضمان تجدد إنتاجه فترة بعد فترة على أساس الهيكل القائم بهذا الاقتصاد.(29) » (محمد دويدار).

والجدير بالذكر أن النظرية الكترية قد لاقت رواجا كبيرا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ تفسير الاقتصاديات المتخلفة بنفس الأدوات التحليلية الكيترية، بالإضافة إلى الأنظمة المحاسبية القومية القائمة على النظرية الكترية. كما أخذت هذه الدول في اتخاذ سياسات اقتصادية مشابهة لتلك التي يوصي بها "كيتر" دون إدراك الاختلاف الموجود بين الاقتصاديات المتخلفة والمتقدمة، رغم انتمائها إلى الاقتصاد الدولي وارتباطها به عن طريق نمط تقسيم العمل الرأسمالي.

ولكن مع تغير الوضع حاليا في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، هل يمكن أن تؤخذ نظرية "كيتر" كمعطى، أو أن الأمر يقتضي منا توجيه بعض أوجه الانتقادات لها ؟.

3.حدود الحماية الكترية:

والآن بعد أن ناقشنا الخطوط العريضة للحماية الكيترية ودور الدولة عند "كيتر"، فالجدير بالذكر بعد هذا العرض أن نشير إلى بعض الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية. وقد ظل الفكر الكيتري يلعب دوراً هاماً سواءً في المجال الأكاديمي أو في مجال السياسة الاقتصادية، وكانت المقترحات التي قدمها "كيتر" لمكافحة التضخم (عن طريق السياسة النقدية والمالية)، لا تثير أي نقاش. ولكن في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية أزمة أخرى تميزت بانخفاض كبير في الأسعار وانتشار البطالة وهبوط في الإنتاج...، مما أثبت عجز أفكار كيتر عن تفسير حدوث الأزمات في المدى الطويل نظراً لأنها نظرية خاصة بالمدى القصير، وهنا السؤال الذي يمكن طرحه، هو كيف نعتبر إذا النظرية الكترية نظرية عامة ؟.

فإذا كانت النظرية الكلاسيكية لا تعتبر نظرية عامة لأنها أثبتت عدم صلاحيتها للتطبيق على الاقتصاديات الرأسمالية في الفترة التي أعقبت الكساد، فكيف لنا أن نعتبر إذن أن النظرية الكيترية نظرية عامة.

إن تعبير "عامة" يشير إلى اهتمام كينز بالأمور الكلية واعتماده على متغيرات كلية في مواجهة الأمور الجزئية وهذا لا يعني بالطبع أنها صالحة للتطبيق في كل وقت ومكان، وهنا ظهرت مجموعة من الاقتصاديين يطلق عليهم "الكنزيون"، والذين عملوا على تطوير النظرية الكينزية وخرجوا إلى الوجود بنماذج جديدة يطلق عليها "نماذج النمو الكينزي" والتي من أشهرها نموذج "هارولد ودومار".

1.3.تقييم بشكل عام:

ومن الانتقادات التي وجهت ضد "كينز" أنه بالغ في تقديره "للميل الاستهلاك"، فحسب "كينز" الدخل يتناسب عكسيا مع الاستهلاك، حيث كلما ارتفع الدخل قل الاستهلاك. ولكن دلت البحوث الإحصائية على فشل هذه الفرضية وأوضح الاقتصادي "كوزنيتس"«...أن نسبة الادخار إلى الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية لم تتغير من 1879 – 1888 حتى 1919 – 1928 رغم حدوث ارتفاع مستمر في الدخل الفردي خلال هذه الفترة... **(30)** » (عبد اللطيف بن أشنهو، 2000).

كما تمكن الاقتصادي "دوسنباري" سنة 1957، من تبيان أن مستوى الاستهلاك عند شخص معين، يختلف باختلاف حجم الدخل الذي يحصل عليه، حيث إذا ارتفع دخل هذا الشخص فإن هذا سيدفعه إلى رفع استهلاكه بدلا من خفضه وذلك لغرض الوصول إلى مستوى معيشة يتماشى مع مستوى المجموعة أو المجتمع وهو ما يعرف بـــ "أثر المحاكاة ".

كما أوضح "كولين كلارك" عند تحليله للإحصائيات البريطانية قبل الحرب العالمية الثانيـــة ، «...أن الادخـــار يزيد بنسبة متناقصـــة كلما زاد الدخـــل...**(31)** » (حسين عمر، 2001).وهذا يعني أن الاستهلاك أهم مما اعتقده "كينز" وأن موقف كينز من النشاط الاقتصادي ليس سلبي، بل كثيرا ما يكون أهم من الاستثمار.

كذلك من جهة أخرى فإن التوسع في الإنفاق على سلع الاستهلاك المعمرة، أدى إلى امتصاص المدخرات في الاستهلاك، أي أن السلع الاستهلاكية هذه تعتبر من أهم منافذ امتصاص المدخرات. ويعتقد بعض الاقتصاديين أنه ما دام الاستهلاك لا يقل أهمية من الاستثمار فلا يصح اعتباره عاملا سلبيا في الحياة الاقتصادية كما كان يعتقد "كينز".

إن الاستثمار يلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي عند "كينز"، حيث يحدد من جهة مع مستوى الاستهلاك مقدار الطلب الفعال وبالتالي الدخل والعمالة، ومن جهة أخرى فإن أي ارتفاع في الاستثمار سوف يؤدي إلى ارتفاع مضاعف في الدخل والعمالة بواسطة آلية المضاعف، إذن فالسؤال الذي يمكن طرحه يدور حول ماهية دوافع الشركات للاستثمار ؟. فحسب "كينز" في كل مرحلة يوجد عدد معين من مشاريع الاستثمار في المؤسسات والتي تقوم بتنفيذ هذه المشروعات أو تتوقف عن ذلك حسب التكلفة التي ستتحملها والمتمثلة في سعر الفائدة.

وقيام المؤسسات بهذه المشاريع يعتمد أيضا على طاقات الإنتاج الموجودة في قطاعها أو لحالة البيع والأفاق المستقبلية. لماذا كان يعتقد "كينز" إذن بضعف الفعالية الحدية لرأس المال خلال عهده ؟، إن هذا السؤال أساسي لفهم صلاحية تحليله للبطالة والطاقات الزائدة. "فكينز" لا يعطي توضيح لهذا السؤال، حيث يبين أن هبوط الفعالية الحدية لرأس المال مقارنة لما كان عليه الوضع في القرن 19 والمتمثل في نقصان عدد المشروعات الاستثمارية الموضوعة حيز التنفيذ، يعود لأسباب موضوعية وذاتية. فالأسباب الموضوعية تتمثل في دوافع الاستثمار في تلك المرحلة كانت كبيرة بسبب الاكتشافات العلمية والحروب والأراضي الجديدة التي تتطلب تجهيزات وأما في المرحلة الحالية، فإن مجتمعنا كامل التجهيزات لا يثير إلا قليلاً من دوافع الاستثمار. أما الأسباب الذاتية فيرى "كينز" أنه في الماضي كان الأفراد يتحلون وينتهزون الفرص لتحقيق الربح، أما في المجتمع الحديث فإن هذا النوع أصبح نادراً وقلت روح المبادرة. إذا فحسب ما سبق يبدو أن كينز لا يفرق بين حالتين مختلفتين هما الاقتصاد الراكد والاقتصاد النامي.

ففي حالة الاقتصاد النامي، من غير الممكن التكلم عن ضعف في الفعالية الحدية لرأس المال، وذلك أن تراكم رأس المال يكون سريع، فتؤدي مشتريات وسائل الإنتاج التي يقوم بها الرأسماليون وما ينفقه أصحاب الأجور على دخولهم إلى ارتفاع الطلب في سوق السلع وبالتالي فإن الاستثمارات تبرر التوسع في الأسواق الناتج عن التراكم، هذا التراكم الذي يضاعف بنفسه مشاريع الاستثمار وبالتالي لا يحق "لكينز" عرض رواية شبه تاريخية عن ضعف الفعالية الحدية لرأس المال بصفة عامة.

لقد اعتقد "كيتز" أن الاقتصاد الرأسمالي الراكد غير قادر على الخروج تلقائيا من نقص العمالة وانه من الضروري أن يحدث تدخل من طرف الدولة لرفع الفعالية الحدية لرأس المال، أما ما لا يفسره لنا "كيتز"، فهو لماذا يدخل اقتصاد رأسمالي في فترة ركود وبعبارة أخرى لماذا يعاق التراكم في فترة معينة ؟. ونرفض هنا الإجابة التي تقول أن التراكم يعاق بسب ضعف الفعالية الحدية لرأس المال، حيث أنه سبق أن رأينا أنه لا يوجد سبب قبل إعاقة التراكم يجعل هذه الفعالية الحدية لراس المال ضعيفة، فضعف الفعالية الحدية لرأس المال هي نتيجة وليست سببا لإعاقة تراكم راس المال. وتم البحث عن أسباب إعاقة التراكم بصفة عامة من زاوية التقدم التكنولوجي والعلمي، وقد وجد البعض من الأسباب التي تجعل المؤسسات لا تستثمر هي ضعف التقدم التكنولوجي ويرى بعض الاقتصاديين الذين جاؤوا بعد "كيتز" أن التطور التكنولوجي يعتبر بمثابة دافع للمؤسسات لتوظيف رؤوس أموال جديدة في عمل مربح وهذا ما يسمح بتضاعف الدخل والعمالة.

ويمكن نقد هذه الإجابة على مستويين: فعلى المستوى التاريخي ثبت أن فترات الركود والبطالة، لم تكن بالضروره ناتجة عن ضعف في التقدم التقني. ففتره ما بين الحربين مثلا شهدت تقدم تقني وضعف استثماري في نفس الوقت، لذا فالسؤال الذي يمكن طرحه هنا: هو كيف وقع الاقتصاد الرأسمالي في فترة ركود بالرغم من تعدد الاكتشاف والوسائل التكنولوجية؟. للإجابة على ذلك يجب الرجوع إلى التفسير النظري والذي يقول أنه ينبغي تحليل التقدم التكنولوجي بربطه بحالة الأوضاع ومع تحويل الأشكال المنافسة.

فعند حدوث أزمة اقتصادية عميقة، قليلا ما تقوم الشركات بسياسة استثمارية بحجة ظهور طرق إنتاج جديدة أو منتوج جديد أو استطاعة مؤسسة تحديث طرق الإنتاج دون استثمارات جديدة. في الواقع تستهلك التجهيزات عام بعد عام في كل صناعة ومؤسسة. ومن الممكن استعمال أموال الإهتلاك لتمويل طرق الإنتاج ولا تستبدل أي مؤسسة آلة أخرى شبيهة بها ولكن على العكس تقتني آلة أكثر فعالية تقنيا. في هذه الحالة لا توجد استثمارات صافية ولا تتلقى صناعات السلع التجهيزية طلبات إضافية ولا يحدث تضاعف الاستثمارات. وهو ما يدعونا للقول أن التقدم التكنولوجي والركود لا يتعارض كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين الكنزيين، كما أن التقدم التكنولوجي ليس له نفس الأثر على التراكم سواء كانت حالة تنافس مع إدخال حركة لرؤوس الأموال في جميع القطاعات أو كانت حالة احتكار.

ففي حالة المنافسة الحرة على المؤسسات، إذا أرادت تقييم رؤوس الأموال وتخفيض تكلفة إنتاجها، فعليها أن تغير طرق وأساليب إنتاجها وبالتالي يؤدي هذا الاستعمال خلال هذه العملية التي يسودها التنافس والصراع القائم بين رؤوس الأموال الفردية إلى تراكم حجم كبير من رؤوس الأموال الجديدة ويرتفع الطلب على السلع ويتحقق التراكم بشكل موسع، أما في الحالة التي يتغير فيها شكل المنافسة بين رؤوس الأموال، فإن التقدم التكنولوجي لا يندمج في عملية الإنتاج. فعمليا إذا لم يخضع أحد الرأسماليون للمنافسة من طرف رؤوس أموال أخرى، أو إذا حدث اتفاق بين رؤوس أموال القطاع، فإن هذا الرأسمالي لن يقوم بإتباع طريقة جديدة للإنتاج إلا على أساس المردودية (يجب أن تكون عالية) وبالتالي مع تغير أشكال المنافسة، فإن التقدم التكنولوجي قليلاً ما يشكل تحت حافز التنافس دوراً هاماً في تراكم رأس المال.

أما إذا أردنا القيام بتحليل واقعي عن انخفاض الفعالية الحدية، ينبغي علينا تحليل تطور أشكال المنافسة وآثارها على التراكم والأخذ في الاعتبار أن المرحلة التي عاشها "كيتز"، تميزت بتحول أشكال التنافس بشكل واسع مع ظهور عدد من القطاعات لا تتساوى فيها رؤوس الأموال بشكل حر. وعندما يتحقق التراكم يرتفع معدل الربح في هذه القطاعات ويكون بحجم كبير وفي نفس الوقت تواجه مؤسسات القطاع الاحتكاري مشكلة استعمال هذا الحجم من الأرباح في نشاطات جديدة للإنتاج. وكما سبق ورأينا أن هذه الاكتشافات التكنولوجية لا يعمل بها في هذه القطاعات، إلا في حالة تحقق مستوى من الأرباح مساوٍ على الأقل لما سبق. إذن يوجد فعلا في حالة رأسمالية احتكارية، ميل نحو الركود راجع إلى ضعف فرص التراكم بمعدل ربح هام، حيث إذا تم تراكم المؤسسات رأس المال، فستحدث إعاقة لنمو القطاعات الأخرى التي تتلقى حوافزها من هذه القطاعات وهي الحالة التي ربما حاول كيتز أن يحللها ولكن لم يستعمل وسائل تحليلية ملائمة، حيث أنه استطاع أن يستخرج دور تراكم رأس المال في النظام الاقتصادي الرأسمالي، ولكنه لم يتوصل إلى تحليل الشروط الجديد للتراكم التي تخلقها عملية احتكار رأس المال.

ويريد "كيتز" أن يجعل سعر الفائدة ظاهرة نقدية لا علاقة لها بمردود رأس المال ولا مع مستوى الادخار وذلك اعتماداً على فرضيتين لا يمكن اثباتهما وهما: النشأة الخارجية لعرض النقود واستقلال دالة تفضيل السيولة بالنسبة لتراكم رأس المال. ومن الممكن إثبات عدم وجود أسس مقنعة لهذه الافتراضات ويؤكد "كيتز" أن عرض النقود يتميز بالاستقلالية في أي اقتصاد،

لكن من السهل أن نبرهن أن كمية النقد في اقتصاد ما هي عامل محدد، حيث تعرض المصارف النقد بناءا على طلب المؤسسات أو الأفراد، وتقدم المؤسسات للمصارف أدوات اعتماد للخصم، أو تطلب قرض دون ضمان، وتتصرف المؤسسات بهذه الطريقة وذلك لرفع الأجور أو لدفع المال للمؤسسات التي تزودها بالمواد الأولية...، واعتبارا من ذلك فإن كمية النقود المعروضة تتوافق مع مستوى المعاملات. وبالتالي يتوقف سعر الفائدة الذي تطالب به المصارف على كثافة الطلب الموجه لها وعلى تطور مستوى الأسعار والموارد المالية المتوفرة لديها. وهذه العناصر ليست مستقلة عن مستوى المعاملات ولا عن تراكم رأس المال.

كذلك فإن فرضية تفضيل السيولة غير مدعومة، حيث يرى كينز أن تفضيل السيولة يعتبر بمثابة عقبة لعملية هبوط سعر الفائدة. لكن تفضيل السيولة يتكون من طلب أرصدة أصولية وطلب أرصدة معطلة. وبالتالي لا تحدث زيادة في معدل الفائدة نتيجة طلب المؤسسات والأفراد على الأرصدة الأصولية، ذلك أن المصارف والمصرف المركزي ستضطر لتغطية العجز في السيولة. ويمكن أيضاً حدوث ارتفاع في أسعار الفائدة مع نمو منتظم للمستوى العام للأسعار ويعود السبب وراء ذلك إلى التضخم المالي وليس السيولة، كما لا يرفع الطلب على الأرصدة المعطلة من طرف الأفراد والمؤسسات من سعر الفائدة ولا يتوقف ذلك على أشكال الأرصدة، فإذا كانت في شكل أوراق نقدية فإننا أمام ظاهرة اكتناز ويمكن موازنتها بسرعة عن طريق الخلق النقدي المحرض بفعل الخوف من الخسارة التي تتبع عملية ارتفاع الأسعار، أما إذا كانت في شكل ودائع مصرفية فإنها لا ترفع من سعر الفائدة، فزيادة الودائع في المصارف تسمح لها بعرض نقدي أكثر ثقة واستقرار في المعدلات التي تطلبها هذه المصارف.

ومما سبق فإن النظرية الكينزية لسعر الفائدة لا تعطي برهاناً على استقلال عرض النقود وعلى الإدعاء الذي يفرض تفضيل السيولة، وبالتالي فهي نظرية لا تفسر طبيعة معدل الفائدة، بالإضافة إلى السؤال الذي غالبا ما يطرح على كينز وهو: ما الذي يفسر معدل الفائدة العادي؟.

فحسب ما سبق لا يحدد كل من عرض النقود وتفضيل السيولة المرتبطين ببعضهما وبمستوى النشاط الاقتصادي، مستوى سعر الفائدة. وبالتالي ماهي القوى التي تحدد هذا المستوى من معدل الفائدة؟.

وللإجابة على ذلك يجب تحليل دوافع مقترضي رؤوس الموال (والذين يقترضون بهدف تراكم رأس المال وتحقيق الربح) ولكن شرط ألا يزيد سعر الفائدة الذي سيدفعونه عن نسبة معينة من معدل الربح. إن معدل الفائدة العادي يتغير بتغير معدل الربح العادي ولذلك فيبدو من الخطأ ادعاء كينز بأن معدل الفائدة المرتفع، هو بمثابة عائق أمام تراكم رأس المال. فلن يحدث ذلك إذا وافق ارتفاع سعر الفائدة ارتفاعاً في معدل الربح. وعلى العكس فإن أي انخفاض في سعر الفائدة لن يحدث تعاظم التراكم إذا كان معدل الربح نفسه يكون منخفضا جداً. وهذا ما جعل من أطروحة كينز عن دالة معدل الفائدة أطروحة قابلة للنقد.

كذلك افترض كينز ثبات الأجور والأثمان، لكن هذا الافتراض لا يأخذ بعين الاعتبار حالة الاحتكار التي تسود الاقتصاد القومي والطبيعة التضخمية للاقتصاد الرأسمالي في المدى الطويل إبتداءاً من بداية القرن 20, والركود النسبي الذي يمكن أن تتخلله بعض مظاهر الانكماش في المدى الطويل. بالإضافة إلى أن أحد أهداف التحليل النقدي هو تبيان كيف يتحدد المستوى العام للأسعار، فكيف إذن نفترض ثباتها ؟

كما أعتقد كينز«...أن الاقتصاد الرأسمالي يسوده الصّراع التنافسي، في وقت يسيطر فيه الصراع الاحتكاري على النشاط الاقتصـــادي في مجموعه وعلى النشـــاط المالي بصفة خاصة...(32) » (محمد دويدار، 1998). وعلى هذا الأساس افترض أن الزيادة في الطلب النقدي، سوف تؤدي بالمشروعات إلى رفع الإنتاج بحثا عن الربح, وبالتالي ارتفاع التشغيل، وهذا يتوافق مع الصّراع التنافسي للمشروعات. لكن في حالة الاحتكار فإن زيادة الطلب النقدي سوف تؤدي بالمحتكر إلى رفع ثمن السلعة دون رفع الإنتاج، على الأقل بنفس معدل الزيادة في الطلب، وهو ما يترتب عليه ارتفاع الأرباح التي يحصل عليها محتكر دون تغيير يذكر في العمالة. ويترتب على ذلك ارتفاع في الأسعار إذا بقيت الأجور النقدية على حالها أو لم يحدث فيها ارتفاع بنفس قدر الزيادة في الأثمان وانخفاض الأجور الحقيقية وارتفاع الربح.

2.3.تقييم السياسات الكنزية:

في ظروف الاحتكار هذه, فإن الزيادة في الطلب النقدي على السلع بواسطة سياسة مالية للدولة (التمويل عن طريق عجز الميزانية) وما يتطلبه ذلك من اقتراض الدولة من الجهاز المصرفي (أو إصدار نقود جديدة)...، فإنه من الطبيعي أنه مع زيادة الطلب النقدي على السلع،

أن يحدث تضخم عند مستويات أدنى من التشغيل الكامل وهو عكس ماكان يفترضه كينز. وبما أن التحليل الكينزي يعتمد بدرجة أولى على تدخل الدولة في السياسات المالية والنقدية، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو إلى أي مدى ستكون هذه السياسات ناجعة وفعالة ؟.

لقد طبقت السياسات الكينزية في العديد من الدول، نذكر منها الولايات المتحدة، حيث قامت حكومات هذه الدول بتدعيم الطلب الفعال, ولكن هذه السياسات واجهت في الواقع العديد من المشاكل خاصة في مجال التمويل. حيث إذا اتفق الرأسماليون على رفع مستوى النفقات العامة بحيث يكون مربحا لهم، فسوف يكون من الصعب بالنسبة للدولة أن تحصل منهم, عن طريق الضرائب والقروض على وسائل تمويل هذه النفقات العامة. ويبقى على الدولة في معظم الدول الرأسمالية، أن تلتجأ إلى الخلق النقدي لتمويل هذه النفقات. وبالطبع فإن النتيجة الحتمية لذلك هي ارتفاع في الأسعار وظاهرة التضخم المالي ولكن ليس من المؤكد أن تتدخل الدولة على مستوى سوق العمل لدعم العمالة الكاملة (التشغيل الكامل)، في حين أنه في الواقع أن شرط الاستخدام الكامل لقوى العمل بالنسبة للرأسماليين، يمثل شرطًا أساسيًا ولكن غير ملائم للمفاوضات الأُجورية، إذن يوجد نوع من التناقض من وجهة نظر الطبقة الرأسمالية، بين ما تهدف إليه الدولة (وهو مساندة الطلب الفعلي) وبين مصالح الطبقة الرأسمالية في ميدان سوق العمل والذي يتمثل في إبقاء هامش معين للبطالة يساعد على تثبيت الأجور.

وقد أوضح "ميخائيل كالسيكي" وجود تناقض من خلال كتاباته (1943), فبالنسبة له حدوث الأزمة سوف يشجع الاستثمار العام الممول عن طريق القروض وذلك لتجنب البطالة، لكن إذا أجريت بعض المحاولات لتطبيق هذه الطريقة بهدف الاحتفاظ بمستوى العمالة العالي المتوصل إليه، فسوف يتفاجأ بمعارضة قوية من جانب رجال الأعمال، ذلك أن استمرار العمالة الكاملة ليس بالشيء المفضل عندهم. ومن هنا فإن هذا التحليل للاقتصادي "كالسيكي" يوضح أبعاد السياسات الكينزية.

ولا شك أن ردّ فعل الدولة يكون دائمًا محددًا بأخطار التضخم والتوتر الحادث في سوق العمل، لكن إذا إفترضنا عدم وجود هذه الحدود، فهل ستكون السياسة الكينزية أكثر فعالية ؟. وللإجابة على هذا السؤال يكفي فهم أن تقدم تراكم رأس المال الذي يسمح به تدخل الدولة سوف يطرح بعد مدة مشكلة استعمال الأرباح المحققة خلال الفترة السابقة

«...و بالفعل أن تدخل الدولة لا يغير بشكل أساسي دينامكية النظام الاقتصادي وتناقضاته. وكل ما يعمله هو تأخير إنتاج آثاره وعلى سبيل المثال إذا ساندت الدولة تراكم رأس المال في القطاع الاحتكاري. فإن تدخلها يسمح لمؤسسات هذا القطاع بتحقيق أرباح جوهرية. إن مشكلة فرص الاستثمار بالنسبة لمعدل ربح معين، ستظل مشكلة مطروحة على صعيد أوسع. (33) » (عبد اللطيف بن أشنهو، 2000).

إذا كانت السياسات الكيترية، قد أعفت الاقتصاديات الرأسمالية من الأزمات الدورية، فالواقع أثبت أن هذه الاقتصاديات شهدت وقوع هذه الأزمات وإن كان تدخل الدولة قد أضعف من حدتها خلال عقدين من الزمان إلى أن جاءت الأزمة الحالية والتي برزت في أواخر الستينات، والتي كشفت عن أزمة في السياسة الكترية، مما أدى إلى ظهور « الاقتصاديين أمثال "آياك" (1979) أو "فريدمان" (1953)، الذين قدموا نقد جذري للسياسة الكيترية والتي لم تكن قادرة على مواجهة الأزمات العالمية ولكن بطريقة أكثر توسعاً. إنهما ينقدان تدخل الدولة ويقترحان عودة إلى مورد الحرية وينصحون بنوعين من السياسة الاقتصادية النقدية واقتصاد العرض.(34) » (Chettab Nadia, 2002).

خاتمـــة الفصل:

تعرضنا في فصلنا هذا للنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، وقد لاحظنا أن النظرية الكلاسيكية كانت تركز وبصفة أساسية على تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث كان يعتقد الكلاسيك بوجود يد خفية تعمل على إزالة أي اختلال يحدث في النشاط الاقتصادي وإعادته إلى حالة التوازن، في حين أن صورتها النيوكلاسيكية كانت ترى أن الحرية لها دور هام في توزيع الموارد واستغلالها استغلالاً أمثلا في مختلف أوجه الاستخدامات،... وقد خلصنا أن هذه النظرية سواء في صورتها الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية فإنها تذهب إلى أنه يجب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وقد ظل هذا الفكر هو المعتمد من قبل الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينيات من هذا القرن، إلى أن جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة والتي أوضحت قصور المذهب الاقتصادي التقليدي وعدم انسجام فروضه مع الخصائص التي سيتم بها الفكر الاقتصادي الحديث.

وهنا ظهر "جون مينارد كينز" وقدم تحليلاً مختلفا تماماً، حيث ركز على أنه من الضروري تدخل الدولة لكي يحدث التوازن في الدخل والإنفاق وتصل به إلى مستوى التشغيل الكامل واستخدم في ذلك فكرة الطلب الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن الذي يخضع له النظام الرأسمالي وموجات الانكماش والبطالة التي يمر بها. ويتطلب تطبيق الأفكار الكينزية في مجال علاج البطالة والعمل على زيادة الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للأيدي العاملة وذلك عن طريق تطبيق السياسات النقدية والمالية، وقدم العديد من المقترحات لتحقيق ذلك، هذا التدخل التصحيحي للدولة يتعارض طبعا مع النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والتي عظمت ومجدت بصورة كبيرة من التوازن التلقائي للاقتصاد لكي تمنع الدولة من التدخل.

وقد ظل هذا الفكر الكينزي قائما إلى غاية الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث واجهت الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية أزمة أخرى (1948- 1949)، تميزت بهبوط في الإنتاج الصناعي وتدهور الاستثمار وإفلاس المشروعات وانخفاض الأسعار، مما أثبت عجز أفكار "كينز" عن تفسير حدوث الأزمات في المدى الطويل. عندها أخذت مجموعة من

الاقتصاديين يطلق عليهم "الكيتريون" في العمل على تطوير النظرية العامة "لكيتز" وخرجوا إلى الوجود بنماذج النمو الكيتري. وطالبوا بضرورة تدخل الدولة واتخاذ ما يلزم من سياسات لتحقيق التشغيل الكامل، مما يعني أنهم أكدوا ما سبق وجاء به "كيتز" من ضرورة تدخل الدولة.

ثم جاءت أحداث السبعينات وأضافت إلى التضخم سمات وخصائص جديدة لم يستطيع الفكر الكيتري التعرف عليها وتفسيرها. وهي تزامن التضخم والبطالة وتحول التضخم إلى ظاهرة شبه مزمنة وقف الفكر الكيتري عاجزاً بأدواته التحليلية ومقترحاته العملية عن مواجهتها.

وفي ظل هذه الظروف غير المألوفة أخذت الحياة تعود مرة أخرى للنظرية الكمية على أيدي مدرسة شيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان" ولكن في صورة جديدة وأصبح أنصار تلك النظرية والذين يطلق عليهم "النقديون" وعلى مذهبهم "المذهب النقدي"، يشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضاً في مجال تحديد السياسات الاقتصادية والنقدية، خصوصاً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وذلك في مجال ما تصفه تلك النظرية من علاج لمكافحة التضخم.

قائمة التهميش:

(1) د. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (تاريخ علم الاقتصاد السياسي:الاقتصاد السياسي والرأسمالية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص 98.

(2) د. أحمد فريد مصطفى، د. سهير محمد السيد حسن، تاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص87.

(3) د.حسين عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، دار الكتاب الحديث، 2001، ص 213.

(4) المرجع نفسه، ص216.

(5) د.عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية للنشر، 2001، ص422.

(6) د.حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 355-356.

(7) بول جريجوري، النظم الاقتصادية المقارنة، دار المريخ للنشر، 1994، ص85.

(8) د.سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، 1973، ص276.

(9) د.زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص285.

(10) د.أحمد عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، 2001، ص183.

(11) د.حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص401.

(12) د.عبد الله الطاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر، 2002، ص183.

(13) د.حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 415.

(14) د. أحمد فريد مصطفى، د. سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص88.

(15) د. محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 122.

(16) د.حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 420.

(17) د.عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص411-412.

(18) د. محمد دويدار، مباديء الاقتصاد السياسي (الاقتصاد النقدي، الاقتصاد الدولي)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص 255.

(19) د.سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدر الجامعية للنشر والطباعة، ص22، 23.

(20) د.عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص200.

(21) د.أحمد عبد الرحمن يسري، مرجع سبق ذكره، ص305.

(22) بول جريجوري، مرجع سبق ذكره، ص86.

(23) د.حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 562.

(24) د.حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 577.

(25) د. أحمد فريد مصطفى، د. سهير محمد السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 200.

(26) بول جريجوري، مرجع سبق ذكره، ص 102.

(27) د.عادل أحمد حشيش، د.زينب حسين عوض الله، مباديء علم الاقتصاد، دار الجامعة للنشر والطباعة، 1999، ص 129.

(28) عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سبق ذكره، ص 441.

(29) د. محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 299.

(30) عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سبق ذكره، ص 444.

(31) د.حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(32) د. محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 298.

(33) عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سبق ذكره، ص 461.

(34) D. Chettab Abbas Nadia, Thèse De Doctorat D'Etat, La Mondialisation Economique: Le Nouvel Instrument De L'Hege Monie Euro –Américaine - Le Cas De L'Algérie –, 2002, P 83.

خطـــة الفصـــل

الفصل الثاني: العولمة وقاعدتها النيوليبيرالية.

تمهيـــــد.

I. النظرية النيوليبيرالية: عودة إلى الحرية.

1. النيوليبيرالية: فروض وإصلاحات.
2. تراجع الدولة وبروز قـــوى جديـــدة.
3. النيوليبيرالية وتجاهل الجانب الاجتماعي.

II. العولمة والنظام العالمي الجديد.

1. جذور العولمة.
2. الثورة العلمية والتكنولوجية.
3. ظهور نظام عالمي جديد في 1973.

III. العولمة والأزمات في الأسواق المالية الناشئة.

1. الأزمة المكسيكية (1994).
2. الأزمة الآسيوية (1997).
3. الأزمة الأرجنتينية (2001-2002).

خاتمـــــة الفصـــل.

تمهيد:

ممـــا لاشـــك فيه أن هناك العديد من المتغيرات العالمية التي ميزت العقدين الأخيرين من القـــرن 20، والـــتي مست مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية...، وشكلت في مجموعها ملامح واقع تاريخي معاصر لمرحلة جديدة في القرن 21.

فانهـــيار الـــنظام الاشتراكي وموجة التحرر القومي، كل هذا أدى إلى بروز ما يسمى بالأحادية القطبية (العولمة) والتي تزعمتها الولايات المتحدة التي أصبحت صاحبة الحق الوحيد في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية والعلاقات الدولية وذلك طبعا وفقا لمبادئ ومفاهيم وقواعد النظرية النيوليبيرالية.

ومنه ومن هذا المطلق ارتأينا تقسيم فصلنا هذا إلى 3 مباحث:

المبحث الأول: سنحاول فيه التعرف على فروض النظرية النيوليبيرالية، والإصلاحات التي تدعو إليها، والآثار الناجمة عن تطبيقها.

المبحث الثاني: سنتطرق فيه إلى ظاهرة العولمة ودورها في ظهور نظام عالمي جديد.

المبحـــث الثالث: ويتناول الأزمات المالية في الدول النامية، كأزمة المكسيك، الأزمة الآسيوية، الأزمة الأرجنتينية، مبينين عوارض هذه الأزمات وأسبابها.

I. النظرية النيوليبيرالية: عودة إلى الحرية

1. النيوليبيرالية: فروض وإصلاحات:

1.1. الخطوط العريضة للنظرية النيوليبيرالية:

لقد ظهرت النيوليبيرالية بعد الحرب العالمية الثانية في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، وتعتـــبر الأساس النظري لظاهرة العولمة، بدأت تجلياتها عندما نشر "آياك" المفكر النمساوي عام 1944 كـــتابه "طـــريق العـــبودية" و الذي يعتبر الوثيقة المؤسسة للنيوليبيرالية (أو الليبرالية الجديـــدة)، ويتضمن هجوما عنيفا ضد أي تدخل للدولة من أي نوع كما اقترح إعطاء حرية الأداء لآلـــيات الســـوق بـــدون أي تقييد ولا حدود، كما تضمنت هذه الدعوى العودة إلى الأصول الليبرالية، حيث اعتبر من أكثر المشجعين للأداء الحر للسوق.

وفي مـــرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت الدولة تلعب دورا هاما في كافة بلدان أوروبـــا، حيث كانت تتدخل في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية....، وذلك كمحاولـــة لعلاج ما دمرته الحرب. لهذا فإن التفكير في انسحاب الدولة من مختلف النشاطات الـــتي كانـــت تقوم بها قبل وأثناء وبعد الحرب، كان يبدو مستحيلا حيث لا يمكن أن يكون السوق قادرا على معالجة كل ما دمرته الحرب، وبالتالي لم تجد دعوة آياك آذان صاغية وهو ما دفع به إلى البحث عن طريق آخر رغم السلبية الواضحة التي قوبلت بها دعوته.

«...أخذ آياك ينظم المعارضة بكل جدية، فأخذ يعقد لقاءا منتظما لـــ " جمعية مونت بلـــيران"، الـــتي ضمت 36 زميلا بمن فيهم "ميلتون فريدمان" الشاب، الذي ارتبط مع "آياك" بأواصر دعم متبادل وفي عام 1950، انضم "آياك" إلى "ميلتون فريدمان" في جامعة شيكاغو، حيث البيئة أكثر تعاطفا، رغم أنه عمل أستاذا في قسم العلوم الاجتماعية والسياسية، لا في قسم الاقتصاد.(1) » (جون انكلتوايت وأدريان وولدريدج)، وقد كرست هذه المنظمة عملها لنشر النظرية النيوليبيرالية من خلال اللقاءات الدولية واللجان الاستشارية للحكومات ومصادر القرار ومجالس المال والأعمال...

ولم يقتصـــر عمل الجمعية على مناهضة الكترية وسياسات التضامن الاجتماعي، وإنما قامـــت بوضع أسس لنظرية رأسمالية جديدة مشددة ومتحررة. وذلك كي تحل محل الكترية في الوقت المناسب.

لكـــن الظـــروف لم تكن إلى جانب هذه الجمعية في هذه المرحلة، حيث أن النمو كان ســـريعا بشـــكل خاص ودائم خلال 1950/ 1960، وبالتالي فإن تحذيرات النيوليبيراليين من أخطار فرض الرقابة على السوق من قبل الدولة لم تكن في وقتها و لم يكن لها أي مفعول.

وقـــد ظلت هذه الرسالة في حالة "كمون نظري" لمدة أكثر من 20 سنة حتى 1974، حيث سادت الدول الرأسمالية مرحلة انكماش، فلأول مرة تكون معدل نمو منخفض مع معدل تضخم مرتفع (ركود تضخمي) هذه الظاهرة متناقضة، فمن المفترض أن انخفاض النمو يواكبه انخفـــاض التضـــخم ولـــيس العكس، وهو ما يدل على وجود تناقض اجتماعي بين المطالب الاجتماعـــية للنقابات العمالية وبين آليات السوق الرأسمالي والتي شلت القوى الاجتماعية لأداء آليات السوق.

وتجـــدر الإشـــارة إلى أن هناك سياسيان قد دفعا كلا من فريدمان وآياك وآخرين إلى مقدمـــة العالم ونعني بذلك "رونالد ريغن" وبدرجة أكبر "مارغريت تاتشر"، «...ففي انجلترا وصـــلت "مارغريت تاتشر" إلى السلطة في 1979، وبذلك هي أول دولة طبقت النيوليبيرالية بالكامل، وفي 1980 "رونالد ريغن" في الولايات المتحدة الأمريكية و"هاملت كول" في ألمانيا قد طبقا النظريات النيوليبيرالية، مما ساعد على إعادة تجهيز الولايات المتحدة الأمريكية للحرب الباردة في أوروبا، وفي فرنسا بالرغم من وصول اليسار عام 1981 "فرنسوا ميتيران" قد أجبر عـــلى إعـــادة النظر في سياسته الاجتماعيـــة منذ 1983 تحت الضغط الذي فرضته الأسواق الماليـــة (2) » (Jaque Remacle).

وبالـــتالي شـــهدت فترة الثمانينات عودة إلى النظرية النيوليبيرالية عبر برامج الإصلاح الاقتصادي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من قبل الاقتصاديين الذين يطلـــق علـــيهم "اقتصاديي العرض" أو "النقديون"، والذين يتزعمهم "ميلتون فريدمان" والذي اقترح عدة إجراءات كإلغاء الأجور الدنيا، الخصخصة، هبوط الضرائب، تخفيض الإنفاق العام، حـــرية تحويـــل الـــنقود، تقليص الكتلة النقدية بشكل تصاعدي، والنتائج سوف تقلص من التضخم.

لقـــد طالـــب النيوليبيرالـــيون بفرض منطق السوق وإزالة الحواجز أمام انتقال رؤوس الأمـــوال، الســـلع، الأيـــدي العاملة...، فبالنسبة لهم أن العمل الحر والتلقائي للأسواق كاف

لتحقيق التوظيف الكامل للموارد والاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية، وقد استندوا في ذلك عـــلى بعض المفاهيم الكلاسيكية والتي سبق أن تطرقنا إليها في الفصل الأول، منها قانون ساي للأســـواق "قانون المنافذ" والذي يفيد بأن إجمالي العرض يخلق الطلب الخاص به. أيضا فبالنسبة لها النظام الرأسمالي قادر على النمو المستمر وقادر على تصحيح أزماته بشكل تلقائي، بشرط أن تبتعد الدولة عن التدخل في كافة مجالات الاقتصاد.

وقـــد استندوا في ذلك على فكرة اليد الخفية "لآدام سميث"، والتي تحقق بشكل تلقائي التوافق بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة للمجتمع ذلك أن « النيوليبيرالية تفترض أن الأفـــراد يعملـــون عـــلى تحقـــيق منفعتهم الخاصـــة، وبالتالي فالمصلحة العامة ستكون أكثر إيجابيـــــة...(3) » (Morgan Jamine , 2002)، أي يجب إتاحة الفرصة للفرد لاستغلال كامل قدراته وبحرية كاملة.

لقـــد طالبت النيوليبيرالية «...بإعادة النظر في قوانين الضمان الاجتماعي بدءا بحريات التقاعد، والتأمين على المرض، ووصولا إلى تجميد الأجور وحرية تسريح العمال وحذف منح الـــبطالة في الـــبلدان الغربية التي أقرتها منذ سنوات...(4) » (الفكر العربي من الدخول في أطر العولمة إلى مناهضتها، 2003).

كمـــا نصـــت الـــنظرية النيوليبيرالية على ضرورة تقليص النفقات العامة والمدفوعات والـــتحويلات التي تستخدمها الدولة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يجب استخدام الضـــرائب والرســـوم لتحقـــيق تـــوازن الموازنـــة العامة وليس لتحقيق الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية، ذلك أن معدلات الضرائب المنخفضة ستؤدي إلى زيادة العرض أي الدخل، ثم ترتفع معدلات النمو الاقتصادي، لكن أي زيادة في هذه المعدلات سوف تؤدي إلى آثار سلبية على العرض الكلي لوسائل الإنتاج، وهذا ما يعرف بـــ "اقتصاديات العرض" وهناك من يطلق علـــيها "مـــنحنى لاقر"، كما يوضح المنحنى أنه بعد فترة فإن أي زيادة في معدلات الضرائب ســـوف تؤثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي، مما يعيق كل من الاستثمار وعرض العمل، وإذا حصـــل هـــذا الانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي سوف ينخفض الدخل الذي من المفروض أن تحصل عليه الدولة من فرض الضرائب.

ويحدث العكس، إذا انخفضت معدلات الضرائب فإن النشاط الاقتصادي سيرتفع ويتبعه في ذلـــك الدخـــل مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة من الضرائب، في نفس الوقت يجب أن يكون الانخفـــاض في معدلات الضرائب بمقدار الزيادة في عوائد عوامل الإنتاج مثل الفائدة، الأرباح، الأجور (الجزء الحدي للدخل المحقق).

ومـــن ناحية أخرى يرى "آرثر لاقر" أنه مهما كان العجز في الميزانية أو معدل التضخم فيجـــب خفض معدلات الضرائب المرتفعة، ذلك أن الفائض من المدخرات التي يحققها القطاع الخاص والارتفاع في معدلات الناتج سوف يوازن أو يعوض من الآثار التضخمية لزيادة الطلب الذي يكون سببه خفض معدلات الضرائب.

« وتأسيسا على ما سبق نجد أن نموذج اقتصـــاديات العرض الذي يدعو إلى التخفيف مـــن معـــدلات الضرائب والقيود المفروضـــة على الاقتصـــاد القومي، يعتبر أن زيادة الناتج والـــنمو الاقتصـــادي يمكـــن أن يـــتحقق ليس من خلال زيادة الطلب بل من خلال التراكم والاســـتثمار والعمالـــة ومن ثم زيادة الدخل، أي العرض الكلي. ومما لا شك فيه أن انخفاض معـــدلات الضـــرائب يساعد على زيادة عرض العمل والادخار والاستثمار والإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب أيضا وكل هذا يؤدي أيضا إلى زيادة حصيلة الضريبة بسبب زيادة الدخل والوعاء الضريبي. (5) » (ضياء مجيد الموسوي، 2003).

كما يعتقد دعاة النيوليبيرالية أن العلاج للأزمة المتمثلة في الركود التضخمي لا يكمن في الـــتأثير عـــلى الطلب الكلي كما اعتقد الكتريون من قبل، بل في التأثير على العرض الكلي، فبالنســـبة لهم تكمن أهمية العرض في زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي يزداد عرض العمل ولن يكـــون هـــناك تخـــوف من تعمق الركود بسبب زيادة الإنتاج، لأن أي إنتاج سوف يكون مصحوب حتما بارتفاع في الدخول والتي تتحول في الأخير إلى زيادة في الطلب، مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد ككل.

كما نصت النيوليبيرالية على تحرير أسعارالسلع -والتي كانت تحدد سابقا بقرارات من الحكومـــة – من جميع القيود، حيث يجب أن تحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب ويشمل تحرير هذه الأسعار حتى الخدمات العامة كالتعليم والصحة والنقد وبعض الخدمات التي كانت تقدمها الدولة أو تدعم أسعارها.

لقد نادى النيوليبيراليون بالخصخصة، حيث «...أصروا على القضاء على الملكية العامة وتحويـــلها للقطـــاع الخاص وضرورة التخلي عن أهداف التوظف الكامل والرعاية الاجتماعية ودولة الرفاه...(6) » (يحي اليحياوي، 1999).

فمـــثلا في انجلـــترا «...مارغريـــت تاتشر استعملت الخصخصة من أجل كسر سلطة الـــنقابات وذلك بتفتيت القطاع العام أو النقابات الأكثر قوة، وقد نجحت في إضعافها بصورة قويـــة، في حين ما بين 1974 و1979 رقم التشغيل في القطاع العام في بريطانيا تقلص من 7 مليون إلى 5 مليون أي انخفض بحوالي 29 %، عمليا كل التشغيل الملغى هو تشغيل نقابي، لأن التشـــغيل في القطـــاع الخـــاص لم يتحرك خلال 15 سنة. إن هذا التناقص الإجمالي في حجم التشغيـــل في بريطانيا كان من 1.7 مليون وانخفـــض بـــ 7 % مقارنـــة بـــ 1979...(7) » (Bangkok ،1999).

إطار رقم (3): نظرية كمية النقود لفريدمان.

مـــن جهة أخرى انتقد فريدمان الدور الثانوي الذي أعطي للنقود في النظرية الكترية واعتبر أن الـــنقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي وأن التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة لتحركات النقود.

بالنسبة له التضخم هو ظاهرة نقدية ينتج عن زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من الإنتاج.

شكك النقديون في كفاءة السياسة المالية ففي رأيهم أنها تؤدي إلى آثار توريثية بين القطاع العام والخـــاص، نظـــرا لأن زيادة النفقات العامة أصطحبت غالبا بانخفاض في الطلب الخاص بنفس القدر، أما السياسة النقدية فهي الأداة القوية والفعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الـــنظرية المعاصـــرة لكمية النقود هي نظرية للطلب على النقود تبحث في العلاقة الموجودة بين كمية النقود والتغير في مستوى الأسعار من خلال ما يطرأ في الطلب على النقود من تغيرات.

فريدمان اعتمد في تحليله على عدم افتراض حالة التشغيل الكامل، حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى الاقتراب من مستوى التشغيل الكامل ومن ثم ارتفاع الأسعار.

فريدمان قام بتحليل محددات الطلب على النقود في شكل دالة الطلب التي تتعلق بقواعد السلوك الرشيد المستمدة من نظرية المستهلك التي تقوم على المفاضلة بين عدة مستويات.

المصدر: شطاب نادية، محاضرات في النظريات النقدية المعمقة، سنة أولى ماجستير، جامعة قالمة، 2003.

ولكـــن الســـؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو كيف أخذت هذه النظرية حيز التطبيق في كثير من الدول بما فيها الدول النامية؟.

2.1. برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي:

في أواخـــر الستينات، عانى النظام الرأسمالي العالمي من ظاهرة الركود التضخمي، كما بـــرزت أيضـــا ظاهرة الفائض المالي والذي نتج بالدرجة الأولى عن نهب ثروات العالم الثالث، حيـــث ضـــاقت الأســـواق المالية الرأسمالية العالمية ومجالات الاستثمار في الدول الرأسمالية عن اســـتيعاب هـــذا الفائض، وبالتالي فقد وجدت هذه الدول أن الحل يكمن في تشجيع البلدان النامـــية عـــلى الاقتراض، وبالفعل نجحت هذه الدول الغنية في تجاوز الأزمة الاقتصادية والمالية مؤقـــتا. لكـــن نـــتج عـــن ذلك مشكلة القروض الخارجية التي وقعت في فخها الدول النامية وأصبحت أسيرة للمؤسسات المالية الدولية ولسياسات الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة.

وبالـــتالي فعوضـــا أن تحـــل هذه القروض الخارجية مشكلة الفجوة بين الادخار المحلي والمتطلـــبات المالـــية للاستثمار في مشروعات التنمية، فقد سببت تزايد الاختلالات في الهياكل الاقتصادية وأرهقت موازنتها العامة كما تزايد العجز في الموازنة، والتضخم وتدهور مستويات المعيشـــة. بالإضـــافة إلى ما ترتب على البلدان المقترضة من التزامات نتيجة خدمة الدين العام الخارجي (الأقساط والفوائد). وبالتالي لم يكن أمام الدول النامية المدينة، إلا اللجوء من جديد إلى المؤسســـات المالـــية الدولية للحصول على قروض إضافية، في الوقت الذي ظهرت فيه مرة أخرى أزمات بالدول الرأسمالية في أواخر السبعينات من القرن الماضي ومع عجز الكنزيون على حـــلها ظهـــرت النيوليبيرالية وبدأ الحديث عن حرية السوق، وتفكيك الأسواق ذات الجذور الاجتماعـــية لإيجاد اقتصاد تتغير فيه أسعار السلع والبضائع وأجور الأيدي العاملة، دون مراعاة للآثار الاجتماعية.

ومـــن الجدير بالذكر أنه كان يفترض على الدول النامية المدينة إذا ما أرادت الحصول عـــلى قـــروض أخرى، أن تعمل على جدولة ديونها في نادي باريس، الذي يشترط عليها أن تحصل على شهادة (حسن سلوك) من FMI وBM واللذان يشترطان بدورها تطبيق ما يدعى بـــرامج التثبيـــت والتعديل الهيكلي وذلك كشرط مسبق وأساسي للموافقة على إعادة جدولة الديون. فما المقصود هنا ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي؟.

ترتكز برامج التثبيت الاقتصادي التي صممها FMI على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعـــات والـــتي تقوم على تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها والعمليات اللازمة والواجـــب تنفـــيذها داخـــل الاقتصاد الوطني وذلك لتصحيح الاختلالات الموجودة في ميزان المدفوعات في الأجل القصير.

في حـــين اعتمد BM على النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وذلك لتصميم برامج التعديل الهيكلي معتمدا على آليات السوق وتقليص التدخل الحكومي لتبرير وجهة نظره في التكـــيفات المطلوبة في السياسات الكلية والواجب تبنيها لتحسين كفاءة الموارد الاقتصادية وتخصيصـــها. وبالـــتالي يتعلق الأمر هنا بمشكلات الأجل المتوسط والطويل، وهذا يعني وجود علاقة واضحة ووطيدة بين متطلبات كل من FMIوBM.

فبالنســـبة لهمـــا أن مأزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية، يعود بالدرجة الأولى إلى أخطاء في السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية، وبالتالي فإنه للخروج من هذا المأزق وحالة الركود يتوجب على كل بلد من هذه البلدان القيام بتغييرات في هذه السياسات مهما كانت التكاليف مرتفعة بالتغاضي عن الجانب الاجتماعي وتجدر الإشارة إلى أن كـــلا من FMI وBM لا يأخذان بعين الاعتبار العوامل الخارجية، حيث يعتبرانها غير موجـــودة، فبالنسبة لهما أن المشكلة هي نتيجة الأخطاء التي قامت بها وارتكبتها الدول النامية، ولهذا تتمحور الحلول المقترحة من طرفها على برامج الاستقرار والتعديل وعلى المسائل الداخلية فقط.

« ويمكن تلخيص السياسات الاقتصادية والمالية التي يفترض انتهاجها من خلال سياسة التثبيـــت الاقتصادي التي تفرضها وصفة FMI. بأنها تتبنى وجهة نظر (النقديون) التي ترى أن الاخـــتلال في مـــيزان المدفوعات، وما يترتب عليه من مديونية خارجية، إنما يعكس الإفراط الداخـــلي في كل من الاستهلاك أو الاستثمار أو بكليهما. مما يعني في التحليل الأخير أن هناك فائضـــا في الطلـــب المحـــلي، وبالتالي فإن برامج التثبيت تنطلق من السعي إلى خفض الطلب الكلي...(8) » (منير الحمش، 2002)، ويتم ذلك من خلال عدة نقاط نوجزها فيما يلي:

فأولا: تتمحور النقطة الأولى حول الموازنة العامة للدولة، حيث يجب إجراء تخفيضات كـــبيرة في النفقات التمويلية ذات الطابع الاجتماعي، والمتعلقة بالدعم التمويني، وزيادة أسعار

المحروقات وعدم الالتزام بتوظيف الطلاب المتخرجين حديثا، والتقليص من الإنفاق الاستثماري عن طريق تجنب الاستثمار في المجالات التي يمكن للقطاع الخاص (وبالذات الاستثمار الأجنبي) القـــيام بها، كذلك زيادة إيرادات الدولة من الضرائب غير المباشرة، وتجميد الأجور، وتصفية القطـــاع العام أو بيعه للخواص أو إدارته من قبل شركات خاصة على أسس اقتصادية وتجارية وغالبا ما تكون هذه الشركات أجنبية.

إن هـــذه الـــنقطة ترتكـــز بصـــفة أساسية على فكرة تقليص النفقات العمومية ورفع الضـــرائب. ولكن FMI يتوقع أن لا يتم القضاء على العجز في الموازنة بشكل مباشر، لذلك فقد اشترط أن يسدد ما يتبقى من العجز بواسطة موارد حقيقية. كما قام بمنع الدولة من القيام بأي عمليات طبع للأوراق النقدية أو القيام بأي عمليات اقتراض من المصارف واستبدل ذلك بالـــلجوء إلى السوق النقدي والمالي بأوعيته الادخارية للاقتراض منه وذلك عن طريق أذونات الخزانة.

ثانـــيا: الـــنقطة الثانية تتمحور حول ميزان المدفوعات وتتمثل في مجموعة الإجراءات والسياسات التي تعمل على زيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي و ذلك عن طريق زيـــادة الصادرات والتقليص من الواردات.وذلك في إطار سياسة تحرير التجارة الخارجية والتي ترتكز على إزالة كافة القيود وإن كانت نوعية أو كمية والمفروضة على الواردات وحصرها في الرسوم الجمركية مع تخفيضها وإلغاء الرقابة على الصرف، وحرية تدفق النقد الأجنبي خارجيا وداخليا وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية بالإضافة إلى محاولة تشجيع الاستثمار الأجنبي.

ثالثا: ترتكز هذه النقطة حول السياسات النقدية، إذ يجب ضبط أي نمو يحدث في عرض الـــنقود بطـــريقة محكمـــة ذلك أن أي فائض في الطلب المسبب للتضخم سينتج عنه إفراط في السيولة المحلية. وهو ما جعل برامج التثبيت تحتوي على سياسات نقدية صارمة تتمثل في زيادة أســـعار الفائدة المدينة والدائنة وذلك لتحقيق ارتفاع في الادخار المحلي وترشيد استخدام رأس المـــال وذلك برفع تكاليف الاقتراض ووضع حد أعلى للائتمان المصرفي وتنمية وتطوير أسواق رأس المال وإضفاء حرية في التعامل في الأسواق المالية.

أمـــا بالنســـبة لبرنامج التعديل الهيكلي الخاص بـــ BM، فلا يختلف كثيرا من حيث المضـــمون والأســـاس عن الخاص بـــ FMI. ذلك أن السياسات قصيرة الأجل التي ينصح بها

FMI مـــتكاملة مع سياسات التعديل المتوسطة وطويلة المدى التي يقدمها BM. والذي حدد مجالا زمنيا للأهداف الواجب تحقيقها من 3 إلى 5 سنوات.

ويشـــمل بـــرنامج BM الإجراءات التي تغطي السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية يضاف إليها ما يدعوه البنك بـــ "إجراءات الإصلاح المؤسسي"، والتي تشمل قضايا تكنولوجية وإداريـــة ومالية التي تتعلق بالمشروعات بالإضافة إلى قضايا كبرى خاصة بالادخار والاستثمار والموازنـــة العامة. إذن فـــ BM يهدف إلى تحرير الأسعار وإلغاء الدعم على السلع التموينية، ونقـــل الملكـــية مـــن القطاع العام إلى القطاع الخاص والتي تعتبر ركنا أساسيا من مكونات الإصـــلاح الاقتصادي، وأخيرا حرية التجارة وتشجيع الصادرات والتي تتركز على مجموعة من السياسات العامة:

1. تخفيض سعر صرف العملة المحلية بالإضافة إلى إزالة القيود على المدفوعات.
2. إحلال الرسوم الجمركية مكان قيود الكمية مع تقليص الرسوم على الواردات.
3. القضاء على المؤسسات الحكومية التي تعمل على تسويق الصادرات.
4. إلغاء الحماية على الصناعات المحلية كما تم إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.
5. السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.

إذن فـــلا شـــك أن أهـــداف سياسات التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي تتمثل في الـــتحول إلى اقتصـــاد الســـوق الحـــر والعمل على تحسين الكفاءة الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا حسب ما يعلنه FMI.

لكـــن في الواقـــع النتائج التي حققت في الدول المعنية – والتي اضطرت بطريقة مباشرة أو غـــير مباشـــرة وتحت تصرف ظروف معينة إلى إتباع أو تبني هذه السياسات – وباعتراف المؤسسات الدولية نفسها من انكماش حاد في الناتج الوطني واختلالات اقتصادية واضطرابات ومشـــاكل اجتماعية، وهو ما أجبر هذه المؤسسات إلى إعادة النظر في تلك السياسات وأطلق عـــلى مبادرته هذه بالإطار الشامل للتنمية والتي تستند على إعادة النظر في السياسات الليبرالية للإصـــلاح الاقتصادي والتنمية وإلى طرح مفهوم جديد للتنمية ومؤشراتها، حيث اعتقد رئيس BM أن عملـــيات الســـعي لتحقيق النمو الاقتصادي غالبا ما كانت تتم على حساب التنمية الاجتماعية، فبالنسبة له إن اعتبارات التوازنات المالية واستقرار الاقتصاد الكلي قد كانت على حساب اعتبارات عديدة متعلقة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية، لذا فقد رأى

BM وجوب وضع رؤية طويلة المدى للتنمية وضرورة امتلاكها من طرف الدولة، مما ينتج عنه فعالية أكبر في تنفيذ استراتيجيات التنمية والتقليل من الفقر وهذا يعني ضرورة وضع إطار كلي تـــتكامل فـــيه كافـــة الجوانب الاقتصادية والمالية الكلية مع الجانب الهيكلي والاجتماعي (أي ضرورة وضع إطار كامل للتنمية).

لكن BM تراجع وخفف من هذا المطلب، حيث اعتبر أن الإطار الشامل للتنمية يرتكز على أمور أخرى تعمل على المشاركة في تحديد الاحتياجات. ومن هذه الأطراف المشاركة في تحديد هذه الأمور هيئات المعونة والمتمثلة في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ولكـــن في 1989 تم التوقيع على وفاق واشنطن والذي يتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية والمتوصل إليها بالاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وFMI و BM، والـــتي مقـــراها الرئيسية في واشنطن وتهدف إلى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في كل من الاتحاد السوفيتي و أوروبا الشرقية المنهارة والبلدان النامية وتتضمن هذه السياســـات «...نصـــر للسوق الحرة والتخفيض الجذري لدور الدولة الاقتصادي، وفوق كل ذلـــك إلغاء جميع العوائق والحواجز التي أقامتها الدولة للسماح بحركة عابرة للحدود للبضائع ورؤوس الأموال. (9) » (إيمانويل وارشتاين، 2003).

وقد نتج عن هذه السياسات والإجراءات المنبثقة عن وفاق واشنطن والمطبقة خلال عقد التســـعينات مـــن القرن 20 – وذلك تحت رعاية نصائح كل من FMI وBM وخاصة فيما يـــتعلق بكيفية التعامل مع الأزمة المالية الأسيوية والإصلاحات الاقتصادية في روسيا – مجموعة مـــن الانـــتقادات وتبادل التهم والنقاش الحاد بين السياسيين والمختصين والمعلقين والمهتمين بما يسمى بإصلاحات السوق وإعادة تنظيمه وفقا لمبادئ النظرية النيوليبيرالية، حيث بدا جليا للكل عـــدم نجـــاح هذه السياسات والإجراءات لافتقارها لمجموعة من العوامل، ويعود ذلك حسب البعض لضعف المؤسسات وانتشار الفساد.

3.1. حدود السياسات النيوليبيرالية:

مـــن أهم الانتقادات الموجهة إلى السياسات الخاصة بوفاق واشنطن، تلك التي جاءت عـــلى يـــد "جوزيف استجلتز" من داخل BM ففي رأيه أن توصيات السياسات النيوليبيرالية أثبتت عجزها وأن وفاق واشنطن غير ناجح، وقدم مجموعة من الانتقادات الحادة من أهمها أن

هـــذه السياســـات ضيقة ومحدودة من حيث الأهداف والوسائل ذلك أن كل من الخصخصة وتحريـــر الـــتجارة وتقليص دور الدولة هي بمثابة أهداف وليست وسائل للنمو، أيضا لقد تم التعامل مع التنمية من منظور ضيق دون الأخذ بعين الاعتبار للجوانب الهيكلية والمؤسسية، كما اعتقد "استجلتز" أن وفاق واشنطن عجز عن فهم اقتصاد السوق بدقة و لم يعي جيدا أن توافر الملكـــية الخاصة والوصول إلى التحرير (الأسعار الصحيحة) ليسا بعاملين كافيين لنجاح اقتصاد السوق، ذلك أن الاقتصاد يحتاج إلى بنية تحتية مؤسسية. أيضا صرح رئيس BM بكل صراحة أن القـــيام بالخصخصـــة قبل إنشاء إطار ضابط أو تنافسي قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة. كما يعترف أن جانبا من الفشل في روسيا يعود بالدرجة الأولى لعدم توجيه اهتمام كاف للشروط المسبقة لقيام اقتصاد السوق.

وفي مواجهـــة هذه الانتقادات الخاصة بوفاق واشنطن، والدروس المستفادة خاصة من الأزمات المالية لدول جنوب شرق آسيا، وروسيا، فقد أعيد النظر في إيجابياته وسلبياته خاصة تلـــك المتعلقة بدور الدولة والتساهل في نسبة التضخم المسموح بها، ووضع القيود على حركة رؤوس الأمـــوال وتســـهيل نقل التكنولوجيا...، وبالتالي أصبحت هناك دعوى إلى استخدام مجموعـــة أوســـع من الأدوات والأهداف كتحسين مستوى المعيشة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ومكافحة الفقر، وليس مجرد زيادة الناتج القومي الإجمالي، كما اقترحت مسألة التنمية عن طريق الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة ...

لكـــن في الواقـــع لا يجـــب الاعتقاد أن أصحاب هذا الوفاق قد غيروا من معتقداتهم وأفكـــارهم، ذلك أن أفكارهم الخاصة حول العديد من القضايا ليست لها أهمية كبيرة بالنسبة لسياســـات التنمية، كما أن التغير في الأفكار قد يعني رفض بعض الجوانب في هذا الوفاق أكثر من أن ينطوي القبول باستراتيجية تنموية جديدة واستبدال النيوليبيرالية بسياسات أخرى مختلفة عنها.

حيث أن الذين يصرون على تحقيق تنمية عادلة، وينكرون في نفس الوقت شيوع الفقر بين الشعوب لا يتفقون على الحدود التي يجب مراعاتها لتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة والذي نتج عن السياسة النيوليبرالية.

أيضا لا يوجد اتفاق في الآراء حول مسألة دور الحكومة و دور السوق في إدارة وتسيير الاقتصـــاد الوطني، فقط الذي يتفقون عليه هو رفض التدخل الحكومي وفي نفس الوقت هناك رفض آخر لآليات السوق.

أمـــا بالنســـبة لعمليات الخصخصة، فيكمن الاعتراض عليها من قبل BM من ناحية الأسلوب وليس المبدأ، إذ أنه يطالب قبل القيام بأي عملية خصخصة لابد من قيام الحكومات بإنشـــاء البنـــية التحتية المناسبة وإقامة المؤسسات المساندة للأسواق. أما بالنسبة لفكرة التحول المجتمعي التي يصر عليها BM تضعنا أمام سؤال مهم حول اتجاه هذا التحول الذي يراه، فكل ما يقدمه في هذا الصدد أن التحول يكون نحو مجتمع أكثر انفتاحا ولكن دون التطرق لما يحتويه المضمون الاجتماعية والاقتصادي لهذا المجتمع.

2. تراجع الدولة وبروز قـــوى جديدة:

1.2. النظرية النيوليبيرالية ودور الدولة:

لقـــد عـــرف دور الدولـــة في ظل العولمة تحولات مختلفة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها، حيث جاءت هذه الأخيرة بفلسفة مغايرة لتلك التي كانت موجودة من قبل. مما أكد عالمية الأفكار الليبرالية الاقتصادية التي كانت سائدة في القرن 18. ولكن مع إدخال بعض التعديلات على الدور الذي كانت تلعبه الدولة في هذه الحقبة الزمنية، آخذين في الاعتبار الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت قائمة آنذاك.

« فالعولمة جاءت لتحيي هذه الأفكار الليبرالية القديمة مع تهذيب الأفكار المتعلقة بدور الدولـــة في ظلها والتي تقصرها على حفظ الأمن الداخلي والخارجي وتحقيق العدالة...**(10)** » (فاروق الأباصيري، 2001).

إن النظرية النيوليبيرالية، دعت إلى تبني الحرية الاقتصادية وتحرير التجارة والتخفيف من قبضـــة الحكومـــات على النشاط الاقتصادي والتقليص من التدخل الحكومي لتقييد أو لتنظيم المعـــاملات الاقتصـــادية، ويهـــدف هذا التحول إلى الحد من دور الدولة في سن التشريعات للاقتصـــاد المـــالي والـــنقدي والتجاري وذلك لإضعاف قدرة الدول والحكومات على إدارة الاقتصـــاديات الوطنية وهو ما يساعد التشريعات العالمية وآليات السوق في التأثير بفاعلية أكبر وعلى نطاق عالمي أوسع.

ومن أبرز مظاهر النيوليبيرالية في هذا الصدد دعوة الدول الكبرى والمنظمات الاقتصادية العالمـــية إلى تصـــفية القطاع الاقتصادي المملوك للدولة من خلال بيعه إلى الأفراد والشركات، لـــزيادة كفاءة التشغيل والإدارة وذلك من خلال ما يسمى بسياسة الخصخصة وهدفت هذه السياسة بالدرجة الأولى إلى إضعاف القدرة الاقتصادية للحكومات بتصفية القطاع العام، وكذا الحـــد مـــن قدرتهـــا على التأثير بدرجة كبيرة سواء كمنتج أو مستهلك في الأسواق المحلية، وكمـــنافس يخشى منه القطاع الخاص أو الأجنبي، حيث أصبحت الحكومات غير قادرة على التأثير في حجم الطلب أو مستويات الأسعار أو حجم العمالة، كما سعت جاهدة إلى التخفيف مـــن سيطرة الحكومات على الأفراد فلم تعد الحكومة صاحبة المشاريع الكبرى وبالتالي فقدت من سلطتها وسيطرتها على العمال والموظفين الذين كانوا يكنون لها كل الولاء.

كمـــا أتاحـــت الفرصـــة أيضا أمام رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، للسيطرة على الاقتصاديات الوطنية من خلال الحصول على حقوق الملكية في المشاريع الاقتصادية وهو ما هيئ للسيطرة الأجنبية على الإمكانيات الاقتصادية للعديد من الدول، فأصبحت تحت رحمة الرأسمالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات.

هذا وقد نتج عن سياسة الخصخصة والحرية الاقتصادية فقدان الحكومات لمقدرتها على الإدارة والتوجـــيه في مجال النشاط الاقتصادي، كما أصبحت غير قادرة على وضع التشريعات والقوانـــين الاقتصـــادية. كمـــا أن العديد من أدواتها ووسائلها التي تستعملها لتنفيذ سياستها الاقتصادية أصبحت غير فعالة وغير متاحة للحكومات.

وهكـــذا يتضـــح أن العولمة قد عملت على إضعاف الدولة سياسيا واقتصاديا، حيث أصـــبحت عاجـــزة عن تلبية احتياجات الشعوب المتزايدة كما أصبحت غير قادرة على حماية المصالح الاقتصادية الوطنية لمواجهة السياسات والضغوط التي تفرضها العولمة.

2.2.تزايد نفوذ الشركات متعددة الجنسيات:

لقـــد تـــزامن هذا التوجه مع عولمة المنشأة الإنتاجية، وتحول الاحتكارات الوطنية إلى شـــركات مـــتعدية للقومـــيات والتي تزايد نفوذها بشكل كبير وأصبحت هي المسيطرة على الاقتصاد العالمي. لقد قامت هذه الشركات بعولمة عمليات إنتاجها وتوزيعها، وأسست شبكة

واسعة من الفروع التي تتعامل في العديد من الأنشطة والمجالات الإنتاجية والتسويقية والتمويلية، مما ساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة حركة التبادل التجاري على المستوى العالمي.

« وقد أشار تقرير الأمم المتحدة إلى أن عدد الشركات الدولية قد بلغ حوالي 35 ألف شركة عام 1990، ثم ارتفع إلى 63 ألف شركة عام 2000. وتمارس هذه الشركات أنشطتها عـــبر شبكة واسعة من الفروع بلغت ما يقرب من 150 ألف فرع في مختلف أنحاء العالم عام 1990، ارتفعت إلى 800 ألف فرع عام 2000. (11) » (عادل المهدي، 2003).

أمـــا بالنســـبة لحجـــم المبيعات فإن « حوالي 80 % من مبيعات العالم تتم من خلال الشـــركات متعدية الجنسيات وهو يوضح مركزها في التسويق الدولي، وأن إنتاج أكبر 200 شركة متعدية الجنسيات وحدها يتراوح ما بين 4/1، إلى 5/1 القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا. (12) » (عبد المطلب عبد الحميد، 2001).

أمـــا بالنسبة «...لإجمالي الأصول الأجنبية التي تمتلكها وتديرها أكبر مئة شركة متعددة الجنســـيات نحـــو 2.1 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 1999، ويزيد حجم المبيعات التي حققتها هذه الشركات عبر العالم عن 2.1 تريليون في نفس العام، أما عدد العاملين الأجانب في هذه الشركات فقد تجاوز 6 مليون عامل من إجمالي عدد العاملين الذي بلغ 13.3 مليون عامل في هذه الشركات. وتتركز 91 شركة من أكبر مئة شركة في العالم بثلاث مناطق هي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان. (13) » (عادل المهدي، 2003).

وقد عملت هذه الشركات على التملص من القيود التي يمكن أن تفرضها عليها الدولة، وحاولـــت احتواء الدولة وتسخيرها لخدمتها والفرق هنا بين سيطرة رأس المال في ظل المنشأة الكبيرة، وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات، هي أن الأولى كانت تسيطر على الحياة السياسية لجعل المجتمع يتيح لها فرصة الحصول على أقصى الأرباح على المستوى الداخلي، واستخدام قوة الدولـــة لتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي. في حين أن الثانية تمارس نشاطها من خلال الانتقال بمواطن نشاطها حسب استجابة الحكومات لمختلف مطالبها. وسعيها لتهيئة بيئة ملائمة تتيح لها القيام بنشاطها بحرية كاملة، بغض النظر عما يعنيه ذلك بالنسبة لباقي اقتصادياتها القومية. وهذا مـــا جعـــل حكومات الدول النامية تتعرض لضغط مضاعف، فمن جهة على حكوماتها القيام بوظـــائف محدودة حسب ما تمليه عليها الشركات المتعدية القوميات وما يخدمها من مؤسسات

دولـــية، ومن جهة أخرى فإنها لا تعتبر شريكا في الاستفادة من هذه الشركات، إذ أن الفائدة تعـــود بالدرجـــة الأولى على الدول المتقدمة التي تقع فيها مراكز هذه الشركات، وبالتالي فإن توسع هذه الشركات يأتي في صالح الدول المتقدمة، أما الدول النامية فمهما استجابت لطلبات هذه الشركات كي تساهم في جهودها التنموية، لكن إذا فعلت ذلك فلا يوجد ما يؤكد أن ما ستؤديه لها يمثل نصيبا عادلا. ولا يوجد ما يؤكد أنه سيساعدها في جهودها التنموية الأخرى، كمـــا لا يضـــمن أن كل هذا سيحقق أهدافها الرئيسية من التنمية والمتمثلة في تحسين مستوى المعيشة.

كذلـــك يجب علينا الأخذ بعين الاعتبار مسألة غاية من الأهمية «...وهي مدى ارتباط هـــذه الشـــركات بالدول الصناعية المتقدمة وتحديدا بمجموعة السبعة الكبار(G7) ففي قائمة أعدتهـــا مجلـــة فورشن الأمريكية في عددها الصادر في 1997/8/4، شملت أكبر 500 شركة متعددة الجنسية أشارت إلى أن 426 من هذه الشركات ينتمي من حيث الوطن الأم إلى الدول الصناعية السبع، وإذا ما أضفنا إلى هذا معلومة أخرى مفادها أن حوالي (70 % - 75 %) من القـــيمة المضـــافة للإنتاج العالمي لهذه الشركات يتم في الوطن الأم وفيها أيضا تتمركز معظم أصولها الرأسمالية...(14) » (بثينة حسين).

أي أن ســـيطرة هـــذه الشركات على مختلف عناصر الإنتاج من سلع وخدمات ورأس مال، كما أنها تعمل على توظيفها في خدمة أهداف الشركات العالمية وبالتالي تصبح هي المالكة الفعلية لموجودات العالم وأصوله وموارده الطبيعية وأسواقه المختلفة...

«...ولما كانت هذه الشركات العالمية هي شركات أمريكية وأوروبية الصنع، فإن ذلك يعـــني أن هـــذه الشـــركات هي التي تملك العالم خاصة وأن هذه الشركات هي التي أصبحت اللاعب الحقيقي في عمليات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الدول الغربية، أي أنها هي المالكة لســـلطة القـــرار الاقتصـــادي والسياسي، وبالتالي فإنها تلقائيا تصبح مالكة لسلطة القرارات الإستراتيجية في مختلف دول العالم...(15) » (عصام خوري)

ومـــن جهة أخرى فقد عملت هذه الشركات على استغلال اليد العاملة الرخيصة، في ظـــل غـــياب النقابات العمالية القوية في الدول النامية، حيث بلغ «...متوسط الأجر الشهري للعـــامل في بعض الشركات ما يعادل 70 دولارا أمريكيا لستة أيام عمل أسبوعيا و8ساعات

يومـــيا...(16) » (ممدوح محمود منصور، 2003)، كما سجلت هذه الشركات عدم التزامها بالتأمين الاجتماعي والرعاية الصحية.

وبالـــرغم مـــن اعـــتماد هذه الشركات على الخبرة التكنولوجية وعلى جهود البحث والـــتطوير في الدول المتقدمة فإنها لا تسمح بإتاحة الفرصة أمام دول الجنوب لبناء قاعدة علمية وتكنولوجـــية. وقد قامت بالاقتراض من المؤسسات الدولية والدول المانحة، مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الخارجة، كما ارتفعت فوائد الديون للعالم النامي على هذه الأموال المقترضة. وبالـــتالي فـــإن كل هذا يدفعنا للتساؤل حول مدى استفادة شعوب دول العالم والدول النامية بشكل خاص من تقليص دور الدولة في إطار الإصلاحات الليبرالية المفروضة عليها.

3. النيوليبيرالية وتجاهل الجانب الاجتماعي:

إن ظهـــور النيوليبيرالية والتطورات التي لحقت بدور الدولة على المستوى العالمي في ظل العولمة، أدى إلى تغيير هيكل العلاقات الاجتماعية داخل الدول بما في ذلك الدول النامية، حيث ارتفـــع عـــدد الفقراء والمهمشين في العالم في الشمال وفي الجنوب، كما تم تسريح الملايين من العمال، وإعلان إفلاس بلدان بأكملها.

ويرى الاقتصادي لستر ثورو«...أن ما تنشره السلطات الأمريكية من إحصاءات رسمية عـــن مستوى البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية ليس سوى تضليل في أفضل الحالات، ولا يكاد يكون أكثر من حملة إعلانية كاذبة. فبناءا على ما تقوله هذه السلطات، يتعين أن نضيف إلى 7 ملايـــين عـــاطل عن العمل عام 1995 حسب الإحصاءات الرسمية التي أعلنتها وزارة العمـــل، 6 ملايين آخرين تخلوا عن البحث عن فرص العمل لفقدانهم الأمل في الحصول عليها ووجـــود 4.5 مليون من العمال مجبرين على العمل لبعض ساعات النهار فقط، ومعنى هذا أن 14 % مـــن مجموع قوة العمل بحاجة إلى فرص عمل نظامية. وسترتفع هذه النسبة إلى 28 % إذا أضـــفنا هـــؤلاء الذيـــن لا يعملون إلا من حين لآخر وعددهم يبلغ أكثر من 10.1 عامل يعملـــون بعقـــود مؤقـــتة ويوجد في الولايات المتحدة أكثر من 8.3 يعملون لحسابهم الخاص غالبيتهم جامعيون...(17) » (ضياء مجيد الموسوي، 2003).

1.3. الثورة التكنولوجية وتسريح العمال:

في ظـــل الظروف التي فرضتها العولمة أصبحت العديد من المؤسسات تقوم بالتخلي عن قســـم من أقسامها، مما سيؤدي بالضرورة إلى تسريح العديد من العمال الذين عملوا في صيانة وتنظيم الحسابات وأجهزة الكمبيوتر...، أما ما كانوا يقومون به من أعمال فقد عهدت به إلى شـــركات ثانويـــة، وبالفعل حصل الكثير من هؤلاء العمال على فرص عمل لدى الشركات الثانوية ولكن بأقل الأجور وبدون ضمان صحي أو عدم الانضمام إلى تنظيم نقابي.

مـــن جانـــب آخـــر تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتحويل المستخدمين إلى أفراد يعملـــون لحسابهم الخاص، حيث يوجد العديد من الأفراد الذين يعملون اليوم لحسابهم الخاص ويـــؤدون نفس المهام التي كانوا يقومون بها في السابق ولكن الفرق هنا هو عدم حصولهم على راتب ثابت وهم أكثر عرضة لمخاطر السوق.

وبالـــتالي فـــإن هذه الشركات قد ابتكرت مصطلح العامل عند الطلب، وهو ما كان يعـــرف ســـابقا بـــالأجير اليومي حيث حصلت هذه الشركات على طاقات احتياطية وبأقل التكاليف ويمكن استخدامها عند الحاجة «...إن خمس سكان العالم 20 % كافين لإنتاج جميع الســـلع الـــتي يحـــتاجها العالم، بينما 80 % الباقين سيعيشون على البر والإحسان والأعمال الخيرية... (18) » (مناقشات العولمة، 2001).

هذا يعني أن الإنتاج السلعي العالمي يوفر القليل فقط من فرص العمل وهي ضئيلة جدا مقارنـــة بعدد العمال، ويرجع بعض الاقتصاديين أسباب هذا النقص إلى العولمة وما حملته معها مـــن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وانخفاض في تكاليف النقل وهو ما سنتطرق له لاحقا بشيء من التفصيل. حيث قامت العديد من المصارف بالاستغناء عن الكثير من المتخصصين في العمل المصرفي نتيجة وسائل الاتصال الالكترونية الحديثة، كما قامت بتغيير مستويات الأجور المتفق عليها مع النقابة العمالية وقد اثبت العديد من الدراسات أن أكثر من نصف العاملين في المؤسسات النقدية سيفقدون عملهم في السنوات القادمة.

أمـــا بالنســـبة للعاملين في قطاع صناعة الكمبيوتر فيواجهون منافسة حادة من طرف المتخصصين في هذا المجال في الدول ذات الأجور المنخفضة، ذلك أن العديد من المؤسسات مثل " Hewlett – Pacard " أو " Motowra " أو" IBM " قـــد قـــاموا باســـتئجار خبراء

أجانـــب من الهند بأجور بخسة، كما أن العديد من الشركات قد قامت بنقل فروع مهمة إلى الهـــند وبالمقـــابل قامت حكومة نيودلهي بتقديم تسهيلات عديدة ابتداء من المختبر إلى شبكة الاتصال عبر الأقمار الصناعية.

2.3. تضاؤل دور النقابات العمالية:

إن المناداة بتقليص دور الدولة من طرف النيولبيراليين والحد من عدد النقابات العمالية، قـــد نـــتج عنه انخفاض كبير في عدد المنتسبين للنقابات «...فمن 48.5 % عام 1991 إلى 40.3 % عـــام 1997...(19) » (جوزيـــف عبد الله، 2004)، ففي الولايات المتحدة أعطى الرئـــيس الأمـــريكي "رونالد ريغن" نفسه إشارة الانطلاق حيث أمر عام 1980 بطرد جميع النقابـــيين مـــن جهاز السيطرة على حركات الطائرات التابع للدولة، وبالتالي قامت كل من الحكومـــة والكونغرس بإدخال تغييرات على قانون العمل وفقا لمصالح رجال الصناعة، وهو ما ساعد رجال الصناعة ومسؤولي المؤسسات على إتباع طرق ملتوية في علاقات العمل على نحو لم يســـبق له مثـــيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ما زاد في تفاقم الوضع وارتفاع عدد طالبي المساعدات الاجتماعية.

ففـــي الولايات المتحدة الأمريكية، في عام 1996 قام عمال الصيانة بتنظيم إضراب في مديـــنة نيويورك نتيجة لمطالبة اتحادات أرباب العمل بتخفيض أجور المستخدمين الجدد بنسبة 40 %، غـــير أن نقابـــة العمـــال لم توافق على ذلك خوفا من إقدام أرباب العمل على طرد المســـتخدمين القدامى واستبدالهم بآخرين جدد، ولكن ما حدث هو أن هذه المؤسسات قامت لـــيلا بتشـــغيل ما يزيد عن 85000 عامل لقاء أجر قليل، وفي نيويورك والتي كانت تسمى "بمديـــنة النقابات العمالية" والتي لا تعرف الرحمة أمام الذين لا يناصرون زملاءهم في الإضراب لم تقم بأي رد فعل هذه المرة، حتى بطرد الكثير من العمال المضربين وانتهى الأمر باتفاق يقضي بعودة العمال إلى عملهم مع تخفيض في الأجر يقدر بـــ 20 %.

أمـــا في انجلـــترا «...وطبقا للفهم التاتشري لدور الدولة، تتمثل مهمة الدولة في تقديم القواعـــد واللوائح التي في ظلها تصبح السوق الحرة بما فيها سوق العمل ذات الدور الحاسم – ذاتية التنظيم –...(20) » (ضياء مجيد الموسوي، 2003)، وهو ما يدل على ضرورة الإضعاف

مـــن دور الـــنقابات العمالـــية وإعادة تشكيل قانون العمل، وهو ما أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية.

في حين في ألمانيا فالإصلاحيين طالبوا بالتخلي عن العقد الاجتماعي الألماني الذي يسمح بـــتفاوت معقـــول في المداخـــيل بين الفئات العليا والسفلى في المجتمع، لكن النقابات العمالية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية استنكرت وبشدة الانتقادات الموجهة لمشروع العقد الاجتماعي، كما هددت باتخاذ مواقف وإجراءات، لكن في الحقيقة أن المدافعين عن دولة الرفاهية مغلوبون عـــلى أمرهم، وانهارت القاعدة التنظيمية للنقابات نتيجة أن العمل أصبح موزعا على وحدات كثيرة ومنفصلة مكانيا وتنظيميا.

لقد عانت أيضا الدول النامية من اضطرابات اجتماعية كبيرة فقيام الشركات الأمريكية بإنشاء فروع لها في الدول الآسيوية، قد ساهم في استغلال العاملين بشكل غير محدود حيث تم تشـــغيل الكـــثير من العمال في المكسيك (حوالي نصف مليون) وبأقل أجر، وبدون ضمانات اجتماعـــية ونستطيع أخذ مثال على ذلك بالمؤسسة العالمية "سيمتز" التي تدفع لعامليها الفنيين الذيـــن يقومـــون بإنتاج رقائق الكمبيوتر في ماليزيا، أجورا متدنية جدا، كما تعامل العاملات الأندونســـيات كمستعبدات، حيث يعملن طوال أيام الأسبوع، وحتى في أيام العطل ويحصلن على أجر قليل (350 مارّكا) في الشهر، أما الإقامة فيسكن بناية هي ملك للمصنع تقفل أبوابها ليلا.

أما في الصين، فإن العاملات اللاتي يفوق عددهن المليون يعملن 15 ساعة يوميا وأحيانا أكـــثر، كمـــا يتوجب عليهن أحيانا كثيرة رهن العديد من أجورهن الشهرية عند بداية العمل وذلـــك كضمان حتى لا يتركن العمل دون موافقة الإدارة، أما ليلا فيحشرون في قاعة ضيقة ومقفلة الأبواب الأمر الذي يعتبر بالخطير، حيث أودت حوادث اندلاع النيران في هذه المصانع بحياة الكثيرين.

إن الحكومـــة المركزية في بكين قد اعترفت أن هذه المصانع تتجاهل قوانين العمل حيث تكررت حوادث اندلاع النيران العديد من المرات، ولكن مع هذا فقد منع الحكام باسم الطبقة العامة أي اعتراض أو مقاومة خاصة في المناطق المخصصة للمستثمرين الأجانب.

والجديـــر بالذكر هنا هو أن أغلب الحكومات الغربية تتجاهل هذه الأساليب المرفوضة، فمن وجهة نظرهم يجب تأجيل النظر إلى معايير حماية البيئة، وصيانة العاملين والاعتراف بحقوق الإنسان...، ما دام هذا التأجيل سيؤدي في الأخير إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد العالمي ككل.

3.3. تفاوت في توزيع الدخول:

أن هـــذا الـــتوجه النيوليـــبيرالي في إطـــار ما يسمى بالعولمة، والدعوة إلى التحرر من التوجهات الحكومية أي تقليص دور الدولة قد نتج عنه وبالتبعية أوضاع اجتماعية سيئة، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين ملكية الثروة والدخل، فقد ترتب عن ذلك تغيير مواز في توزيع الدخل على مختلف الشرائح والطبقات، وفيما يلي جدول يوضح تطور متوسط الدخل بين مجموعات مختلفة من الدول (مقارنة بين الدول المتقدمة والنامية)

جدول رقم (3):

تطور متوسط دخل الفرد لمجموعات الدول:

السنوات	مجموعة دول ذات الدخل المنخفض	الدول ذات الدخل المتوسط	الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع	مجموعة الدول الدخل المرتفع
1980	260	750	2050	12370
2000	420	1140	4620	27510
معدل النمو السنوي	% 3	% 2.6	% 6.2	% 6.1

المصـــدر: عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص30.

نلاحـــظ مـــن الجدول وجود فجوة أخذت في التزايد بين مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض ومجموعة الدول ذات الدخل المرتفع.

« ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999، إلى أن خمس سكان العالم يعيشون في أعلى البلدان دخلا ويحصلون على 86 % من الناتج المحلي الإجمالي و82 % من أسواق الصادرات في العـــالم و68 % مـــن الاستثمارات الأجنبية والمباشرة و74 % من خطوط العالم الهاتفية و أما خمس السكان ممن يعيشون في القاع في أشد البلدان فقرا، فإنهم يحصلون على حوالي 1 % من

كـــل قطاع من هذه القطاعات، وفي المقابل حقق أغنى 200 شخص في العالم زيادة بأكثر من الضـــعف في صافي ثرواتهم خلال السنوات الأربع الممتدة من 1995 إلى 1998، حيث بلغت تريلـــيون دولار، وزادت الفجـــوة في الدخل بين أغنى خمس سكان العالم، وأفقر خمس بقيمة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، بحيث بلغت (74) إلى (1) عام 1997 بعد أن كانت (30) إلى (1) عام 1960.(21) » (منير الحمش، 2002).

كذلك صدر عن مؤسسات العولمة وتقارير الأمم المتحدة، أنه قد «ارتفع عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا خلال الفترة بين عامي 1987 و1993 بما يقارب من 100 مليـــون فـــرد. (22) » (منيف ملحم، 2003)، إضافة إلى أن «...نصف سكان الأرض يعيشـــون تحـــت خـــط الفقـــر (3) مليـــار تقريبا. بعد أن كان الرقم 100 مليون في بداية الثمانينات...(23) » (البديل، 2004).

كمـــا نشـــر في تقرير رسمي «...أن أربعين ألفا يموتون يوميا جوعا، وأن ما يقرب من مليـــار إنســـان يعانون من سوء التغذية، وأن حوالي مليار ونصف المليار من دون مياه صالحة للشـــرب، وأن مليـــار إنســـان عاطل عن العمل، وأن 350 ألف طفل يموت يوميا في أنحاء العالم...(24) » (محمود العكام، 2003).

إن هذه الموجة من التحرر من التوجهات الحكومية قد خلقت طريقا اقتصاديا جديدا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حدث ارتفاع في الناتج القومي في الفترة ما بين (1973 - 1995) وبالمقابل بقيت دخول الأغلبية العظمى على حالها بل انخفضت.

والمشكل المطروح هنا هو أن النمو المتحقق ينسب برمته إلى الجزء الثري من العائلات، كما أن الربح يتوزع في نفس إطار هذه الفئة توزيعا غير عادل. حيث أشارت الإحصائيات أن « 10 % الأكـــثر ثراءا من العائلات الأمريكية، قد حصلوا على ارتفاع في متوسط أجورهم العائلـــية بـــ 16 %، أمـــا 5 % الأكثر ثراءا بـــ 23 %، أما المحظوظين 1 % الأكثر ثراءا يســـتطيعون شكر الرئيس ريغن للزيادة التي تقدر بـــ 50 %، دخولهم قد مرت من 270 ألف دولار إلى حوالي 405 ألف دولار، أما فيما يخص الأمريكيين الأكثر فقرا فإن 80 % قد فقدوا كل شيء، 10 % الأكثر فقرا هم في الحظيظ. (25) » (Bangkok ،1999).

إن هذا التدهور في الدخول في الولايات المتحدة يؤثر وبدرجة كبيرة على المجتمع وبصفة خاصة على الفقراء من العمال، في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية المجتمع الوحيد الذي كانـــت إنتاجيته في ارتفاع باستمرار على امتداد حقبة من الزمن «...فيما بين خمسينات القرن الماضي وتسعيناته عاشت الو.م.أ عصرها الذهبي، إلا أن عجزها التجاري ازداد من 100 بليون دولار في مطلـــع التســـعينات إلى 450 بليون مع مطلع الألفية الثالثة، وأصبحت بحاجة ماسة للـــتدفقات المالـــية الـــتي تأتـــيها من أوروبـــا واليابان للتعويض عن النقص الحاد في قدرتها الإنتاجية...(26) » (عبد الوهاب حميد رشيد، 2003).

وتجدر الإشارة إلى أن التفاوت في توزيع الدخول يرجع بالدرجة الأولى إلى السياسات النيوليبيرالـــية التي طبقتها الو.م.أ، حيث كان للتخفيضات الضريبية تأثيرا مباشر، أيضا التدابير المتخذة كان لها تأثيرها على توزيع الدخل والثروة ويرى بعض الاقتصاديون، بأن ما يحدث في الو.م.أ هو تحويل الثروة من العمال الأمريكيين المنتمين إلى الطبقة الوسطى إلى أصحاب رؤوس الأموال.

إن مـــا بـــدأ في الـــو.م.أ أخذ طريقه إلى باقي أجزاء العالم الأول حيث «...ارتفعت معـــدلات البطالة الأوروبية إلى ضعف ما هي عليه في الو.م.أ 10.8 % مقابل 5.4 % في آذار 1995، وفي بلـــدان كإســـبانيا إلى 3.2 %، وايرلندا 14.3 %، وفنلندا إلى 16.8 %، أي ما يعادل 3 أو 4 أضعاف. (27) » (ضياء مجيد الموسوي، 2003).

ويـــرجع سبب ارتفاع معدلات البطالة في الدول الأوروبية إلى أن التشريع الاجتماعي الأوروبي يقـــف حـــائلا في أغلـــب الأحيان دون فصل العمال، وهو ما دفع بالمؤسسات إلى الامتناع عن توظيف عمال جدد.

ومـــن ناحية أخرى نتج عن تطبيق "تاتشر" للسياسات النيوليبرالية في بريطانيا انتشار ملحـــوظ للتفاوت الاقتصـــادي حيث ارتفع هذا الأخير «...في بريطـــانيا بين عامي 1977 و1990 بســـرعة أكبر مما زاد في كل البلدان الأوروبية باستثناء نيوزيلندا. وبعد عام 1979 لم تعـــد المجموعـــات الأدنى دخـــلا تستفيد من النمو الاقتصادي، ومنذ عام 1977 زادت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن نصف متوسط الدخل إلى أكثر من 3 أمثال ما كانت عليه، وفي

الفـــترة 1945 – 1985 كانت حصة خمس السكان الأكثر ثراءا في الاقتصاد القومي أكبر مما كانت عليه في أي وقت. (28) » (ضياء مجيد الموسوي، 2003).

وقد شهدت نيوزيلندا هي الأخرى تفاوتا اقتصاديا في توزيع دخولهم، ذلك أن التشريع النيوزيلندي قد فرض نظام للعقود الفردية في سوق العمل. وهو ما كان من شأنه الإضعاف من قـــوة المســـاومة لدى المستخدمين اتجاه أصحاب العمل، وفي الوقت ذاته تم تخفيض معدلات الضريبة على الزيادة الحدية للدخول، وهو ما ساعد على زيادة ثراء من هم في القمة بالتحديد، وبالتالي زادت الفوارق في الدخول في نيوزيلندا على غرار نظيراتها من الدول الغربية.

أمـــا في ألمانـــيا أخذت الفجوة بين الفقراء والأغنياء في الاتساع، حيث أصبح الغني لا يرغب في أن يتقاسم أي شيء مع بقية أفراد المجتمع خاصة إذا كانت هذه البقية بالنسبة له تزداد تطرفا باستمرار.

أيضا « فحسب معطيات الأمم المتحدة يبلغ عدد سكان البلدان النامية في آسيا وإفريقيا وأمـــريكا اللاتينـــية 4.6 ملـــيار نسمة، من بينهم 826 مليون نسمة لا يجدون الطعام الكافي و850 ملـــيون إنســـان أمـــي ومليار إنسان لا يجدون مياه الشرب النقية و2.4 مليار نسمة محرومون من الضمانات والصرف الصحي و325 مليون طفل محروم من التعليم وأكثر من 1.2 مليار لا يجد الفرد منهم دولارا للصرف على حياته اليومية. وفي القارة الإفريقية لوحدها أكثر من 16 مليون إنسان يعاني من الجوع... (29) » (أحمد سعد، 2003).

ونتيجة لهذه الأوضاع ظهرت المنظمات غير الحكومية وكأنها وسيط جديد، يلعب دورا متنامـــيا بســـبب تقلص دور الدولة وتراجعها عن أداء العديد من مهامها وعدم وجود وسائل للتعـــبير عن المطالب الضرورية، مما دفع بالأفراد لتولي أمور حياتهم واهتماماتهم بأنفسهم، وقد نتج عن ذلك تكاثر أشكال المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن 20، ونادت المنظمات غير الحكومـــية بـــأهداف اجتماعية محددة، ونعني بمصطلح غير حكومية أنها تمارس نشاطها وتتخذ قراراتها بشكل مستقل دون تدخل من سلطة الدولة.

وتجـــدر الإشـــارة إلى أنه يمكن لهذه المنظمات أن تعارض السياسات الحكومية مثلا في مجـــالي البيئة والتنمية وتدفعها إلى التغيير أو التعديل، وباقتراح سياسات أخرى في مجال المساواة بين الرجل والمرأة...، وتحث الدول وفي بعض الأحيان تضغط عليها لكي تحترم التزاماتها، وهي

تنشط في مجال الحقوق المدنية وحماية الأقليات وتدافع عن الغذاء الصحي والمستهلكين، وتمارس مختلف الضغوط على ممثليها في البرلمان عبر التقارير والمداخلات الشفوية. وتحقق هذه المنظمات إنجـــازات كـــبيرة، فبأخذ على سبيل المثال ما حققته جامعة السلام الأخضر في مجال مكافحة التجارب النووية.

II.العولمة والنظام العالمي الجديد:

1. جذور العولمة:

1.1. التاريخ القديم للعولمة:

إن العولمة من أكثر العناوين والمصطلحات استخداما في عصرنا الحاضر، حيث كان لها تـــأثير كبير على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهو ما جعلها مجـــالا للتحليل والدراسة، حيث بدأ الكثير من المفكرين والمحللين الاقتصاديين البحث في مختلف جوانـــب هـــذه الظاهـــرة. والسؤال الذي يتبادر في الذهن والذي يمكن طرحه هو: هل لهذه الظاهرة تاريخ قديم ؟ أم هي مجرد ظاهرة حديثة وليدة أواخر القرن 20 ؟.

«...العولمـــة هي حصيلة مامر فيه الإنسان من ظواهر كبرى في تاريخه الحديث، وهو يشـــكل حضـــارته المعاصرة والتي مرت بمراحل مختلفة: الاستكشافات الجغرافية في القرن 15، الإصـــلاحات الدينـــية في القـــرن16، الماركنتليات الاقتصادية في القرن 17، الثورة القانونية والسياســـية في القـــرن 18، الثورة الصناعية في القرن 19، الثورة التكنولوجيا في القرن 20، والعولمة الكونية في القرن 21. (30) » (محمد الفرجاني حصن، 2003).

إذن فالعولمـــة ليســـت ظاهـــرة حديثة بل هي ظاهرة لها أصولها التاريخية ولها أسبابها الموضوعية وعواملها التي دفعت إليها، فهي ليست نتيجة للعقد الأخير من القرن العشرين كما يعتقد الكثيرين، وبالتالي فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا إذن برزت أثار العولمة في هذه الفترة التاريخية بالتحديد ؟.

وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول أن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى بروز ظاهـــرة العولمـــة في هذه المرحلة بالذات، ومن أهمها الثورة العلمية والتكنولوجيا بالإضافة إلى الـــتطورات الكـــبيرة الـــتي حدثت في عالم الاتصالات والمعلوماتية كظهور الأقمار الصناعية والحواسيب الالكترونية...

وقـــد نشأ مصطلح العولمة عبر عدة مراحل متتالية (مرحلة الولادة أو التكوين، مرحلة النشـــوء، مرحلة الانطلاق، مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، ثم مرحلة الهيمنة)، وللتطرق إلى مختـــلف المـــراحل التي مرت بها العولمة، فيتحتم علينا أولا التعرف على مختلف التطورات التي حدثت في تاريخ النظام الدولي حتى وصل إلى العولمة. ذلك أن فكرة وجود مجتمع موحد يحكمه قـــانون طبـــيعي أو ديني وضعي، كان حلما طمحت إليه الشعوب على مر التاريخ خاصة في فترات الصراع والحروب.

ثم تطـــورت هذه الفكرة نحو العالمية، حيث شهد العالم نمو المجتمعات القومية وبداية ما يسمى بحركة الكشوف الجغرافية، حيث حاولت كل من اسبانيا والبرتغال أن تفتح طريقا بحريا إلى الشرق الأقصى قافزة بذلك فوق الإمبراطورية الإسلامية في المشرق العربي والتي كانت تقف عائقـــا أمـــام وصـــول النفوذ الأوروبي إلى الشرق الأقصى، حيث تمكن الأوروبيين من بلوغ سواحل غرب إفريقيا ورأس الرجاء الصالح والقارة الأمريكية الشمالية...، وعقب هذه المرحلة بـــدأ الكـــل يتسارع من أجل السيطرة على الأسواق العالمية وذلك للترويج لمختلف المنتجات والسلع الأوروبية ومحاولة مبادلتها بالمواد الخام والمنتجات الآسيوية والإفريقية، مما اعتبر كإعلان لبداية عصر الرأسمالية التجارية.

« وقـــد ألقـــت هذه التطورات بما أتاحته من انفتاح أوروبي على بقية أرجاء المعمورة بظلالها على العلاقات الدولية، إذ شهدت هذه الفترة البدايات الأولى لنشأة القانون الدولي من خـــلال كـــتابات "هيجو" و"شيوس" (1625)، كما تبع ذلك إرساء قواعد التعامل السياسي الدولي من خلال مقررات مؤتمر واستفاليا (1648). (31) » (ممدوح محمود منصور، 2003).

حيث وضعت قاعدة الاجتماع لعدد من الدول للتشاور في شؤونها وحل مشاكلها على أســـاس المســـاواة فيما بينها، وظهرت فكرة التوازن الدولي، ووضعت قاعدة تدوين القواعد القانونـــية. وقد برزت في هذه المرحلة المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، والاتفاقيات الدولية، كمـــا خرجت إلى الوجود المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، كما طرحـــت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي وبدأ يظهر الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

وفي 1815 عقـــد مؤتمر فيينا الذي كان يهدف إلى إعادة التوازن الدولي مع إقامة نظام دولي جديد، أرسته مجموعة من الدول عن طريق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وذلك لتفادي قيام الحروب، ولكن لاقى هذا العمل فشل كبير بقيام الحرب العالمية الأولى.

وقـــد أدت الحرب العالمية الأولى إلى إبطاء عملية العولمة، كما أفرزت انتعاش سياسات حمائية وانتشار النزعة الوطنية حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، فخلالها وقعت أحداث ساهمت بشـــكل كبير في تكوين عالم جديد، حيث تم اتخاذ تدابير نقدية للمساعدة في إقامة نظام نقدي عالمي وذلك في مؤتمر بريتن وودز عام 1944، وأدى انتهاء الحرب إلى تقليص القيود والحواجز المفروضة على التجارة الدولية. ونجحت القوى الاقتصادية العالمية في الوصول إلى الاقتصاديات المحلية.

كذلك فقد ظهرت في هذه المرحلة مفاهيم جديدة، وكانت هناك محاولة لتنميطها على مســـتوى عالمي مثل الألعاب الأولمبية، جوائز نوبل للسلام، الزمن العالمي، إنشاء عصبة الأمم، إنشـــاء الأمم المتحدة، البنك العالمي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي...، أيضا وجدت عوامـــل عديـــدة تفاعلت بشكل جوهري وأساسي من أجل إنشاء مضمون ومصطلح العولمة كالغزو والاجتياح العسكري، التجارة والتبادل القائم بين الأفراد والدول، الحوار الفكري وما ينتجه من وسائل إقناع، بالإضافة إلى الإعلام...

ومن جهة أخرى فقد حدث ارتفاع بشكل كبير في النمو الاقتصادي والتجارة الدولية، لكـــن في الوقـــت ذاتـــه حدثت فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء وبين الدول، بالإضافة إلى استغلال الدول الغنية لموارد وثروات الدول الفقيرة مع تفاقم كبير لمشكلة مديونية هذه الأخيرة للدول المتقدمة.

وهكـــذا فـــإن هذه التطورات التاريخية، قد أحدثت تحولات جذرية في ميزان القوى العـــالمي، بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار الرأسمالية في المقابل قد جعل الأمر يبدو وكما لو أن الليبرالية قد أصبحت تتصدر مكانة الصدارة، وتسود العالم بأسره، كل هذا أفرز ما أطلـــق علـــيه" نهاية التاريخ " حسب فوكوياما، فانتهاء النظام ثنائي القطبين وتحول العديد من الدول لتبني آليات السوق في مناطق مختلفة من العالم، دليل على ذلك.

وبالتالي فإن انتهاء الحرب الباردة تعني حقا نهاية حقبة معينة من التاريخ، وبداية حقبة جديـــدة يـــتزايد فيها دور مجموعة من الدول لم يكن لها تأثير سابقا على حساب دول أخرى

كانـــت الأقوى، وتزامن ذلك مع اتساع حركة التكتل والاندماج الاقتصادي والتجاري على مســـتوى إقليمي أو شبه إقليمي أو دولي والتوصل لنظام متعدد الأطراف يحكم قواعد التجارة الدولية وينظمها.

ولمعرفة مراحل هذه الظاهرة يتعين علينا التطرق للتطور التاريخي للنظام العالمي كما سبق أن قلنا، فالنظام الدولي قد مر بمراحل مختلفة.

2.1. التطور التاريخي للنظام العالمي:

في بداية القرن 20 سادت التعددية القطبية، حيث أن النظام العالمي كان يتكون آنذاك مـــن قـــوى عالمية تداخلت وتشابكت وشكلت معسكرين يتصارعان يتربع احدهما على رأس الـــنظام الدولي، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى والتي سادت أوروبا وتم خلالها احتلال كل من فرنســـا وبريطانـــيا مركـــز الزعامة في النظام الدولي الجديد، كما ظهر من جهة أخرى النظام الشيوعي في روسيا وظهرت قوى أخرى كالو.م.أ والاتحاد السوفيتي، ألمانيا، اليابان، إيطاليا...، ليشـــكل النظام الدولي متعدد الأقطاب، كما أقيمت في هذه الفترة عصبة الأمم لمنع الدول من الحروب ولكنها فشلت في ذلك بقيام الحرب العالمية الثانية.

إن قـــيام الحرب العالمية الثانية هو بداية لنظام جديد هو "الثنائية القطبية"، حيث برزت خـــلال هـــذه المرحلة قوتين هما الو.م.أ على رأس النظام الرأسمالي والاتحاد السوفيتي على رأس الـــنظام الشيوعي، كما ظهرت منظمة الأمم المتحدة والتي عملت جاهدة من أجل تحقيق الأمن والســـلام العالميين وتصفية الاستعمار، مما خفف من حدة الحروب والصراعات حيث أخذت شـــكل جديـــد هـــو الحـــرب الباردة، كما ظهر ما يسمى بتوازن الرعب من خلال التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

كذلـــك تميز هذا النظام بتسابق وتنافس دول المعسكرين على دول العالم الثالث وذلك طمعا في الثروات والمواد الأولية، كما امتدت الحرب الباردة إلى أروقة الأمم المتحدة، وأنشيء تحالف هو تحالف دول عدم الانحياز مع المعسكر الشيوعي وحق الفيتو.

وبعـــد زوال الحرب الباردة ظهر نظام الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة، وتميز بتخـــلي الاتحاد السوفيتي عن دوره في إقامة السلام وعن أصدقائه في حلف وارسو، فانهار هذا الأخـــير. بالإضافة إلى العديد من التغيرات والتطورات التي حدثت في أوروبا الشرقية أدت إلى

اختلال في ميزان القوى لصالح الو.م.أ فأصبحت على رأس النظام العالمي الجديد، كما تم تقسيم العـــالم إلى أغنياء الشمال وفقراء الجنوب، كما استخدمت المنظمات الدولية والإقليمية لخدمة الو.م.أ.

ومـــن الجدير بالذكر أن انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989، قد أدى بالنظام العالمي إلى دخـــول مرحلة جديدة، فانهيار الاتحاد السوفيتي والنظام ثنائي القطبية أدى إلى احتلال الو.م.أ مركـــز الصدارة فأصبحت هي المسيطرة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، مما سبب خلل في التوازن الدولي الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وساد طيلة الحرب الباردة.

3.1. مراحل العولمة:

لقد مرت العولمة بعدة مراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، فإذا اعتبرنا أن الدافع الأقـــوى لظاهرة العولمة هو الاقتصاد فيمكن القول أن أولى مراحل العولمة «...في مجال التجارة قد بدأت في عقدي الخمسينيات والستينيات، عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود السياسية المفروضـــة عـــلى التجارة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ونتيجة للخفض المستمر في التعريفات الجمركية في إطار جولات الجات المتعاقبة، حققت التجارة العالمية معدل نمو سنوي 8 % منذ عام 1950 وحتى عام 1975 في الدول الصناعية وهو يمثل ضعف متوسط معدل نمو اقتصـــاديات هـــذه الـــدول عن نفس الفترة، ثم حققت التجارة الدولية مزيدا من التطور في الســـبعينيات بســـبب الـــتدفقات المالية، التي ولدت نتيجة تشكيل السوق الأوروبية المشتركة بالتوازي مع تحرير وإعادة تدوير أموال دول الشرق الأوسط البترولية الناجمة عن ارتفاع أسعار الـــنفط بشـــكل كـــبير، واســـتمرار نمـــو التـــدفقات المالية كنتيجة لتفجر أزمة المديونية في الثمانينـــات. (32) » (محمد الفرجاني حصن، 2003).

أمـــا المـــرحلة الثانية من العولمة فقد بدأت في منتصف الثمانينات بسبب التدفق المتزايد للاســـتثمار الأجـــنبي المباشر بقيادة الشركات المتعددة الجنسيات، وهذا الارتفاع كان نتيجة لـــتحرير الأســـواق المالية في العديد من الدول الصناعية المتقدمة والسياسات الأوروبية لإنشاء سوق موحدة.

لقد ساعدت هذه التطورات على ترابط وتشابك أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة...، حيـــث أصبحت المصالح متداخلة والعوالم المفتوحة ولا وجود لأي قيود أو حدود سياسية بين الـــدول...، ممـــا أدى إلى بروز كيان دولي جديد له انتماءاته وقواعده القائمة على الاندماج والتكامل والحيازة والسيطرة والتحكم في الآخرين وتوجيههم، هذا الكيان هو العولمة.

2. الثورة العلمية والتكنولوجية:

تعتبر الثورة العلمية والتكنولوجية من أهم محركات العولمة، لقد ظهرت كنتيجة لتطور الـــثورة الصـــناعية الـــتي كانت قبلها، وقد ساهمت بشكل مباشر في تسارع عمليات العولمة وإعطائها دفعة قوية ساهمت في انتشارها.

1.2. مظاهر الثورة العلمية والتكنولوجية:

تتمثل مظاهر الثورة العلمية والتكنولوجية في الفضائيات، وسائل الاتصال، شبكات نقل المعلومات، الكمبيوتر، الالكترونات الدقيقة، الانترنيت...

وقد دخلت هذه الثورة على عدة مجالات فأحدثت العديد من التغيرات ففي مجال النقل والاتصـــالات «...انخفضـــت قيمة المكالمة التليفونية بحوالي 60 مرة منذ عام 1930 وكذلك انخفضـــت تكلفـــة النقل بين الدول المختلفة نتيجة للتقدم التكنولوجي.. **(33)** » (عمر صقر، 2001).

وفي 1958 عـــندما ظهـــرت ســـوق الأورودولار أين التعامل دون المرور بالدولار، ســـاعدت أجهزة الاتصال المتطورة على القيام بالعمليات بسرعة ومن هنا ظهرت العولمة المالية بالـــتدريج. ثم «... قامت ثورة في مجال قوى الإنتاج العصرية محتواها الرئيسي هو الانتقال من توفير العمل العضلي إلى توفير العمل العقلي نفسه وهي ثورة تغير بالضرورة من ظروف الإنتاج ومن شكل السلع المنتجة...**(34)** » (زينب حسين عوض الله، 1999).

وبالتالي تم تقليص للمسافات والزمن حيث حدث «...تضاؤل أهمية الحـــدود السياسية القومـــية، كمـــا أصبحت الشركات والمؤسســـات تعمل في بيئـــة عالمية شديـــدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده في نفس اللحظة يطرح في جميع أســـواق دول العالم سواء مـــن خـــلال الفضـــائيات والأقمار الصناعية أو من خلال شبكات الانترنيت. **(35)**» (عادل المهدي، 2003).

لقـــد أصبح مصطلح العولمة أكثر شيوعا في منتصف التسعينات من القرن الماضي نتيجة التقدم التكنولوجي وظهور OMC، مما انعكس إيجابا على جميع المعاملات الاقتصادية وحدث انفتاح الأسواق. وأصبحت المنتجات تأخذ صفة العالمية.

وفي ظل التطورات السابقة ظهرت صناعة جديدة هي صناعة المعرفة (صناعة الاختراع) حيـــث أصبح العلم هو الآخر سلعة يتم إنتاجها وبيعها، وقد تطورت هذه الصناعة وازدهرت وأصبحت هي الأولى حيث لم تعد المنافسة منحصرة بشكل أساسي في الإنتاج المادي، بل تعدته إلى الإنـــتاج غير المادي، وبالتالي أصبح قطاع الخدمات هو القطاع القائد للنمو والعمالة وحل محـــل قطـــاع الصناعة وبالتالي حدث تراجع في صناعات عديدة كصناعة السيارات، والصلب والمطـــاط...، وفي المقابل ازدهرت وبشكل كبير صناعة الالكترونيات، الكمبيوتر، والمعلومات «...لقد أصبح تطوير الفروع التقليدية القديمة للإنتاج يتوقف على تطبيق تكنولوجيات جديدة مؤسسة على الكترونيات تصنيف المعلومات...(36) » (زينب حسين عوض الله، 1999).

وبالـــتالي أصـــبح للمعلومات دور أساسي حيث أصبحت هي المورد الرئيسي لثورة المجتمع بل الشكل الرئيسي لرأس المال، فالمعلومات تحول المواد التي لم تكن ذات قيمة إلى موارد طبيعـــية جديـــدة، وبالتالي أخذ المجتمع يعتمد أكثر فأكثر على تكنولوجيا المعلومات والمعرفة و يتخلى تدريجيا عن الطاقة والخدمات.

والجدير بالملاحظة أن العولمة وما صاحبها من تطورات تكنولوجية، قد أدت إلى ازدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول، حيث أصبحت الدولة لا تستطيع القيام بإنتاج جميع أجزاء الســـلع أو المنتجات وحدها، بل يتم تصنيع مختلف مكونات أو أجزاء المنتج في أكثر من دولة بحيث تتخصص كل واحدة منها في صنع أحد هذه الأجزاء أو المكونات.

2.2. تفاوت في التكنولوجيا:

لكـــن يمكـــن القول أن هذه التكنولوجيا لم تستفد منها جميع الدول، فغالبية الشعوب بقيـــت بعيدة عن الاستفادة من هذه التكنولوجيا. وهو ما سبب أثرا عكسيا على قدرتها على الحصـــول عـــلى المعلومات والوصول إلى الأسواق وجذب الاستثمارات، خاصة في الأنشطة الاقتصـــادية ذات القـــيمة المضـــافة الكبيرة والتي تساعد على بناء بنية تحتية للاقتصاد ذلك أن «...جـــزءا صغيرا من الكرة الأرضية يقطنه حوالي 15 % من سكان الأرض، هو الذي يقدم

جمـــيع الإبداعـــات التكنولوجية تقريبا إلى العالم. وهناك الجزء الثاني الذي يقطنه حوالي نصف ســـكان العالم ويستطيع أن يتبنى هذه التكنولوجيات في الإنتاج والاستهلاك، أما الجزء المتبقي ويشـــمل نحـــو ثلـــث ســـكان العالم، فإنه معزول تكنولوجيا ولا يبدع في أوطانه ولا يتبنى التكنولوجـــيات الأجنبـــية. هـــذه المناطق المبعدة عن التكنولوجيا لا تتطابق دائما مع الحدود الوطنـــية، ويـــبلغ ســـكان المناطق المحرومة من التكنولوجيا حوالي مليارين من البشر.(37) » (سيرييان دي سيلفا، 2001).

إن الفجـــوة بـــين الدول التي تصنع التكنولوجيا والدول غير القادرة على تبنيها، تزداد اتساعا وحتى في مناطق الإبداع التكنولوجي كغرب أوروبا توجد حوالي 10 ملايين وظيفة لا يستطيع أكثر من 10 مليون عاطل أن يشغلها لافتقارهم للمهارات التكنولوجية التي تمكنهم من القيام بها.

وباختصـــار، يمكـــن القول أن الدول الصناعية الكبرى هي التي تتحكم في التكنولوجيا عالية التقنية، في حين أن البلاد شبه المتقدمة فتتحكم في التكنولوجيا الوسيطة، أما الدول الفقيرة فتشارك في التكنولوجيات البسيطة.

3. ظهور نظام عالمي جديد: (1973)

لقـــد شهد العالم تحولات كبرى في العديد من المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية...، منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وسيادة النظام الليبرالي الحر، حيـــث تم الانـــتقال مـــن نظام الثنائية القطبية إلى نظام القطب الواحد والذي ترأسته الو.م.أ وأصبحت هي المتحكمة في العالم تحت شعار العولمة. ومن أبرز ملامح هذا النظام العالمي الجديد هـــو تـــزايد دور الشـــركات مـــتعددة الجنسيات، وقد تطرقنا لها فيما سبق، أيضا تزايد دور المؤسسات المالية العالمية، تزايد التكتلات الاقتصادية...

1.3. انهيار نظام بريتن وودز:

في عـــام 1971 انهار نظام بريتن وودز والذي تم تأسيسه بعد الحرب العالمية الثانية، في إطار معالجة الاختلالات النقدية الناجمة عن الدول المتطورة (تقلبات أسعار الصرف).

حيـــث «...في بداية الستينات حدث ارتفاع قوي في عدد الدولارات الموجود خارج الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأ يفقد الثقة في هذا الأخير، و خلق حالة تحويلات للدولار إلى

ذهـــب، من أجل إيقاف انخفاض الاحتياطات من الذهب، الولايات المتحدة في 1968 أوقفت الـــتحويلات في البـــنك المركزي مواجهة لطلبات التحويل المتزايدة من طرف البنوك المركزية الأوروبية، نيكسون ألغى تحويل الدولار إلى ذهب.(38) » (Maie et Sébastien, 1999).

وبالـــتالي انهـــار ربط الدولار بباقي العملات، مما ساهم في تطبيق سعر الصرف المعوم (المـــرن) وأصـــبح العالم في حالة عدم استقرار نقدي بسبب التقلبات التي قد تحدث في أسعار الصرف.

2.3. تزايد التكتلات الاقتصادية:

كمـــا ارتبط ظهور العولمة بقيام الدول بإقامة العديد من التكتلات الاقتصادية الضخمة ومـــن أهمهـــا «...الاتحـــاد الأوروبي الـــذي اكتمل مع بداية 1994 وأصبح أحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية، والتكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية الذي ظهر منذ يناير 1989 وتطور في فبراير 1991. ليضم الو.م.أ وكندا والمكسيك ويعرف باسم النافتا وهناك محاولات لمد جسر التعاون الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية. وهناك التكتل الاقتصادي في منطقة شرق وغرب الباسفيك...(39) » (عادل أحمد حشيش، 2000).

وتسعى الدول من وراء هذه التكتلات إلى تسهيل حركة وحرية تنقل السلع والخدمات بـــدون قـــيود جمركـــية أو غير جمركية، بالنسبة للدول الأعضاء. وإقامة مشروعات مشتركة بالإضـــافة إلى حـــرية انـــتقال رؤوس الأمـــوال لغرض الاستثمار المباشر وتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والضريبية بين هذه الدول.

3.3. تزايد دور المؤسسات المالية الدولية:

ويمكن القول أنه من أبرز ملامح النظام العالمي الجديد و من أهم الوسائل التي استعملت مـــن أجـــل «...فرض هذه العولمة هي تلك المؤسسات النقدية والمالية والتجارية العالمية، سواء بتفعيـــلها كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو بإنشائها كالمنظمة العالمية للتجارة...(40) » (سليمان ناصر، 2002).

وفي الآونـــة الأخيرة أصبح هذا الثالوث (BM , FMI, OMC) بمثابة آلية للتحكم والتوجـــيه للاقتصـــاد العالمي، حيث ترتب عن ازدياد أهمية الدور الذي يلعبه كل من FMI وBM، اتســـاع دائرة المشروطية المرتبطة بالتمويل الدولي، حيث أصبح الاتفاق مع الصندوق

شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل المختلفة أو لإعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين في نادي باريس.

ومـــن جهة أخرى هذا الاتفاق مع FMI، لا يتم إلا بالالتزام بتنفيذ برنامج تصحيحي يتـــناول السياســـات الاقتصادية الكلية وهذا لا يتم إلا في إطار BM، وبالتالي أصبح الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين يتوقف على تنفيذ شروط المنظمة الأخرى، كما لا يمكن الحصول على قروض لإجراء التصحيحات الهيكلية من BM إلا بشرط الوصول إلى اتفاق مع FMI والعكس.

III. العولمة والأزمات في الأسواق المالية الناشئة:

1. الأزمة المكسيكية: (1994)

إن ظهور العديد من الأزمات المالية المتتالية في الدول النامية وهو الشيء الذي لم يحدث من قبل، فالأزمات كانت تحدث سابقا كل مدة حوالي 30 إلى 50 سنة، وهذا ما أثار العديد مـــن التســـاؤلات حول مدى صلابة هذا النظام الدولي الجديد والذي روجت له العولمة وفقا لمبادئ وقواعد النيوليبيرالية ؟.

1.1.الاقتصاد المكسيكي قبل الأزمة:

لقـــد كانـــت المكسيك ذات أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، وذلك باعتبارها الدولـــة المجاورة لها من الجنوب والتي حصلت على إمكانية النفاذ الحر نسبيا إلى أسواق كل من الـــو.م.أ وكندا في ظل اتفاق النافتا (اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية). لقد قامت المكســـيك لفـــترة طويلة بعزل نفسها عن تدفقات التجارة والاستثمار الدوليين من خلال ما فرضته من قيود وحواجز على العملة والتجارة، حيث تبنت سياسة الحماية لمدة من الزمن وكان للدولة دور أساسي في النشاط الاقتصادي.

ونشـــير إلى أن المكســـيك لم تـــبدأ في تحريـــر اقتصادها تدريجيا وفتح المجال للتجارة والاســـتثمار العـــالمين. إلا مـــع وقوع أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في الثمانينات، لكن في منتصـــف التســـعينات برزت الأزمة المالية في المكسيك، «...بالرغم من الوضعية الاقتصادية السائرة في طريق التغير والنمو (نمو سريع، تباطؤ في التضخم، تقلص في العجز العمومي)، وقد

شهد ميزان المدفوعات المكسيكي تزايدا في مستوى العجز، بيد أن هذا العجز كان ممولا أساسا من سيولة رأس المال الخاص قصير الأجل...(41) » (Marini Philippe, 2000).

2.1.عوارض الأزمة:

لقـــد بدأت هذه الأزمة في شكل أحداث سياسية، أدت إلى إنذار المستثمرين الأجانب وخوفهـــم مـــن الاستثمار في المكسيك، أيضا لقد تعرض الاقتصاد إلى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية، كل ذلك أدى إلى حدوث مشاكل في ميزان المدفوعات، ثم حدوث الأزمة المالـــية وبالتالي أصبح البنك المركزي غير قادر على تحديد سعر الصرف المناسب مما جعله يقوم بتعويم البيزو المكسيكي.

ومن أهم عوارض الأزمة هو حدوث انخفاض شديد في احتياطي النقد الأجنبي وذلك نتـــيجة لهـــروب رؤوس الأمـــوال إلى الخارج، حيث أدى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكســـيك إثـــر تنفـــيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (1994)، إلى إخفاء حقيقة العجز في حساب العمليات الجارية والانخفاض في المدخرات.

كذلك فإن ارتفاع قيمة البيزو خلال الفترة (1988 - 1999)، نتج عنه ارتفاع شديد في الاســـتهلاك ثم ارتفـــاع في الواردات لقيام المستوردين بشراء السلع التي قد تصبح أعلى ثمنا مستقبلا.

كمـــا يمكن القول أنه من العوامل الداخلية التي ساهمت في الأزمة حدوث «...توسع كبير في منح الائتمان المحلي خلال الفترة (1991 - 1994)، مما جعل الحصول على القروض الجديـــدة نوعا من المغامرة مع الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة حيث وصلت أسعار الفائدة إلى أقصى معدلاتها (80 % خلال الربع الأول من عام 1995)...(42) » (نهال سرحان وآخرون، 2003).

هـــذا «...ناهيك عن تعويم البيزو وقرار السلطات الحكومية في المكسيك بالتخلي عن التزاماتها بإدارة نظام سعر الصرف، مما أدى إلى آثار سلبية شديدة عن توقعات الأسواق المالية، فقـــد هبطـــت قيمة البيزو في 31 جانفي 1995 حوالي 4 % من قيمته في منتصف ديسمبر 1994.(43) » (عبد المطلب عبد الحميد، 2001)، مما أدى إلى انخفاض مستمر في الاحتياطي

الأجـــنبي وارتفـــاع التكلفة المحلية للديون بسبب الانخفاض الشديد في قيمة العملة والارتفاع الشديد في أسعار الفائدة.

3.1. أسباب الأزمة:

لقـــد أثـــارت الأزمـــة المكسيكية العديد من التساؤلات، التي تدور حول مدى قدرة الاقتصـــاديات الناهضة والأسواق الناشئة على التكيف مع ما تحدثه العولمة من تغيرات في دور الدولـــة؟ فهل اعتمادها على التحرير الاقتصادي والمالي وعلى فعاليات آليات السوق في القضاء على الاختلالات التي قد تحدث شيء صحيح؟

يمكن القول أن تبني المكسيك للسياسات النيوليبيرالية والتي تنص على تراجع دور الدولة في العديد من المجالات الاقتصادية، قد كان سببا مباشرا في الأزمة المالية التي حدثت.

فمثلا من نتائج التحرير المالي وغياب دور الدولة في ميداني الرقابة والإشراف من طرف البـــنك المركزي، سواء على البنوك أو السياسة النقدية، قد أدى إلى الإفراط في منح القروض للقطاع الخاص دون ضمانات كافية وخاصة في فترات الرواج الاقتصادي التي كانت مصحوبة بـــتدفقات كبيرة للإستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال الأجنبية من الخارج، كما أنها كانت كـــثيرا ما تستخدم الموارد المالية قصيرة الأجل وذلك لتمويل الأصول طويلة الأجل، وهذا ما جعلها عرضة لمشاكل العسر المالي والسيولة.

وبالـــتالي فـــإن تبني المكسيك للسياسات النيوليبيرالية، وتراجع الدولة عن أداء مهامها الاقتصـــادية قـــد كـــان سببا مباشرا في حدوث هذه الأزمة، والتي كانت بمثابة الكارثة على الاقتصاد المكسيكي، حيث خلفت أضرار وخسائر كبيرة.

2.الأزمة الآسيوية: (1997)

1.2. خصائص اقتصاد الدول الآسيوية:

بعـــد أن تطرقنا للأزمة المكسيكية، سوف نتطرق الآن للأزمة الآسيوية باعتبارها سواء مـــن حيث حجمها أو عظمتها، قد فاجأت مجموع رجال الاقتصاد الذين لطالما اعتبروا الدول الآســـيوية بمثابة المعجزات الاقتصادية والمثال الذي يقتدي به الجميع والذي يجب أن يؤخذ به للدلالة على مدى فاعلية ونجاح البرامج الاقتصادية لمؤسسات التمويل الدولية وخاصة كل من FMIوBM.

ومـــن خصـــائص الدول الآسيوية قبل الأزمة«...نسبة عالية من المدخرات وفائض في الميزانية، سياسية نقدية ضعيفة وتضم ضعف نوعا ما ومستقر حوالي 5%... (44) » (Marini Philippe, 2000).

حيـــث قامـــت هـــذه الاقتصاديات بفتح أسواقها على العالم في إطار تبني السياسات الإصـــلاحية الليبرالية، مما ساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسلع والخدمات الأجنبـــية ورؤوس الأمـــوال كمـــا اعتمدت كليا على أسواق الدولار، خاصة الو.م.أ لكي تســـتوعب صـــادراتها، وحتى تشجع هذه الدول الاستثمارات الأجنبية وتسهل عمليات تدفق رؤوس الأمـــوال، احتفظت بمعدلات تبادل عملتها على تواز مع الدولار الأمريكي أو مجموعة العملات التي يسيطر عليها الدولار.

كذلـــك اتســـم قطاع الخدمات المالية في هذه الاقتصاديات، بنمو سريع و لم يتم فرض القيود الكافية عليه أو أي نوع من الرقابة من طرف الدولة. وعندما تم تحرير أسواق رأس المال قامـــت البـــنوك بالاقتراض من الخارج بمعدلات فائدة منخفضة، ثم إعادة إقراض هذه الأموال محلـــيا. وفي الفـــترة الأخيرة، تم تحول هذا الاقتراض الأجنبي من الحكومي ليصبح من جانب القطـــاع الخـــاص، ذلك أن الحكومات قامت بالاقتراض في السبعينات لتحسين وتطوير البنية التحتـــية(مـــن البنك الدولي أو البنوك الدولية الأخرى)، في حين في التسعينات فالبنوك المحلية قامـــت بالاقتراض مباشرة من بنك نيويورك المركزي. ثم بدأت الأزمة المالية تظهر في آسيا في أســـواق العملات، أما عدم الاستقرار في معدلات التبادل النقدي فقد كان نتيجة المشاكل في القطاعات المصرفية التابعة لهذه الدول.

2.2.عوارض الأزمة:

يمكـــن تفســـير أزمة أسواق المال الآسيوية، بالانخفاض الذي حدث في أسعار الصرف نتـــيجة عملـــيات المضاربة على سعر العملة وانخفاض الأرباح في أسواق الأسهم. وهو ما دفع بالسلطات النقدية في تلك الأسواق إلى القيام برفع أسعار الفائدة وذلك لوقف التحويلات من العملـــة الوطنـــية إلى العملات الأجنبية، خاصة الدولار الأمريكي. وأيضا العمل على تشجيع المســـتثمرين المحليين أو الأجانب المالكين لمبالغ من الدولار الأمريكي، على تحويلها إلى عملات وطنية.

« ومـــع ارتفـــاع أســـعار الفائدة في بعض أسواق هذه الدول إلى 200 % من السعر السابق، بدأ المستثمرون يتحولون عن الاستثمار في الأوراق المالية ويتخلصون مما في حوزتهم من أوراق مالـــية وإيداع قيمتها في البنوك والاستفادة من سعر الفائدة المرتفع.(45) » (طارق عبد العال حمادة، 2002).

وهـــو ما أدى إلى ارتفاع في عرض الأوراق المالية وفي سوق المال الآسيوي، وفي نفس الوقـــت ســـجل نقص في الطلب نتج عنه انخفاض في أسعار هذه الأسهم بمستويات لم يسبق حدوثها، إذ تراوح هذا الانخفاض ما بين 25% إلى 50% من الأسعار السائدة في السوق.

لقـــد كانت الانطلاقة من تايلاند في يوليو 1997، أين قام ستة تجار عملة في بانكوك بالمضـــاربة من أجل خفض سعر البات التايلندي وذلك عن طريق القيام بعرض كميات كبيرة منه للبيع، وهو سبب انخفاض قيمته مقارنة بالعملات الأخرى.

وعـــندما فشلت حكومة تايلاند في الحفاظ على قيمة عملتها بعد أن تقلص الاحتياطي من النقد الأجنبي لديها، لجأت تايلاند إلى خفض رسمي في قيمة العملة، أدى إلى حدوث تراجع حاد في أسعار الأسهم وذلك بعد انسحاب الأجانب من السوق.

ثم انتقلـــت العدوى إلى ماليزيا، حيث عانت هي الأخرى من تراجع في قيمة الرنجت الماليـــزي بنســـبة 10 %، بسبب انهيار الأسهم بالإضافة إلى قيام المضاربين في ماليزيا وعلى رأسهم جورج سوروس بالمضاربة على المشتقات بهدف تحقيق أرباح ضخمة وفورية، مما أدى إلى انخفاض سعر الرينجت الماليزي مقابل الدولار وانخفاض أسعار الأسهم.

« وبعدها امتدت الاضطرابات لتشمل عددا آخر من دول جنوب شرق آسيا، وبحلول 15 ســـبتمبر 1997 مقارنـــة بنهاية ديسمبر 1996، انخفضت الروبية الاندونيسية 24.6 % والبيزو الفيليبيني بنسبة 213.7 % وحتى العملات القوية مثل عمليتي سنغافورة وهونج كونج تأثرتا ولكن ليس بنفس الدرجة التي أصابت العملات في الدول الأخرى، حيث انخفضت بنسبة 8.2 و5 % على التوالي.(46) » (عبد المطلب عبد الحميد، 2001).

وقـــد نـــتج عن هذه الأزمة، انخفاض سعر صرف جميع عمـــلات دول منطقة جنوب شرق آسيا.

3.2. أسباب الأزمة:

توجـــد العديد من الأسباب التي أسهمت بشكل كبير في هذه الأزمة وساعدت على تفـــاقم الوضع، فنستطيع القول أن«...السرعة التي نمت بها الاقتصاديات الآسيوية وحررت بها أسواقها المالية، تعني أن تطور النظم المالية في بعض هذه الاقتصاديات لم يتماشى مع التطور في أسواق المال...(47) » (عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، 2003).

إذا إن الـــتوجه نحـــو عولمة الأسواق في ظل الإصلاحات الاقتصادية المفروضة وتطبيق السياسات النيوليبرالية –والتي تفرض بالدرجة الأولى تقليص دور الدولة– قد كان سببا في هذه الأزمة، حيث أدى الانتقال إلى حرية الأسواق وترك المجال لآليات السوق والاعتقاد بأنها كفيلة بتصـــحيح الاخـــتلالات التي قد تحدث. أدى إلى تفجير الأزمة فالاختلالات التي سببتها هذه الأخيرة كانت ضخمة ووجود آليات السوق لوحدها في مواجهتها دون أي تدخل من الدولة قد ساعد على تفاقم الوضع.

3. الأزمة الأرجنتينية: (2001-2002)

1.3.عوارض الأزمة:

لقـــد كـــان للازمة المكسيكية في أواخر 1994 وأوائل سنة 1995، آثار كبيرة على الأســـواق المالية الأرجنتينية نتيجة للنظام المالي الضعيف، والاعتماد بشكل كبير على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ق.أ، ظهرت بالأرجنتين مؤشرات التعرض لازمات مالية.

فقـــد عانـــت أســـواق الأسهم والسندات في الأرجنتين الكثير من الخسائر الضخمة، بالإضـــافة إلى هروب رؤوس الأموال منها إلى دول أخرى، كما فقد البنك المركزي إحتياطاته مـــن النقود وحصلت مشاكل خطيرة في النظام المصرفي بسبب السيولة، كما تعرضت البنوك الصغيرة والمتوسطة إلى الإفلاس.

ويمكـــن ذكر أن الاقتصاد الأرجنتيني قبل ظهور الأزمة، كان في أحسن حالاته وذلك بفعـــل تبنيه لسياسات الحماية، وكان لتدخل الدولة أثر كبير في ذلك النجاح، حيث في بداية التســـعينات حصـــل نمو في الدخل القوي، كما تقلص معدل التضخم وارتفع حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية واحتلت سوق الأرجنتين المرتبة الخامسة دوليا، بعد كل من المكسيك وماليزيا والصين وتايلاند.

و1991 تم ربـــط البيزو بالدولار (1بيزو=1دولار)، كما تم إنشاء مجلس لإدارة العملة وذلك لدعم تثبيت أسعار العملات، كما حذرت من تسديد العجز في الخزينة العامة عن طريق النقود السائلة.

وفي 1994 انخفضت قيمة العملة المكسيكية، مما أدى إلى نتائج مدمرة وسريعة ولها تأثير كبير على النظام المالي الأرجنتيني. فنظرا لأوجه التشابه بين اقتصاد المكسيك والأرجنتين، تخوف المســـتثمرين من أن الأحداث التي وقعت في المكسيك سوف تتكرر في الأرجنتين، مما أدى إلى تدهـــور في احتـــياطات الأرجنتين، بالإضافة إلى الإقدام على التخلص من الأسهم والسندات والقيام بسحب العملة الأرجنتينية بمبالغ ضخمة والودائع المصرفية بالدولار الأمريكي.

« ولاســـترجـــاع الـــثقة والتقليـــل من الضغط على البيزو في المضاربات المالية، التزم البـــنك المركـــزي بتنفيذ خطة التحول، ومع ذلك فإن التعامل بالدولار واصل استمراره، كما زادت توقعـــات المســـتثمرين بالنسبة لخفض قيمة العملة في جانفي وفيفري نسبة 1997. وفي الفـــترة ما بين 23 ديسمبر 1994 و31 مارس 1995، فقد البنك المركزي 5.5 بليون دولار أمريكي من إجمالي احتياطه، بسبب تـــحول البيزو وبشكل مرعب ومثير للذعـــر إلى الدولار مـــن جانب القطاع الخاص، وقد مثل هذا النقـــد 5/1 كمية الاحتيـــاطي من السيولة العالمية لـــدى البنك. كما أن حالة الذعر أثرت أيضا على سوق الأسهم، ففي الفترة ما بين 19 و31 ديسمبر 1994، حيث انخفض مؤشر أسهم بورصة إلى 12.4 %، ثم انخفض سنة بعد ذلك إلى 5.4 % في جـــانفي 1995 وواصـــل انخفاضـــه الكبير في فيفري سنة 1995 حتى تـــدهور ووصـــل إلى 25.7 %. (48) » (عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، 2003).

2.3.أسباب الأزمة:

من العوامل الأساسية التي أدت إلى هذه الأزمة، تطبيق الأرجنتين لسياسة ليبرالية مفرطة وتراجع الدولة عن القيام بدورها في الحياة الاقتصادية.

إن هذه السياسة الليبرالية المفرطة، تعني أن الدولة تقوم بإصدار القوانين التي تتماشى مع هـــذه السياســـة، إن هـــذه القوانـــين والتشريعات أدت بطبيعة الحال إلى الكثير من المشاكل الاقتصـــادية والاجتماعـــية حيـــث من جهة حدث تصاعد مفاجئ وقوي للبطالة، فتشجيع الاســـتثمار الأجنبي المباشر الذي يعتمد على معارف وفنون متقدمة جدا. هذا يعني أن العملية

الإنتاجـــية ترتكز على إطارات فنية ذات كفاءة عالية وهو ما لا تتوفر عليه الأرجنتين وبالتالي ستكون هناك شرائح كبيرة خارج العمل.

كذلـــك فإن تقليص دور الدولة في شبكة الأمان الاجتماعي سواء كان مباشر أو غير مباشر، هو بمثابة عبئ تكاليفي على ميزانية الدولة.

من جهة أخرى فمن نتائج السياسات النيوليبرالية، هو أن القروض لعبت دورا كبيرا في إطـــار السياســـة المالية الانكماشية، حيث كانت تكلفة القروض سهلة(من السوق الأمريكية أو بالوساطة)، لكن هناك عوامل ساعدت على ارتفاع تكلفة هذه القروض. فالسياسة النقدية الأمريكية أخذت تتراجع عن منح القروض الميسرة للأرجنتين، أو عن التدخل لصالح الأرجنتين لتقديم القروض وبالتالي أخذت المؤسسات المالية الدولية تصعد من شروطها.

كذلـــك فـــإن سوق رأس المال تأثر كثيرا بالأزمة المالية الآسيوية، مما جعل المضاربين الماليين عندما يتقدم إليهم أي طرف لطلب قرض تكون تكلفته مرتفعة.

إذا مما سبق، الأزمة المالية الأرجنتينية قد جاءت نتيجة لقيام الأزمة المالية المكسيكية والتي أثـــرت بشـــكل كـــبير على اقتصادياتها.من جهة، وتطبيق الأرجنتين لسياسات ليبرالية مفرطة تراجعـــت الدولة على أثرها عن القيام بالعديد من المهام قد أدى في الأخير إلى تفاقم الوضع، حيث كان الاقتصاد الأرجنتيني قبل قيام الأزمة يحتل المراتب الأول بفعل سياسات الحماية التي اتبعها وتدخل الدولة الذي كان له أثر قوي في ذلك.

لكن تخليها فجأة عن هذه السياسة لتحل محلها السياسة النيوليبرالية، التي تحث بالدرجة الأولى على تحرير جميع الأسواق وترك المجال لميكانيزمات السوق، للقيام بعملها ولتصحيح أي اختلالات قد تحدث، قد أدى طبعا إلى قيام هذه الأزمة وبشكل سريع وقوي.

*ومنه نستخلص من دراستنا الأزمات السابقة سواء المكسيكية، الأرجنتينية أو الآسيوية أن نشـــر العولمـــة وتطبيقها لقواعد وفروض النظرية النيوليبرالية، قد أدى إلى أثار خطيرة على الدول النامية وأثبت هشاشة النظام الدولي الجديد، فتراجع الدولة عن القيام بدورها قد عرض الجهـــاز المصرفي لهذه الدول للأزمات ولتدفق رؤوس الأموال القذرة(غسيل الأموال)، وتعرض الـــبلد لهجمـــات المضـــاربين، وإضعاف السيادة الوطنية في أداء دورها في مجال السياسة المالية والنقدية، كما أدت إلى هروب واسع لرؤوس الأموال الوطنية للخارج.

إذا يبدو..« أن البلاد النامية تعاني من وضع غير متكافيء لها في الاقتصاد العالمي، وأن هـــذا الوضع يتدهور فترة بعد أخرى تحت تأثير سرعة اندفاع قطاع العولمة والتحرر المتسارع لاقتصـــاديات هـــذه الـــبلاد، وإدماجها في الاقتصاد العالمي، إن هذا الدمج والتحول المفاجئ والالـــتزام المبكر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي، كانت له نتائج سلبية، وأحيانا مدمرة على اقتصاد البلدان النامية، حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدتها القدرة على حماية صناعتها الوطنية، وأدت إلى ارتفاع تكلفة المعرفة والتكنولوجيا، وتعرضها إلى منافســـة غـــير متكافـــئة مع الواردات الأجنبية، واحتمال استيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، مما سيدفع وذلك هو الأخطر إلى تقليص قـــدرة البلاد النامية على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية (وغيرها من السياسات)، بعـــد أن انتقلـــت عملـــية صـــنع القرارات من مستواها الوطني إلى OMC.(49) » (غازي الصوارني، 2003).

خاتمـــة الفصـــل :

لقـــد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى بروز مرحلة جديدة، حيث انتهت الحرب الباردة، وانتهى نظام القطبية الثنائية وبدأ الترويج لفكرة نظام رأسمالي ترأسه الو.م.أ، كما ظهرت أيضا فكرة التحول من النظام الاشتراكي والاقتصاد الموجه إلى حرية السوق وذلك في إطار الترويج للعولمـــة كما دعيت مختلف دول العالم للالتحاق بهذا النظام، الذي يسير وفقا لقواعد وقوانين ومبادئ النيوليبرالية.

وفي منتصف التسعينات تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، لتشكل بذلك منظمات العولمة (FMI و BM). ولقـــد كـــان كل من FMI و BM مسؤولين عن نظام النقد العالمي وعن حـــركة رؤوس الأمـــوال والاستثمار، ولقد قام كل منها بفرض إصلاح اقتصادي معين على الدول النامية المدينة، وذلك كشرط أساسي في مقابل حصولها على قروض جديدة.

وقبلـــت العديـــد من الدول النامية بذلك، حيث قامت بتنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصـــادية والمالية المعروفة «بسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي»، وذلك بهدف حصولها على تسهيلات مالية واقتصادية تمكنها من القيام بتصحيح الخلل في هياكلها الاقتصادية وعندما أنشأت OMC، قامت العديد من الدول النامية بالانضمام إليها، ودعت هذه المنظمة إلى حرية التجارة فبالنسبة لها التجارة هي المحرك الأساسي لعملية النمو.

وفي نفـــس الوقـــت ســـاعدت العديـــد مـــن الوسائل كالمنظمات العالمية، الظروف الاقتصـــادية... ، على انتشار ثقافة حرية التسوق والترويج للفكر الليبرالي الاقتصادي الجديد، والـــذي يفضـــل عمل آليات السوق على حساب التخطيط والتوجيه المركزي الذي تقوم به الدولة، كما نادوا بحكومة الحد الأدنى وذلك بتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

ومـــن نـــتائج برامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها في كل من الدول الرأسمالية والنامـــية ودول الاتحـــاد الســـوفيتي سابقا وأوروبا الشرقية والتي تعتمد بالدرجة الأولى على السياســـات النيوليبرالية، تراجع في معدل النمو العالمي، ارتفاع في نسبة البطالة، انتشار الفقر، اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وبين الأغنياء والفقراء في البلد الواحد، وذلك بسبب الفـــرق في الدخـــول، في الأجـــور الحقيقـــية، تسريح العمال نتيجة للإفلاسات أو استخدام التكنولوجيا.

أمـــا في الـــبلدان النامـــية والـــدول الاشتراكية سابقا، فقد نتج عن سياسات التثبيت الاقتصـــادي والتكـــيف الهيكـــلي اضـــطرابات اجتماعية وسياسية وفقدانها لدرجة كبيرة من اســـتقلاليتها في قـــرارها الاقتصـــادي، كما تراجع ما يسمى بدولة الرفاه في البلدان الرأسمالية المتقدمة. كما نتج عن موجة التحرير هذه بروز العديد من الأزمات المالية كأزمة جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، أزمة الأرجنتين...، والتي تم التطرق لبعض منها في فصلنا هذا.

قائمة التهميش:

(1) جـــون انكتواليـــت وادريـــان وولدريدج، على أبواب العولمة: إسقاط إيديولوجية الدولة القومية بمدفعية الاقتصاد، ص7. www.asharqalawsat.com

(1) Jaque remacle, omc-mondialisation-Alternatives à la pensée Unique, p2. www.amlwb.be.

(2) Morgan Jamine, Le monde a l'envers de l'économie néolibérale, 2002, p1. www.france.attac.org.

(3) الفكـــر العـــربي مـــن الدخـــول في أطـــر العولمـــة إلى مناهضـــتها، 2003، ص2. www.albayan.co.ae

(4) د.ضـــيـــاء مجـــيد الموســـــوي ، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديـــوان المطبوعـــات الجامعية، 2003، ص30.

(5) د.يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة، إفريقيا الشرق، 1999، ص34.

(6) Bangkok, Une courte histoire du néolibéralisme: vingt ans d'économie de l'élite et amorce de possibilité d'un changement structurel, 1999, p5. www.france.attac.org

(7) د.مـــنير الحمـــش، الجوانـــب الاجتماعـــية للإصـــلاح الاقتصـــادي، 2002، ص6. www.mafhoum.com

(8) ايمـــــانويل وارشـــــتاين، انهـــــيار الهجـــــوم النيوليـــــبيرالي، 2003، ص2. www.spc.benghanton.ed.

(9) د.فـــاروق الأباصـــيري، الدولـــة والقطـــاع الخـــاص في عصر العولمة، 2001، ص1. www.alqualam.clab.ch

(10) د.عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص51.

(11) د.عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001، ص27.

(12) د.عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص52.

(13) د.بثينة حسين، العولمة والجات(التحديات والفرص)، دار الأمين للنشر، ص15.

(14) عصـــام خـــوري، العولمـــة وأثـــرها عـــلى المجـــتمعات في الأرض، ص1. //hem-bredband.net

(15) د.ممـــدوح محمـــود منصور، العولمة (دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد)، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص72.

(16) د.ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص68-69.

(17) مناقشات العولمة، 2001، ص3. www.urfig.org.

(18) د.جوزيف عبد الله، عولمة ماذا ؟كيف؟ لمن ؟، 2004، ص8. www.urfig.org.

(19) د.ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص75.

(20) د.منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص8.

(21) منيف ملحم، البديل، 2003، ص2. www.alhiwaradimocraty.free.fr .

(22) الـــبديل، لا لليـــبرالية الجديـــدة، عالم آخر ممكن..خيار آخر ممكن، 2004، ص4. www.albadil.net .

(23) د.محمـــود العكـــام، عولمـــة الغـــرب:التوصـــيف والمصـــير، 2003، ص4. www.akkam.org.

(24) Bangkok, op.cit, p6.

(25) د.عبد الوهاب حميد رشيد، نقد العولمة، 2003، ص2. www.iraqcp.org.

(26) د.ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص94.

(27) المرجع نفسه، ص ص94-95.

(28) أحمد سعد، عولمة الثراء وفقر العولمة، 2003، ص2. www.annahjaddimocrati.org.

(29) د.محمد الفرجاني حصن، إفريقيا وتحديات العولمة، الدر المصرية اللبنانية،2003،ص41.

(30) د.ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص21.

(31) د.محمد الفرجاني حصن، مرجع سبق ذكره، ص48.

(32) د.عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2000، 2001،ص15.

(33) د.زينـــب حســـين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، دار الجامعة الجديدة، 1999، ص38.

(34) د.عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص24.

(35) د.زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص39.

(36) سيريان دي سيلفا، هل العولمة هي السبب في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، 2001، ص10. www.cipe-egypt.org.

(37) Marie et Sébastien, A propos du développement de la mondialisation financière, 1999, p2. www.france.attac.org.

(38) د.عـــادل أحمـــد حشيش، العـــلاقات الاقتصاديـــة الدولية، دار الجامعـــة الجديـــدة للنشر، 2000، ص ص65-66.

(39) سليمان ناصر، مجلة الباحث (جامعة ورقلة)، العدد الأول، 2002، ص82.

(40) Marini Philippe, Régulation financière et monétaire internationale, Rapport d'information 284 (1999-2000) commission des finances , 2000, p16. www.senat.fr

(41) نهـــال ســـرحان وآخـــرون، تجارب دولية في مواجهة الأزمات المالية ومشاكل سعر الصرف، 2003، ص5. www.cip.gov.eg.

(42) د.عـــبد المطلـــب عبد الحميد، العولمة واقتصـــاديات البنـــوك، الـــدار الجامعيـــــة، 2001، ص277.

(43) Marini Philippe, op.cit, p.p17-18.

(44) د.طـــارق عـــبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، 1999، ص232.

(45) د.عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص281.

(46) د.عـــبد الحكـــيم الشرقاوي، العولمة المالية وامكانات التحكم، دار الفكـــر العـــربي، 2003، ص92.

(47) المرجع نفسه، ص51.

(48) غازي الصواريي، العولمة وطبيعة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل، 2003، ص2. www.rezgar.com.

خطـــة الفصـــل

الفصل الثالث : الاقتصاد الجزائري: بين الليبرالية واحتكار الدولة.

تمهيـــد.

I. الاقتصاد الجزائري ومحاولة الخروج من الأزمة.

1. الأزمة الاقتصادية الجزائرية.
2. التعديل الذاتي.
3. معاملات الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

II. تطبيق النظام الليبرالي في الجزائر.

1. إعادة جدولة الديون الجزائرية.
2. الجزائر و برنامج التعديل الهيكلي.
3. الخصخصة وانسحاب الدولة.

III.الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.

1. تقييم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.
2. انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
3. الجزائر ومشروع الشراكة الأورومتوسطي.

خاتمـــــة الفصـــل.

تمهيد:

لقد شهد العالم تغييرات عميقة في كافة المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية...، إن التحول إلى اقتصاد السوق وتبني العولمة إلى جانب محاولة الجزائر الانضمام إلى OMC يجعل الاقتصاد الوطني الجزائري أمام تحديات ضخمة، وذلك للتأقلم مع كل هذه التطورات، إذ سيتوجب على الاقتصاد الوطني التخلي عن كافة الأساليب القديمة المستخدمة في التسيير، والبحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية، ومحاولة تأهيل الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات التي يعيشها، مما يمكنه من تعظيم مكاسب الانضمام إلىOMC والاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي. لهذه فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: سنحاول التطرق فيه إلى الأزمة الاقتصادية الجزائرية وبدايات التعامل مع FMI.

المبحث الثاني: يدور حول كيفية تطبيق إعادة الجدولة وبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر و آثار ذلك على دور الدولة.

المبحث الثالث: سنقوم فيه بتقييم الاقتصاد الجزائري بعد الإصلاحات وكيفية الانضمام إلى OMC كتحد والشراكة الأورومتوسطية كإستراتيجية مقترحة لمواجهة هذا التحدي.

I.الاقتصاد الجزائري ومحاولة الخروج من الأزمة:

1.الأزمة الاقتصادية الجزائرية:

قبل التطرق إلى الأزمة الاقتصادية الجزائرية، سنحاول أخذ نظرة على الاقتصاد الجزائري قبل ذلك.

1.1. احتكار الدولة:

لقد تميز الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال بالتخلف والتبعية وضعف الاقتصاد، أما بالنسبة للوضع الاجتماعي فانتشر الفقر، الجهل، الأمراض والأوبئة، نقص الإطارات...، كل ذلك أثر سلبا على الإنتاج والتسيير والتنظيم وإنعاش الاقتصاد الجزائري من جديد والذي أصبح شبه مشلول.

ومع حصول الجزائر على الاستقلال، بدأ يتعمق الفكر الاقتصادي الوطني، والذي تمحور حول مشاكل التخلف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي ظهر في كل من ميثاق طرابلس عام 1962 ثم ميثاق الجزائر عام 1964.

لقد واجهت الحكومة في ذلك الوقت وضعا صعبا بسبب ما خلفه الاستعمار، إذ « ورثت الجزائر منظومة إقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي، كانت عام 1962 ما يقرب من 85 % من الصادرات موجهـــة إلى فرنســـا وكانت 80 % من الاستيرادات تأتي من فرنسا. (1)» (أحمد هني، 1991).

ومن بين ما ورثته الجزائر، بعض البنى التحتية، ووسائل النقل والاتصال والموانئ، والتي تم تشييدها بواسطة المال العام، وبالتالي أصبحت للدولة في آخر المطاف.

وهو ما أدى إلى ميلاد نموذج جزائري للتنمية يعتمد بشكل أساسي على المخططات المتتالية:

- المخطط التجريبي: (1967– 1969).
- المخطط الرباعي الأول: (1970-1973).
- المخطط الرباعي الثاني: (1974– 1977).
- المخطط الخماسي الأول: (1980– 1984).
- المخطط الخماسي الثاني: (1988– 1989).

وتدور كافة هذه المخططات حول كيفية إنجاز سياسة استثمارية متناسقة تساعد على استرجاع سيادة الدولة، ووضع جهاز إداري فعال، لقد أعطى هذا النموذج الاقتصادي دور مركزي للدولة في تحقيق عملية التنمية، كما تضمن ضرورة تطوير وتحسين القطاع الصناعي العمومي، إذ اعتبرت الصناعة آنذاك بمثابة الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها الوصول إلى اقتصاد مستقل وأكثر تطور.

وبالفعل قامت الدولة بعمليات تجديد للهياكل وإنشاء وحدات جديدة، كما أقامت العديد من المنشآت الضخمة، مما دعم من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

لقد أصبح للقطاع العام خلال فترة الستينات والسبعينات دور جوهري في عمليات التنمية، وذلك بفعل الظروف التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال ولكونه الوسيلة الوحيدة لإدارة معظم المؤسسات التي استولت عليها من القطاع الخاص الأجنبي.

وخلال السبعينات أصبح القطاع العمومي أكثر تطورا وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي استخدمت الدولة هذه الإيرادات في إنشاء بنية تحتية ولتمويل مشاريع التنمية.

لقد كان لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي دور إيجابي، حيث تمكنت من الحصول على معدل استثمار مرتفع بالرغم من ندرة الأموال، والادخار الوطني الضعيف، كما تمكنت الدولة من السيطرة على الأسعار، والحفاظ على القدرة الشرائية، وتوفير فرص الشغل وتحسين معدلات التبادل، والتقليل من الأمراض والأوبئة لتوفر الطب المجاني.

ونظرا لضخامة النفقات التي قامت بها الدولة لتمويل مختلف النشاطات، تحتم عليها اللجوء إلى الخارج للاستدانة، أيضا فإن عبء الاستثمارات النفطية قد قلل من الاعتمادات بالنسبة للقطاعات الأخرى.كما نتج عن محاولة تقويم المحروقات آثار عكسية على المجالات الأخرى كالقلة في التطور، ندرة في أسواق السلع بفعل الضغط على ميزان المدفوعات والذي أدى بدوره إلى فرض احتكار الدولة على التجارة الخارجية وتحكيمها في الشبكات التجارية.

إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية في أواخر السبعينات (1978) قد قضى على الوسطاء الخواص، كما قامت الدولة باحتكار ميدان التسويق، إذ قامت بتوسيع وتعزيز هياكل الدولة في هذا المجال، كما تم إنشاء شركات وطنية تحتكر تسويق منتوج معين، وشركة وطنية للأروقة وتعاونيات فلاحية، ومما عزز احتكارها لهذا المجال تحكمها لوسائل النقل المختلفة، كما كانت تحتكر إنتاج واستيراد وتسويق وسائل النقل المختلفة. لقد تميزت هذه المرحلة بارتفاع

التكاليف ومردود ضعيف للقطاع العام، خاصة مع بداية الثمانينات ويمكن إرجاع ذلك لعدة أساليب:

1. اختيار التكنولوجية عالية التقنية غير الملائمة لواقع الاقتصاد الجزائري.
2. انعدام الكفاءات البشرية اللازمة للتحكم في التكنولوجيات.
3. زيادة الاستثمارات ذات العائد المؤجل.
4. حدوث تفاوت بين الأجور والإنتاجية في معظم المؤسسات العمومية.

وهكذا فإن المؤسسات العمومية عوضا أن تكون ممولا لخزينة الدولة، فقد أصبحت عبئا ثقيلا عليها.

2.1. أزمة 1986:

تعتبر الأزمة الاقتصادية الجزائرية أزمة عميقة وشاملة لجميع المجالات، حيث يعتبرها البعض أزمة سياسية ويعتبرها البعض الآخر أزمة إقتصادية واجتماعية، كما يعتبرها بعض المفكرين أزمة فكر. لكن بالرغم من تضارب الآراء إلا أنها تجتمع على أن هذه الأزمة عميقة، وقد أخذت في الاتساع وبدأت تظهر ملامحها منذ عام 1986، إذ تميزت هذه الفترة بانخفاض معدلات النمو والناتج الداخلي الخام، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول وتقلص الاستثمارات، مما نتج عنه انخفاض عدد الوحدات الإنتاجية وتقلص حجمها وبالتالي انخفاض الإنتاج. ويمكن تلخيص بعض ملامح هذه الأزمة في النقاط التالية:

* بالنظر إلى الإجماليات الاقتصادية الكلية، يتضح أن الاقتصاد الجزائري ومنذ منتصف الثمانينات يعيش فترة انكماش، فبالنظر إلى الجدول التالي والذي يوضح واقع الاقتصاد الجزائري انطلاقا من بعض الإجماليات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الخام، الناتج الوطني الخام، الاستهلاك الفردي وهذا خلال الفترة مابين 1984 – 1993.

جدول رقـــــــــم(4)

تطور معدلات نمو بعض الإجماليات للاقتصاد الجزائري مابين 1984 – 1993

الإجماليات / السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنتاج المحلي الخام	الناتج الوطني لكل فرد	الاستهلاك لكل فرد
1984	5.6	4.9	1.9	2.0
1985	5.6	8.6	2.4	2.1
1986	0.2-	7.2-	3.5-	2.4-
1988	1.9-	5.1-	5.8-	9.8-
1990	1.3-	7.4-	3.8-	4.9-
1993	1.9-	5-	3.5-	6.2-

المصدر: عماري عمار، الاقتصاد الجزائري (الماضي القريب واستشراف المستقبل)، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة منتوري قسنطينة)، 2000، ص197.

نلاحظ من الجدول أن معدل نمو الناتج المحلي الخام سالب منذ سنة 1986 حتى 1993 حيث تراوحت ما بين: -7.2 %، -5.1 %، -7.4 %، -5 % خلال السنوات 1986، 1988، 1990، 1993.

انخفاض الدخل الوطني الخام بـــ -3.5 %، -5.8 %، -3.8 %، -3.5 % وهذا خلال نفس السنوات.

أما بالنسبة للاستهلاك الوطني فقد سجل هو الآخر عجزا من -2.4 %، -9.8 %، -4.9 %، -6.2 % بالنسبة لنفس السنوات.

* وجود عجز في ميزانية الدولة«...تمثل في 9 % من الناتج المحلي الخام سنة 1984 و11.8 % سنة 1986 و15.9 %عام 1993...(2) » (عماري عمار، 2000).

* أما معدلات التضخم فقد شهدت ارتفاع ملحوظ والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقـــــــــم(5)

تغيرات معدلات التضخم خلال (1984 – 1993).

السنة	1984	1988	1990	1991	1992	1993
التضخم	8.2	12.4	5.9	16.6	31.8	21

المصـــدر: أحمـــد محمودي، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصـــاد الجزائـــري، الملـــتقى الوطـــني الأول: المؤسســـة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديـــد، 2003، ص187.

*فمن 8.2 % سنة 1984، 12.4 % سنة 1988 إلى غاية 21 % سنة 1993.

لقد اتخذت الحكومة الجزائرية في ذلك الوقت، عدة إجراءات وذلك لعلاج أو للحد من هذه الصعوبات والاختلالات ومن بين هذه الإجراءات ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية سواء كانت ذاتية أو مدعومة من قبل كل من FMI وBM.

2.التعديل الذاتي:

لقد عانى الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات من صعوبات واختلالات عديدة، حيث كانت هذه الحقبة جد صعبة مما استدعى ضرورة قيام الدولة بإصلاحات ذاتية في مختلف القطاعات الاقتصادية، ذلك أن المسؤولين قد توصلوا في نهاية الأمر إلى نتائج يمكن تلخيصها في نقطتين هما:

- وجود صعوبة في تسيير الشركات الوطنية إذ أصبحت تشكل دولة داخل دولة.
- ضرورة تشجيع القطاع الخاص ونشر جو المنافسة.

لقد مرت المؤسسات الجزائرية خلال هذه الفترة بمرحلتين:

1.2. إعادة الهيكلة العضوية والمالية:

تهدف إعادة الهيكلة العضوية والمالية إلى تفكيك الشركات الوطنية كبيرة الحجم ومتعددة المهام إلى مؤسسات صغيرة، حيث «...كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة أما المؤسسات الجهوية والمحلية فبلغت 526 مؤسسة وكان العمل المستهدف تقسيمها إلى 145 مؤسسة بالنسبة للأولى و1200 مؤسســـة بالنسبة للثانيـــة.(3) » (بومدين رحيمـــة، 2002).

كما تهدف أيضا عملية إعادة الهيكلة إلى التحكم في أداة الإنتاج، نشر لا مركزية القرار وبالتالي نشر روح الإبداع والمبادرة، البحث عن التكامل بين المؤسسات، توزيع الأنشطة بكيفية متوازية عبر التراب الوطني وأخيرا إيجاد وحدات صغيرة سهلة التسيير والتقييم.

« ومن اجل إدراك معنى أو مفهوم إعادة الهيكلة ورسم تطورها، لا بد من العودة إلى أصل تكونها انطلاقا من أولى القرارات إلى تطبيقها، إذ قامت لجنة خاصة في نوفمبر1979 بدراسة اللامركزية اعتمـــادا على الجهود المبذولة لإعـــادة التنظيم الداخلي لكبريات المؤسسات العموميـــة مثل SONATRACH، SNS، SONACOM، والتي تشمل أقساما عديدة. (4) » (Chettab Nadia, 2002).

لكن بالرغم من هذه الإصلاحات فإن المؤسسات العمومية الاقتصادية واجهتها العديد من الصعوبات بعد عملية إعادة الهيكلة، نذكر منها:

1. إن تجزئة وظائف المؤسسة أدى إلى عدم الارتباط والتكامل بين المؤسسات.
2. وجود نقص كبير في الإطارات والتقنيين ذوي الكفاءة العالية.
3. ظهور العديد من النزاعات نتيجة تقسيم الهياكل والأجهزة، النقل والتخزين.
4. إن الأحكام القانونية والتنظيمية ثقيلة وغير متكيفة مع الواقع ومعرقلة، تحتمل تفسيرات مختلفة.

لكن يمكن القول أن هذه الإصلاحات لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بل أدت إلى فوضى في التسيير وفي نفس الوقت لم تعطى الفرصة للمؤسسات لتشجيع روح الإبداع والمبادرة، الشيء الذي ساهم في عدم اهتمام المسيرين كي يصبحوا مسؤولين عن مؤسساتهم.

هنا بدأ الحديث فعليا عن استقلالية المؤسسات بعد سنة 1988، وتم وضع المعايير اللازمة عن كيفية ووقت الدخول إلى مرحلة الاستقلالية.

2.2. استقلالية المؤسسات:

لقد تعرضت المؤسسة الجزائرية في نهاية الثمانينات إلى خسائر متزايدة، إذ أن الأزمة التي عاشها الاقتصاد الجزائري سنة 1986، نتيجة انخفاض أسعار النفط وتدهور قيمة الدولار الأمريكي هذا بالإضافة إلى « انخفاض عوائدنا من العملة الصعبة إبتداءا من 1986 بحوالي56%

أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية في سنة 1988 إلى 65 % مما كانت عليه في 1985 و25 % أقل مما كانت عليه في 1987...(5) » (لوصيف زين الدين، 2002).

ونتيجة لهذه الظروف، فإنه في جانفي 1988 صدرت القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية. بعد دراسة مشاريع وقوانين حددت الحكومة شروطها ومخططاتها وذلك استعدادا للتوجه إلى اقتصاد السوق «...كما أعطيت استقلالية للبنوك في تسييرها وذلك من خلال قانون بنكي جديد يلزم المؤسسات المالية بأن تكون فعالة وذلك بجمع الأموال المودعة من الادخار، وتسيير القروض بصفة عقلانية...(6) » (عطاري إبراهيم ورتيمي الفضيل،2002).

وتهدف الاستقلالية إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة بعدما كان ينظر إليها على أنها امتداد للمصالح المركزية، وإدخال آليات السوق على المؤسسات وإعطاءها الحرية من أجل التكيف مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، واستخدام مقاييس التسيير السليم وتحرير قدرات الموارد البشرية، وذلك من أجل الاستخدام العقلاني للإمكانيات والموارد المتاحة، وبالتالي التوصل إلى التسيير الناجح وتحقيق أرباح صافية لسد حاجات الاستثمار والاستهلاك مع توسيع قدرات التصدير.

لكن في الواقع لقد واجهت هذه الإصلاحات صعوبات ومشاكل كثيرة عند تطبيقها من أبرزها:

1.غياب تصور سليم لكيفية الانتقال من اقتصاد مسير بشكل إداري ومركزي إلى اقتصاد يعمل وفق آليات السوق والمنافسة، هذا أدى إلى بقاء نفس السلوكيات التي كانت موجودة في السابق كالبيروقراطية...

2.وجود صعوبة في التحكم في مؤسسات القطاع العام.

3.وجود تبعية مستمرة للسوق الخارجية، مما أدى إلى نشر القلق بين المتعاملين الاقتصاديين.

وبالتالي نستطيع القول هنا أن هذه الإصلاحات كانت ذات نتائج محدودة، وقد زادت الوضع السياسي والأمني والاقتصادي سوءا بالإضافة إلى غياب الاستقرار الحكومي، وهو ما

أثبت فشل التصحيح الذاتي الذي تبنته الجزائر، و لم يبقى أمام الحكومة في ذلك الوقت سوى اللجوء إلى مؤسسات بريتن وودز والقبول بالمساعدات التي يقدمها كل من FMI وBM.

3.معاملات الجزائر مع صندوق النقد الدولي (FMI):

مرت التجربة الجزائرية بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات النقدية والمالية الدولية بالمراحل التالية:

1.3.اتفاق الإستعدادي الائتماني الأول: (30 ماي 1989)

لقد بدأ دورFMI يتعاظم بالنسبة لعلاقته مع الجزائر في أواخر الثمانينات، ذلك أنها استخدمت القسط الاحتياطي بـــ FMI في نهاية 1988 نتيجة الأوضاع الصعبة التي عاشها الاقتصاد الجزائري، استغلت أيضا الأقساط الأربعة للقرض والتي يمثل كل منها 25 % من حصة الدولة العضو في FMI، وفي المقابل يقبل هذا الأخير تقديم أول قسط عندما يظهر البلد العضو تعاونه وقبوله من أجل بذل مجهودات لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، ويكون أول قسط أقل من القرض ويمثل 25 % كما ذكرنا سابقا، أما القسط الأكبر من حجم حصة الدولة العضو فإن FMI يوافق على تقديمها في إطار ما يسمى باتفاق التثبيت والذي يخصص مدة 18 شهرا لإنجاز السياسة الاقتصادية المتفق عليها وهذا ما يطلق عليه بالإنفاق الإستعدادي الائتماني(Stand-by).

«...لقد لجأت الجزائر إلى FMI للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار اتفاق التثبيت في ماي 1989 وبالفعل وافق FMI على تقديم 155.7 مليون وحده حقوق سحب خاصة والتي استخدمت كليا في 30 ماي 1990.(7) » (الهادي الخالدي، 1996)، والتزمت الحكومة في المقابل بتنفيذ الشروط التي نوجزها في النقاط التالية:

1.ضرورة تحرير الأسعار.

2.محاولة تقليص العجز الموجود في الميزانية.

3.تعديل سعر الصّرف وإتباع سياسة نقدية أكثر حذرًا.

2.3.اتفاق الإستعدادي الائتماني الثاني: (3 جوان 1991)

نظرا لعدم تحسن الظروف الاقتصادية بعد تطبيق الاتفاق الإستعدادي الائتماني الأول, لجأت الحكومة الجزائرية مرة ثانية إلى FMI «...حيث تم التوقيع على الاتفاق الثاني في

3 جوان 1991, والذي يقدّم بموجبه FMI. قرضا مقداره 400 مليون دولار يتم استهلاكه على أربع دفعات. وأبرمت أيضا في نفس الوقت اتفاقا مع BM تتحصل بموجبه على قرض تصحيح بقيمة 350 مليون دولار يخصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية... (8) » (بن ناصر عيسى، 2002).

وفي 27 أفريل 1991 قامت الحكومة بتحرير رسالة قصد, تضمنت عدة إصلاحات تهدف بالدرجة الأولى إلى:

1.التقليص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومحاولة تحقيق النمو الاقتصادي.

2.محاولة ضبط أسعار مختلف السلع و الخدمات وكذلك أسعار الصّرف بهدف ترشيد الاستهلاك والادخار.

3.تحرير التجارة الخارجية.

وقد حاولت الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال عدة إجراءات شملت كل من المؤسسات والسياسة الاقتصادية، كارتفاع الأسعار بسبب انخفاض قيمة الدينار, ومحاولة تقليص اليد العاملة, وتشجيع الإستثمارالأجنبي على العمل في الجزائر خاصة في ميدان المحروقات.

وفي 30 سبتمبر 1991 قامت الحكومة الجزائرية بتحرير رسالة قصد أخرى، تضمنت ضرورة تحرير الأسعار لتقليص العجز في الميزانية وهذا لا يتحقق إلا برفع الدعم عن كافة السلع والخدمات بما فيها الضرورية منها. لكن في الواقع لم تطبق ذلك بسبب الظروف السياسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت, بل اتخذت إجراءات مخالفة لما اشترطه FMI كالقيام برفع الحد الأدنى للأجور إلى 7000 دج، وسن شبكة اجتماعية للعائلات وذلك كمحاولة للتخفيف من حدّة المشاكل الاجتماعية, مما زاد من أعباء الدولة ودفع بـــFMIإلى تقديم القسط الرابع للاتفاق والمقدر بحوالي 75 مليون وحدة سحب خاصة.

II.تطبيق النظام الليبرالي في الجزائر:

1. إعادة جدولة الديون الجزائرية:

لقد استعانت الجزائر وللمرة الثالثة بـــ (FMI) بعد اتفاقي الاستعداد الائتماني، وذلك لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وللتخفيف من حدة الأزمة التي تعاني منها، ولكن قبل استعراض أهم ما جاء بهذا الاتفاق (Stand-by3)، يجدر بنا معرفة أهم الظروف التي أدت إلى تضخم المديونية؟.

1.1. المديونية الجزائرية وأزمة 1986:

لقد تشكلت المديونية الجزائرية في عشرية السبعينات، وهي المرحلة التي شهدت حركة مكثفة للتصنيع والتنمية، وازداد عبء المديونية خلال النصف الثاني من الثمانينات، وفيما يلي جدول يوضح تطور المديونية الجزائرية للفترة الممتدة ما بين 1970 – 1998.

جدول رقـــــم(6): يوضح تطور المديونية الجزائرية خلال الفترة (1970 – 1998)

السنة	مخزون الدين (1)	تسديد أصل الدين (2)	خدمة المديونية (3)	إجمالي الصادرات (4)	% 4/1	% 4/3
1970	940	35	45	1.340	70	3.4
1980	19.365	2.529	4.041	14.963	139	27.3
1985	18.374	3.504	5.041	03.070	150	35.8
1990	27.858	6.779	8.804	13.780	202	؟
1991	28.199	7.220	9.168	13.206	213	69.4
1992	26.813	7.202	9.303	13.067	205	71.2
1993	25.757	7.362	9.146	11.894	217	76.9
1994	26.000	3.130	4.520			47.1
1995	31.600	2.474	4.244			38.8
1996	32.000	2.025	4.278			30.9
1997	31.222	2.354	4.465			30.3
1998	–	3.205	5.180			47.5

المصـــدر: المجلـــس الاقتصـــادي والاجتماعي، المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط –عائق التنمية الأورومتوسطية–الدورة العامة الخامسة عشرة، 2000، ص52.

ففي 1986 انخفضت إيرادات الجزائر الخارجية نتيجة انهيار أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، كما تراجعت أيضا إحتياطات الصرف، وبالتالي«...نظرا لتحفظ البنوك الدولية على منح قروض جديدة ، كان على الجزائر أن تحشد قروضا تجارية لضمان أي استيراد، وذلك حتى لا تستهلك أكثر إحتياطاتها من الصرف المتدنية، وبما أن الجزائر كانت في حاجة إلى استيراد كل التجهيزات والمواد شبه المصنعة والجاهزة والسلع ذات الاستهلاك الواسع، لجأت إلى قروض لا تتعدى مدتها 18 شهرا بالنسبة للسلع الاستهلاكية.(9) » (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2000).

في نفس الوقت تجدر الإشارة إلى أن مداخيل الصادرات الجزائرية قد تعرضت لانخفاض كبير، «...من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى حوالي 7 مليار دولار سنة 1986، و9.5 مليار دولار سنة 1989.(10) » (بن ناصر عيسى، 2002).

كما ازداد لجوء الجزائر إلى القروض الخارجية في نهاية الثمانينات، وقد تزامن تراكم الديون مع تسارع وتيرة تسديد أصل الدين، حيث«..أصبح الأمد المقوم لتسديد الديون الذي كان في 1986 محدد بـ 9 سنوات لا يتجاوز 3 سنوات في عام 1989، وهكذا فإن 75 % من الديون الخارجية أصبحت واجبة التسديد في الفترة ما بين عامي 1990، 1993 ...(11) » (بوخاوة إسماعيل، 2001)،كما ارتفعت أيضا فوائد الديون بسرعة أكثر من أصل الدين وهنا انغلق فخ المديونية على الجزائر.

2.1. إعادة هيكلة الديون: (1991 – 1992)

لقد أدت المديونية إلى اختناق البلاد، حيث أصبحت منذ 1991 تخصص حوالي 21 % من ناتجها الوطني الإجمالي لتسديد خدمة الدين. لكن وبالرغم من كل الصعوبات التي تلقتها الجزائر عند سعيها لتوفير السيولة، إلا أنها رفضت القيام بعملية إعادة الجدولة لديونها، بل فضلت البحث عن تمويل مسبق للمحروقات وصيغ تعامل صعبة التنفيذ.

« فطلبت من إيطاليا من جهة ومن القرض ومن الليوني من جهة أخرى، إعادة هيكلة مبلغ إجمالي من الديون قدره 2.352 مليار دولار وهذه المبادرة شاذة وتنطوي على مخاطر. (12) » (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2000)

أما إيطاليا فقد طالبت في مقابل ذلك بضمانات صعبة التنفيذ، بخصوص تسديد الفوائد المستحقة على القروض التي يتم إعادة هيكلتها، في حين القرض الليبي فشل في إعداد مشروع بمشاركة بعض البنوك الدائنة للجزائر، مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري.

«...لقد وجدت الجزائر نفسها سنة 1993، عاجزة عن أداء التزاماتها تجاه الديون الخارجية، حيث ظهرت ضرورة إعادة جدولة ديونها الخارجية التي ارتفعت إلى حد سنة 1993 إلى25.7 مليار دولار أمريكي. (13) » (عماري عمار، 2000).

3.1.إعادة الجدولة:

لجأت الجزائر للمرة الثالثة لطلب مساعدات من FMI، وذلك من أجل تدعيم وضعها الاقتصادي ومواصلة الإصلاحات، من خلال برنامج الاستقرار الأول المتفق علية معFMI في (أفريل 1994– مارس 1995) وبرنامج للتصحيح الهيكلي (أفريل 1995 – مارس 1997)، ومن بين الإختلالات التي تساهم في عرقلة عملية إعادة التوازن الداخلي والخارجي نذكر النقاط التالية:

1.الإختلالات المالية الداخلية والمتمثلة في عجز الخزينة العمومية.

2.انخفاض حصيلة عائدات المحروقات سنة 1993 والذي يمثل 95 % من حصيلة الصادرات الشيء الذي أثر سلبا على الاقتصاد الوطني ككل.

3.ارتفاع عبء خدمة الدين والذي بلغ معدلة 86 % سنة 1993 بعد أن كان 76 % في 1992، مما أثر على عائدات الصادرات.

كل هذه الصعوبات مجتمعة كانت عائقا حال دون تحقيق النمو وتخطي الأزمة وهو ما كان دافعا للجزائر للجوء إلى FMI من اجل تطبيق برنامج للاستقرار الاقتصادي يعرف باتفاق ستاند باي (أفريل 1994 – مارس 1995).

وتم تحرير رسالة القصد التي تضم الخطوط العريضة للإستراتيجية الاقتصادية الجديدة والتي كانت تهدف إلى التحول إلى اقتصاد السوق الحر وتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وتضمنت هذه الإستراتيجية عدة نقاط «...كاسترجاع النمو الاقتصادي، والتحكم في البطالة عن طريق اختيار القطاعات ذات الأولوية كالسكن والصناعات الصغيرة

والمتوسطة والتحكم في التضخم وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية... (14) » (بن ناصر عيسى، 2002).

وللتوصل إلى النتائج المرغوب فيها يتعين على الدولة تنفيذ مجموعة الشروط منها:

1.تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الأساسية ماعدا ثلاثة منتجات أساسية (الفرينة، السميد، الحليب).

2.تحرير التجارة الخارجية.

3.تخفيض سعر الصرف «...فقد بلغ التصحيح صرف 36 دينار مقابل دولار واحد في سنة 1994...(15) » (الهادي الخالدي، 1996)

وقد صاحب تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي إعادة جدولة الديون العمومية والخاصة لسنتي 1994 و 1995، إذ أن الجزائر في 1994 وجدت صعوبة في تسديد ديونها وبالتالي توقفت عن الدفع، حيث «...وصلت سنة 1994 نسبة 11.4 % من إيرادات الصادرات...(16) » (بقة الشريف ومحمد بوزهرة، 2001).

وبالتالي فقد تم فصل الجدال القائم ما بين أنصار الجدولة وأنصار إعادة تحويل الديون والذي استمر مدة 5 سنوات ما بين 1988 و1993، وأصبحت إعادة جدولة الديون الخارجية ضرورة لا مناص منها.

« تمت عملية إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في شهر ماي 1994 بعد إبرام اتفاق "Stand-by" لمدة سنة مع FMI، تم بموجبه إعادة جدولة 4.4 مليار دولار على مدى 16 سنة، منها 4 سنوات إعفاء من دفع خدمة الديون، أي أنه لا يستأنف دفع خدمة الديون المعاد جدولتها إلا إبتداءا من شهر ماي 1998، وفي ماي 1995 استفادت الجزائر من تسهيل FMI المحدد بمبلغ يقدر بحوالي 5.5 مليار دولار في صورة دعم استثنائي لمدة 3 سنوات، تقدمت الجزائر في شهر جويلية سنة 1995 للمرة الثانية أمام نادي باريس ولأول مرة أمام نادي لندن قصد إعادة جدولة ديونها الخاصة، وبلغت مبالغ الديون المعاد جدولتها في إطار الاتفاقيتين 7 ملايير و 3.2 مليار دولار على التوالي وعليه قدرت المبالغ الكلية التي أعيدت جدولتها بـــ 14.6 مليار دولار، ويصل هذا الرقم إلى 20 مليار دولار إذ أضيف له التمويلات الاستثنائية المقدمة من طرف الهيئات المتعددة الأطراف.(17) » (شعوبي محمود فوزي، كماسي

محمد الأمين، 2003). وفي مايلي جدول يبين تطورات الديون الخارجية قبل وبعد إعادة الجدولة بالإضافة إلى إحتياطات الصرف.

جدول رقـــــم(7)

تطورات الديون الخارجية وإحتياطات الصرف – بمليار دولار–

السنة / الدين	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون خارجية	25.724	29.65	31.32	32.09	31.2	–
تعبئة قروض خارجية جديدة	5.2	3.9	1.9	–	–	–
نسبة فوائد الديون الخارجية قبل إعادة الجدولة	86	95.9	84	–	–	–
نسبة فوائد الديون الخارجية بعد إعادة الجدولة	–	47	42	29	32	47.1
الاحتياطي الخام	1.5	2.640	2.009	4.5	8	6.7
الاحتياطي الخام خلال شهر من الواردات	%1.9	2.98 %	2.19 %	%4.5	%9	%7

المصدر: بقة الشريف، محمد بوزهرة، بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة(حالة الجزائر)، الملتقى الدولي العلمي الأول: العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية المركز الجامعي سكيكدة، 2001، ص359.

نلاحظ من الجدول أن ديوننا الخارجية في عام 1994 بلغت حوالي 29.48 مليار دولار أمريكي، بينما في عام 1996 بلغت حوالي 32.09 مليار دولار أمريكي، وفي عام 1997 حوالي 31.22 مليار دولار أمريكي.

ويعود هذا الانخفاض إلى اللجوء الحذر لتجنيد قروض جديدة وبالتالي فإن الديون الخارجية لم تشهد إرتفاعا كبيرا. أما فوائد الديون بعد عملية إعادة الجدولة لم تتجاوز 30.7 % في 1997 وكانت تبلغ 95.7 % في جانفي 1994 أي قبل إعادة الجدولة، مع العلم

أنها ارتفعت من جديد بما قيمته 46 % في 1998 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول مابين 1997 و1998.

2.الجزائر وبرنامج التعديل الهيكلي:

لقد جاء برنامج التعديل الهيكلي للقضاء على الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وتعميق إجراءات الاستقرار وتبني آليات اقتصاد السُّوق. وقد شرع في تطبيق هذا البرنامج منذ أفريل 1995 إلى مارس 1998، ومن بين الإجراءات التي نص عليها:

1.2.السياسة النقدية والمالية:

بالنسبة للسياسة المالية فقد كان يهدف هذا البرنامج إلى تقليص العجز الموجود في الميزانية، بالضغط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية لزيادة الإيرادات والتقليص من النفقات، فإلغاء إعانات الاستهلاك مثلا سيخفض من الطلب مما يساهم في ترشيد الاستهلاك.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل تحسين الإيرادات قامت الحكومة بتوسيع الرسم على القيمة المضافة ورفع العائد الضريبي، الكفاح ضد التهرب والغش الضريبي، وتنمية القروض من السوق المالي وذلك لتجنب التمويل التضخمي، في حين من أجل تقليص النفقات فيتم الضغط على النفقات الجارية كتلك المتعلقة بالتجهيز والمرتبات والأجور لكونها تشكل القسم الأكبر من النفقات الجارية ويتم ذلك عن طريق التحكم في مناصب الشغل وعدد العمال وتثبيت الأجور، أيضا إلغاء الدعم عن المواد الأساسية من أجل عقلنة النفقات الحكومية.

ولتحقيق كل هذه الأهداف تم وضع حد أعلى لكل منها لا يجب تجاوزه، «...فمبالغ إعانات الأسعار التي كانت تستوعب 4.9 % من الناتج الداخلي الإجمالي، سقفت فقط إلى 0.8 % سنة 1996 على أمل أن تصل إلى 0.6 % فقط خلال السنة الأخيرة من الاتفاق, وهذا للقضاء على العجز وإيصال فائض الميزانية إلى 0.6 % قبل السنة الأخيرة من الاتفاق. وهذا حسب المجلة الثانية للبرنامج التي يصدرها FMI. وقد توقعت المجلة الثالثة للبرنامج الوصول إلى 2.7 % لتلك السنة.(18) » (محمد راتول، 2001).

إن الفائض الناتج عن تخفيض الأجور, من شأنه أن يؤدي إلى دعم الدينار عن طريق خفض الطلب ويمكن توجيهه لتمويل عمليات إعادة الهيكلة للمؤسسات و البنوك, أما على المدى المتوسط فيوجه لتسديد خدمات الديون.

أما بالنسبة للسياسة النقدية, فتهدف بالدرجة الأولى إلى دعم سعر الصّرف الجديد للدينار والحد من التضخم عن طريق إعادة تخصيص الموارد لصالح الأعوان الاقتصاديون وذلك «...عن طريق تقليص معدل التوسع النقدي (M2) بمعدل 14 % خلال مدة تنفيذ برنامج الاستقرار(مقارنة بـــ21 % سنة 1993)...(19) » (الهادي الخالدي، 1996)، مما يساعد على تقليص العجز في الخزينة من الناتج الداخلي الإجمالي. وقد تم رفع معدل الفائدة لتيسير ذلك.

من جانب آخر نصّ البرنامج على ضرورة تطوير السّوق النقدي، وتحسين أدوات السياسة النقدية وترقية النظام المصرفي، وتشجيع إنشاء البنوك والهيئات المالية التجارية الخاصة بتنشيط المنافسة في النظام المصرفي، ونمو فعالية إجراءات الوساطة المالية.كذلك تم إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لتشجيع وتحفيز الأشخاص على الادخار، وفي نفس الوقت تضمنت هذه السياسة ضرورة وضع نظام تأمين للودائع لحماية بنوك الودائع .

2.2. تحرير التجارة:

لقد كانت التجارة الخارجية حكرا على الدولة منذ الاستقلال, وقد هدفت من وراء ذلك إلى دعم استقلال الاقتصاد الوطني، وترقية الصادرات وتنويعها، وتأمين مختلف احتياجات المواطنين..., لكن هذه السياسة الاحتكارية للتجارة الخارجية لم تدم طويلا خاصة بعد أن دخلت الجزائر في أزمة إقتصادية حادة سنة 1986 بسبب انخفاض سعر البترول .

إن هذا قد دفع الجزائر إلى القيام بإصلاحات لهذا القطاع, وبالتالي «...تعود بوادر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر إلى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الفائت، في زحمة ما يسمى بالجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية (1989-1993)، لكن الانطلاقة الفعلية والجادة لهذه العملية كانت إبتداءاً من سنة 1994، عندما تبنت الجزائر برنامج التثبيت الاقتصادي الكلي في إطار اتفاق معFMI، حول إعادة جدولة الديون الخارجية، ثم تواصلت هذه العملية في البرنامج الموالي, أي برنامج التعديل الهيكلي.(20) » (مولى عبد الله، 2001).

وفي هذا الصّدد تم تخفيض التعريفة الجمركية بشكل مستمر منذ 1992، ثم إلغاء الحواجز غير التعريفية إبتداءاً من عام 1995، واستكمال عملية تفكيك احتكار الدولة للتجارة الخارجية, وذلك بإلغاء تراخيص الإستيراد، وهو ما سمح للمستوردين للحصول على ما

يحتاجونه من العملة الصعبة واستيراد كل المواد ماعدا تلك الممنوعة منها, وقد ألغيت قائمة هذه المواد مع نهاية 1994.

لقد أصبح نظام التجارة الجزائري خال من كل القيود حيث قامت السلطات أيضا«...بخفض معدل التعريفة الجمركية القصوى من 60 % إلى 45 %...(21) » (أحمد محمودي، 2003)، كما تم تحرير مدفوعات السياحة مع نهاية 1997، كما يتم التحضير حاليا للانضمام إلىOMC.

3.2.تحرير الأسعار:

تعتبر الأسعار الأداة الأساسية في قيادة الاقتصاد الوطني، لهذا فإن برنامج التعديل الهيكلي قد تضمن إجراءات خاصة باتجاه تحرير الأسعار. لقد ساد نظام الإعانات المعمم قبل 1994، حيث وصلت نسبته حوالي 5 % من الناتج الداخلي الإجمالي مما أدى إلى تراكم المخزون الموجه للمضاربة، وندرة السلع المدعمة وظهور السوق الموازي، وفي الأخير طبعا يتم بيع المنتج إلى المستهلك ولكن بسعره الحقيقي وربما أكثر، وهذا يعني أن تجار السوق الموازي هم المستفيدين الأصليين من إعانات الاستهلاك، حيث يحصلون على فارق السعر بين السعر المدعم والحقيقي وهذا في أغلب الأحيان.

لكن منذ 1994 بدأت عملية تحرير الأسعار ورفع الدعم حيث تم تحرير كل السلع الفلاحية، الوسيطة، ومواد البناء، ومراقبة أسعار التجزئة لمعظم السلع والخدمات، كما تم إلغاء هوامش الربح المتعلقة بها، وللعلم لقد تم استثناء عدد قليل جدا من المنتجات الأساسية (مواد غذائية، طاقة، نقل عمومي) من عملية الدعم، لكن هذه الإعانات تم رفع الدعم عنها بعد سنتين كما هو مسطر وهذا لتغطية تكاليف الإنتاج «...وهكذا فبين سنتي 1994 و1996 فإن أسعار المنتجات الغذائية والبترولية التي كانت مدعمة، ارتفعت بما يقارب 200 % في المتوسط لتتماشى مع الأسعار العالمية...(22) » (محمد راتول، 2001). مما أثر سلبا على المجتمع وبالمقابل قامت السلطات بإنشاء نظام تعويضات للحماية الاجتماعية منذ 1992، ونظراً للتكاليف التي تكبدتها الخزينة أستبدل ببرنامج آخر هو برنامج الشبكة الاجتماعية لصالح البطالين والفئات المحرومة.

3.الخصخصة وانسحاب الدولة:

1.3.خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية:

لقد شهدت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العديد من الإصلاحات والتي تهدف إلى إخراجها من وضعيتها الصعبة، ويمكن القول أن بداية هذه الإصلاحات كانت مع مطلع عشرية الثمانينات، كإعادة الهيكلة العضوية والمالية، وفي نهاية الثمانينات خضعت للتطهير المالي ثم إلى الاستقلالية المالية بعد ذلك مما جعل منها أكثر مرونة واستقلالية في اتخاذ القرارات.

لكن بالرغم من كل هذه الإصلاحات والمبالغ الكبيرة التي صرفت من أجلها لم يتم تحقيق الأهداف المرجوة منها، إلى أن طبقت الجزائر ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف FMI والذي يرتكز بشكل أساسي على ضرورة «...تقليص دور القطاع العام من خلال خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، هذه الأخيرة التي تعد من أهم الإصلاحات، لاختلافها اختلافا جذريا عن سابقاتها وذلك لما تطرحه من إشكالية عند تحضيرها، ولما لها من أثر على أداء المؤسسة الاقتصادية.(23) » (سوسي الهواري ودبون عبد القادر، 2003).

ومع ضغوط FMI وشروطه في الإقراض والإصلاح الاقتصادي، بدأت الجزائر تنفيذ برامج التحول إلى القطاع الخاص، إن أبرز ما يرمي إليه البرنامج هو التقليص من دور الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة تفعيل القطاع الخاص في عملية التنمية، وهكذا جاء قرار الخصخصة في الجزائر، والذي تجلى في نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، خاصة مع فشل المؤسسات الاقتصادية في تأدية نشاطاتها.

«...إن قانون المالية التكميلي لسنة 1994، سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسيير المؤسسات العمومية لصالح مسيرين خواص، ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49 %...(24) » (محمد راتول، 2001).

أما مفهوم الخصخصة فقد ظهر بأتم معنى الكلمة من خلال المرسوم 95/22 والذي نص على خصخصة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية، وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج «...في أفريل 1996 بمساعدة BM واستهدف هنا البرنامج حوالي 200 شركة من الشركات العامة المحلية الصغيرة والتي يعمل معظمها في قطاع الخدمات، غير أن تسارع حل الشركات وخصخصتها كان في نهاية العام 1996 بعد إنشاء خمس (5) شركات قابضة، ومع حلول أفريل 1998

كانت حوالي 800 شركة محلية قد حلت، إضافة إلى ذلك اعتمد برنامج للخصخصة في أواخر 1997 يرتكز على المؤسسات العامة الكبرى، ولتفعيل عملية الخصخصة ونظرا لقلة المدخرات الخاصة المحلية، دعم قانون الخصخصة لإضفاء المزيد من المرونة على إجراءات نقل الملكية. (25) » (أحمد محمودي، 2003).

وتشمل عملية الخصخصة العديد من الأنشطة كالأشغال العمومية، الري، التجارة، الصناعية، الفندقة..

لكن في الواقع أن تطبيق عملية الخصخصة ليس بالشيء السهل خاصة في بلد نامي كالجزائر، فعملية الخصخصة تتطلب وجود بيئة إقتصادية تعتمد على آليات السوق، ووجود كمية هامة من المدخرات، ووجود سوق مالي متطور لتسهيل عملية نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة. ويعتبر القطاع الخاص أكثر كفاءة وفاعلية من نظيره القطاع العام لعدة أسباب نذكر منها:

1.تخفيض تكاليف المؤسسات بعد خصخصتها مقارنة بالمؤسسات المنافسة.

2.تحسين نوعية المنتجات والخدمات وذلك لوجود المؤسسة في وسط تنافسي يدفعها لتحسين النوعية لتتمكن من تسويق منتجاتها.

3.تحسين التسيير ورفع كفاءة المسيرين.

4.التقليص من عجز ميزانية الدولة بتخفيض عبء الضرائب على المؤسسات والتحكم في التكاليف العامة، والنفقات الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة العجز، وذلك من جانب رؤوس الأموال والاستثمار وتقديم أفضل الخدمات بأقل التكاليف.

5.جعل القطاع الخاص ركيزة الاقتصاد الوطني من خلال نقل الملكية العامة إلى الخواص، وهذا ما ساعد على احترام الحريات الفردية وبناء الديمقراطية للمؤسسات السياسية ذات السياسة الشعبية.

6.تقليص القيود الجمركية (التعريفة الجمركية) والبيروقراطية والتي تعتبر من العوامل المعيقة.

2.3.خصخصة البنوك العمومية:

بدأت الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر منذ 1962، تلتها الإصلاحات المالية لـــ 1971 والتي تضمنت طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة، وقد تم التراجع عنها في 1978، إذ تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية المتوسطة الأجل وتم استبدالها بالخزينة، والتي تعمل على تمويل هذه الاستثمارات بقروض طويلة الأجل.

ونظرا لانهيار أسعار البترول وانخفاض سعر صرف الدولار في 1986، ظهرت إصلاحات«...بموجب القانون رقم 12/86 الصادر في 19 أوت 1986 بنظام البنوك والقروض، حيث يتم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنظام البنكي، وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص لكل المؤسسات المالية. (26) » (عبد اللطيف بلغرسة، 2003).

وفي سنة 1988 تم منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية، وبما أن البنوك هي مؤسسات مالية عمومية فقد استفادت من ذلك، وبالتالي أصبحت تتمتع بكامل استقلاليتها فيما يخص القروض ومتابعتها وتسييرها لشؤونها الداخلية.

لكن يمكن القول أن النظام المصرفي والمالي قبل 1990، لم يكن ذا أهمية بالغة، حيث كانت البنوك التجارية تقوم بمهام إدارية بحتة، أي مجرد مكان للعبور والمحاسبة للتدفقات النقدية سواء من الخزينة إلى المؤسسات العمومية أو العكس.

« غير أن أهم إصلاح في القطاع المصرفي جرى منذ الاستقلال، هو ما تم من خلال القانون رقم 10/90 الصادر في 1990/04/14 والمتضمن قانون النقد والقرض.(27) » (حسين رحيم، 2001)، وقد تم في إطار هذا القانون:

1.تعديل مهام البنوك وإنشاء هياكل جديدة للمراقبة البنكية.

2.ضبط العلاقة بين بنك الجزائر وبين الخزينة العمومية بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة.

3.تقديم صلاحيات أكبر للبنك المركزي من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقرار وذلك بإنشاء مجلس النقد والقرض (كسلطة نقدية) ومنحه الصلاحيات لمراقبة أعمال البنوك والمؤسسات المالية.

4.إعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي عن السلطة التنفيذية، كي يؤدي دور مستشار للحكومة، مما يعني تحميل مسؤولية أكبر لمؤسسة الإصدار كي تصبح هي المسؤولة عن الاستقرار النقدي.

5.تشجيع البنوك الأجنبية والبنوك الخاصة.

كما تجدر الإشارة أن السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر بمختلف أدواتها، كمراقبة التوزيع المباشر للائتمان وإعادة التمويل ويتم ذلك بواسطة تدخل البنك المركزي لتحديد هيكل معدلات الفائدة (في السّوق النقدية)، كما يقوم بتحديد سقوف إعادة التمويل.

إن كل هذه العمليات تتم بطريقة إدارية وهذا طبعا بسبب ما تفرضه الدولة من قيود على مؤسساتها المالية من خلال نظام المراقبة. وبالتالي ينتج عن ذلك أسعار فائدة سلبية بالإضافة إلى إفراط في الطلب على القروض، وهنا تجد البنوك نفسها مجبرة على تقديم القروض لذوي الأولوية بقرارات إدارية وليس وفقا لما تقتضيه آليات السّوق.

إن كل هذا انعكس سلبا على البنوك نتيجة الحجم الكبير للقروض المشكوك في إمكانية سدادها، والمركز المالي الضعيف للمؤسسات العمومية والتي تستخدم السحب على المكشوف لتمويل مشاريعها.

أيضا إن التغيرات الاقتصادية والسياسة العالمية، وما نتج عنها من إصلاحات هيكلية هذا بالإضافة إلى التقدم والتطور الذي وصلت إليه بعض الدول النامية في إطار إصلاح قطاعها المالي وتطوير أسواقها المالية، وخير مثال على ذلك كل من تونس والمغرب، وهذا جعل من الجزائر ترى وجود ضرورة لاتخاذ إجراءات فيما يخص بنوكها، كي تصبح هي الأخرى قادرة على المنافسة ومجاراة التطورات العالمية.

وقد«...أنجزت دراسة تشخيصية في إطار مسعى تطهير وتأهيل البنوك في الجزائر من طرف 3 مكاتب دولية في 1992 و1993، بتمويل من طرف BM وقد خلصت هذه الدراسة المالية والمحاسبية إلى استخلاص جملة من الثغرات مؤداها أن هذه المؤسسات لا تستوفي أدنى شروط العمل المصرفي، سواء من حيث جمع الموارد أو من حيث منح القروض...(28) » (حسين رحيم، 2001)، مما دفع بالخبراء والاقتصاديين على التشديد بضرورة وضع خطة

لإعادة تأهيل البنوك قبل خصخصتها، وذلك بإدخال معايير جديدة في طرق التسيير، وتحولات جذرية في كافة الوظائف....

لكن بصدور قانون الخصخصة سنة 1995، بدأ الحديث وبكثرة حول خصخصة البنوك العمومية الجزائرية، إذ كان هناك تخوف من عملية نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

أما إذا قارنا الجزائر بشقيقاتها تونس والمغرب، نجد أن المغرب قامت بخصخصة خصخصة شركاتها وتطوير أسواقها المالية، ومن ثم استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال أكبر الشركات العالمية كشركة دايو الكورية الجنوبية، وشركات سعودية وغيرها. أيضا تونس لجأت لتنفيذ برامج الخصخصة والتي شملت عدد كبير من الشركات العمومية، وبتطبيق الإجراءات التي أعدتها الحكومة التونسية للاستثمار الأجنبي المباشر، يتوقع أن يكون تدفق رؤوس الأموال إلى تونس بحجم كبير مستقبلا.

لكن الجزائر وبالرغم من أهميتها في منطقة المغرب العربي وما تملكه من إمكانيات وموارد مادية، واتساع أسواقها، فإن برنامج الخصخصة ما يزال في بداياته، أما بنوكها فمازالت تلعب دور الوسيط.

ويرجع السبب في ذلك ربما إلى تردد وتخوف الكثيرين، فالبعض يتخوف من خطر احتكار القطاع الخاص وجعل الأموال في أيدي قلة من الأفراد يتحكمون في الاقتصاد ككل وهو ما يتطلب ضرورة وجود إطار تنظيمي وقانوني صارم.

المهم في الأمر هو تجنب نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بأسعار منخفضة أقل من القيمة الحقيقية للبنك، مما يتطلب إعادة تأهيل البنك مسبقا أو تحديد قيمته الافتراضية بعد إعادة التأهيل، كما يجب أن لا نغفل أيضا أن عملية بيع نسبة الأغلبية سيؤثر مستقبلا على إستراتيجية البنك، أيضا فإن تزايد الاستثمارات الأجنبية في القطاع المالي والمصرفي، سيضع الاقتصاد الوطني في خطر، وأزمة آسيا خير دليل على ذلك وبالتالي يجب الموازنة بين منافع الاستثمار الأجنبي ومخاطره.

III.الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة:

1.تقييم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

لقد نتج عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وتقليص من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية عدة آثار على الاقتصاد ككل، ومن بينها نذكر النقاط التالية:

1.1.آثار الإصلاحات على مؤشرات الاقتصاد الكلي:

من المؤشرات المستخدمة في التقييم لبرامج التصحيح الهيكلي، يمكن أن نذكر معدل التضخم، معدل النمو ولعل من سمات نجاح الإصلاحات هو السيطرة على التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي، ولو بشكل نسبي ومؤقت. لكن هذه النجاحات لا يمكن أن تخفي الجوانب السلبية.أما فيما يخص الجوانب الايجابية لهذه الإصلاحات فنخص بالذكر السيطرة على الحدود النقدية المالية المباشرة للأداء الاقتصادي. ومن بين المؤشرات على ذلك ما يلي:

* بالنسبة لمعدل النمو: من أهداف برنامج التعديل، رفع معدلات النمو وفق أسس سليمة، وقد تحقق ذلك «...فمن خلال تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسداسيين لسنة 2001، معدل النمو لم يتعدى 1.9 % في2001 (2.4 % في 2000) وهو رقم أقل مما أعلنته الحكومة 2 %.(29) » (Une économie à deux vitesses, 2002).

« وفي 30جانفي 2003 وأمام مجموعة من رجال الأعمال الإيطاليين، أقر رئيس الدولة بأن الاقتصاد الجزائري حصل على نمو 5.2 % في 2003 وهنأ على حسن استخدام المؤثرات الاقتصادية، والأدلة الإحصائية على ذلك أن معدل نمو PIB تعدى 2.4 % في 2000 إلى 3.2 في 2001 إلى 4.2 في 2002. هذه النتائج حصل عليها بفضل معدلات الاستثمار المتعدية 25 % من PIB بين 1999 و2002...(30) » (Ekad Ihsane, 2003).

ويعود هذا التحسن في معدل النمو، إلى عدة نقاط نذكر منها مايلي:

1.إعادة جدولة الديون وما نتج عنها من تحسن معدلات خدمة الدين إذ «...قدرت الديون نهاية 2001 بـــ 22 مليار دولار(في مقابل 25.2 في 2000 و28.3 سنة 1999). أما خدمة الدين فقد شهدت انخفاض في 2001 قدر بـــ 4.4 مليار دولار مقابل 4.5 مليار دولار في 2000...(31) » (Une économie à deux vitesses, 2002). هذا بالإضافة إلى القروض التي تحصلت عليها الجزائر بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

2.ارتفاع أسعار البترول.

3.الظروف المناخية الملائمة.

* بالنسبة لمعدل التضخم: لقد حدث انخفاض في معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة نتيجة تطبيق برنامج التعديل، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقـــــــم(8)

يمثل تغيرات التضخم خلال الفترة(1994 – 2000)

السنة	1994	1995	1996	1997	1999	2000
التضخم	%38.5	%21.7	%18.7	%7	%2.6	%0.34

المصدر: أحمد محمودي، مرجع سبق ذكره، ص194.

ونشير إلى أن معدل التضخم قد ارتفع من جديد «...حيث بلغ في الواقع حوالي 1.4 % في سنة 2002...(32) » (Le cness note une croissance de 4.1% du PIB en 2002, 2003).

ويرجع بعض الاقتصاديون هذا الانخفاض في معدلات التضخم إلى انخفاض قيمة الدينار من جهة، والتعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعمة من طرف الحكومة من جهة أخرى.

* بالنسبة لميزان المدفوعات: لقد تميز الاقتصاد الجزائري منذ منتصف الثمانينات بتدهور مستمر في ميزان المدفوعات، وذلك لسببين الأول يتعلق بالميزان التجاري، فانخفاض معدلات التبادل منذ 1986 نتيجة انخفاض سعر الصادرات «...إذ بلغ سعر برميل البترول حوالي 10 دولار أمريكي، الأمر الذي نتج عنه خسارة الاقتصاد الجزائري بحوالي 45 % من إيرادات الصادرات...(33) » (بقة الشريف ومحمد بوزهرة، 2001). وفي المقابل عرفت الواردات ارتفاعا حتى 1990 نتيجة للتبعية الغذائية، أما الثاني فيتعلق بالهيكل غير الملائم للديون الخارجية.

ولتحقيق التوازن الاقتصاديْ قامت الجزائر بتطبيق برنامج للاستقرار الاقتصادي تبعه برنامج للتعديل الهيكلي، وهذا محاولة منها تحسين الوضعية الخارجية للاقتصاد الوطني، فتحسين

ميزان المدفوعات يتطلب تحسين عائدات الصادرات أو رفع إنتاج المحروقات، ويمكن توضيح نتائج ذلك في الجدول التالي:

جدول رقـــم(9)

يوضح تطور المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (1989 – 1999). بمليون دولار.

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	8969.72	10818.87	9623.03	11123.65	10097.70	8639.65	10532	13204	13820	10055	8948.96
الواردات	9209.58	9654.48	6672.93	8539.10	8761.10	9570.30	10393	9090	8130	8545	9187.48
الرصيد	(239.86)	1164.39	2590.3	1583.9	1336.6	979.3	139	4114	5690	1510	(238.52)
معدل التغطية %	0.97	1.12	1.38	1.30	1.15	0.89	101	1.45	1.69	1.17	0.97

المصـــدر: وصـــاف ســـعيدي، ، تنمـــية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث (جامعة ورقلة)، العدد الأول، 2002، ص16.

من خلال الجدول نلاحظ حدوث فائض في الميزان التجاري طول الفترة، ما عدا سنتي 1989، و1999 والتي سجل فيها رصيد سالب قدر بـــ (239.86) مليون دولار و (238.52) مليون دولار على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول مما يدل على أهمية عائدات البترول في الاقتصاد الوطني.

2.1. آثار الإصلاحات على المؤسسات:

لقد جاءت الخصخصة لضرورة اقتصادية واجتماعية وهدفها الأساسي هو تخفيف العبء على الدولة، حيث كانت المؤسسات الجزائرية تعاني من عدة صعوبات، لكن تطبيق الخصخصة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، جاء ليزيد الأمر سوءا، حيث زادت من حدة الاختلالات، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقـــم(10)

حصيلة حل المؤسسات حسب قطاعات نشاطاتها وإطارها القانوني إلى غاية 30 جوان 1998.

القطاعات	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	–	443
البناء والأشغال والسكن	54	195	–	249
الخدمات	15	93	–	98
المجموع	134	679	2	815

المصدر: ناصر بن عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (جامعة باتنة)، 2002، ص103.

نلاحظ من الجدول أن قطاع الصناعة هو الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي تم حلها، ثم يأتي بعده قطاع البناء والأشغال والسكن.

ويمكن القول أن الإختلالات قد أصابت مختلف القطاعات الاقتصادية، لكن القطاع الأكثر تضررا هو القطاع الصناعي و« يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء ONS، أن النسيج الصناعي الجزائري متكون من 400 مؤسسة منها 350 مؤسسة عمومية إقتصادية تمتلك 1117 وحدة إنتاجية تشغل 480000 عامل من مجموع 6 مليون من اليد العاملة النشطة، لكن القطاع الخاص يساهم حاليا خارج المحروقات بـــ 5.2 % من القيمة المضافة، ويمثل حاليا 88 % في قطاع الخدمات، و68 % في البناء والأشغال العمومية و66 % في الصناعة الغذائية، و34 % في مجال الصناعة و65 % في مجال الواردات، حيث يستورد الخواص ما مقداره 5.9 مليار دولار عام 2000، أو ما نسبتـــه 56 % من قيمـــة الـــواردات.(34) » (عمـــاري عمار، 2001).

وبالنظر إلى النتائج المحققة على مستوى النشاط الصناعي، نلاحظ أن معدل نمو الإنتاج الصناعي غير مستقر حيث سجل تراجع في السنوات الأخيرة، حيث «...سجل تقرير المجلس

الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2000، أن معدل النمو في القطاع الصناعي ككل قد تراجع بنسبة 2 % و5 % خلال السداسي الأول والثاني من العام 2000 مقارنة بسنة 1999. (35) » (عماري عمار، 2001).

وفي الواقع أن هناك بعض المؤسسات الصناعية (صناعات خفيفة) قد بدأت تسجل تحسنا في سيولتها النقدية، وفي وضع خزينتها، ولكن المؤسسات التي هي بمثابة القاعدة الصناعية فهي تعاني من صعوبات خاصة من جانب وفائها بالتزاماتها المادية وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها.

إذا فالقطاع الصناعي وبرغم من كل الإصلاحات التي مر بها فهو مازال يعاني من ركود مزمن، فالصناعات القاعدية استمرت في الهبوط. ولم تعد تمثل سوى 23 % من رقم الأعمال الإجمالي في القطاع.

إن ذلك يعود لغياب سياسة واضحة واستراتيجية علمية للصناعة الجزائرية، وهذا لا يسمح على وضع تصور واضح يساعد على إعادة هيكلة القطاع وإعادة انتشار النشاطات الصناعية بشكل صحيح وفعال.

* الخصخصة وتسريـــــح العمـــــال: لقد كانت الدولة الجزائرية هي المسؤولة عن تقديم الخدمات العمومية وذلك وفقا لسياسة تحقيق العدالة، حيث كانت الخدمات العمومية طيلة مرحلة معنية مجانية أو شبه مجانية ومضمونة للجميع، مما حمل الميزانية العمومية أعباء ضخمة ليأتي برنامج التعديل الهيكلي فيما بعد، وبدأت عمليات التمويل المخصصة للخدمات العمومية تتناقص شيئا فشيئا.

إن انسحاب الدولة عن أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، قد ساهم كثيرا في تزايد الفقر وانتشاره وتفاقم ظاهرة البطالة. حيث أثبتت الدراسات أن البطالة قد «...تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 12.6 % سنة 1988 إلى 20.7 % سنة 1991، و24.3 % في 1993، ثم 28.6 % سنة 1997، و29 % سنة 2000.(36) » (بن ناصر عيسى، 2002).

ويمكن القول أن تسريح العمال، قد تزايد نتيجة حل وخصخصة العديد من المؤسسات العمومية بهدف تحسين الوضعية الاقتصادية وتقليل تدخل الدولة ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد.

لقد وصل عدد البطالين في الجزائر«...سنة 2001 إلى 2.5 مليون بطال مقابل 2.4 مليون لسنة 2000...(37) » (الشريف غياط وروابح عبد الباقي، 2002)، وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد معرض للارتفاع أكثر لعدة أسباب نذكر منها:

1.عمليات تسريح العمال مازالت مستمرة.

2.توظيف العمال بعقود مؤقتة مما يعني وجود إمكانية إلغائها.

3.حالات التأمين على البطالة هي حالة مؤقتة وليست دائمة، حيث وجدت فقط لتوفير نوع من الحماية الاجتماعية المؤقتة من آثار برامج التعديل، وفترة الاستفادة منها كما حددها FMI لا تتجاوز 3 سنوات، ليجد العامل نفسه من جديد ضمن دائرة الباحثين عن العمل.

4.ارتفاع معدل النمو الديمغرافي.

5.حل وخصخصة الكثير من المؤسسات العمومية مما قلل من أهمية القطاع العام.

في نفس الوقت لقد انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين خاصة خلال التسعينيات وذلك نتيجة عملية التحرير التدريجي للأسعار والذي بدأت تتسارع وتيرته منذ 1994 كما ذكرنا سابقا، حيث أنه قد تم رفع الدعم عن الأسعار مع ثبات الأجور وارتفاعها بشكل طفيف. «...وفي الفترة الممتدة ما بين 1990 و1998 فإن الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك قد تضاعف بـــ 4.6 %، بمعنى آخر فإن أسعار المواد المتوفرة في السوق قد تضاعفت بمعدل 4.6 %. إن المنتوج الذي كانت قيمته تقدر بـــ 5 دينار سنة 1990، أصبح يقدر بـــ 23 دينار في 1998، وأن القدرة الشرائية للأجراء قد تدهورت بسبب أن الأجور قد تم رفعها حسب وتيرة ضعيفة ما بين 1994 و1996، ولقد استطاع الديوان الوطني للإحصائيات ملاحظة أنه في الفترة الممتدة ما بين 1990 و1996 فقدت الأجور 30 % من قدرتها الشرائية، وفيما يخص الفترة المتراوحة ما بين 1994 و1997 فإن القدرة الشرائية للأجراء عرفت انخفاضا مستمرا (- 10%) في 1994، (-7 %) في 1995، (-3.5 %) في 1997.(38) » (بقة الشريف وبوزهرة محمد، 2001).

من جهة أخرى لقد أنجزت دراسة حول مستويات المعيشة قام بها BM والديوان الوطني للإحصاء ONS، وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن نسبة الفقر في الجزائر قد عرفت ارتفاعا كبيرا « فالفقر مرتبط بالبطالة، وتبلغ نسبة البطالة لدى الطبقة الفقيرة 44 % مقابل

27 % لدى غير الفقراء، ولقد انخفض الاستهلاك الخاص حسب عدد السكان خلال (1987 – 1995) بمعدل 25 % سنويا ولقد أدى إلغاء الدعم الغذائي إلى الحد من القدرة الشرائية للطبقات المحرومة بحوالي الخمس.(39) » (بوخاوة إسماعيل، 2001).

ولكن بالرغم من كل هذه النتائج، إلا أن الجزائر مازالت تواصل طريق الإصلاحات، ومازالت عمليات الخصخصة مستمرة فمثلا«...الحكومة باعت 70 % من مصانع الفولاذ الكبرى إلى مجموعة إيزبات (هولندا) في نوفمبر 2001، وحوالي 60 % من شركة منظف إناد إلى شركة هنكل الألمانية.(40) » (مجلة ميسن، 2002).

كما تحدثت الحكومة عن خصخصة المصرف الوطني الجزائري وعدد من البنوك الأخرى، لكنها لم تتخذ أي خطوة فعلية حيال ذلك، والمقصود بالبيع هنا هو بيع جزئي لبعض الأصول المصرفية.

3.1.تدخل الدولة في الألفية الثالثة:

لقد كانت للدولة الجزائرية مكانة هامة، إذ اضطلعت بالعديد من المهام، خاصة الخدمية منها والتي يمكن القول أنها كانت مجانية أو شبه مجانية.

إن الإختلالات التي حدثت في الثمانينات، هزت الثقة في إستراتيجية التنمية المتبعة وعرضت دور الدولة للانتقاد الشديد «...وكان الأهم من ذلك والأكثر تأثير هو السير بركاب النقديين والدعوة للدولة الحارسة واستعادة التوكيد وبشدة على إيديولوجية القطاع الخاص...(41) » (عماري عمار، 2001). وبالتالي تبنت الجزائر نموذج تنمية وتصحيح هيكلي يتضاءل فيه تدخل الدولة بشكل حاسم، ويتم فيه إطلاق الآلية السعرية والقطاع الخاص وذلك بغرض إعادة تخصيص الموارد لتحقيق التوازن العام على أساس من العقلانية والرشد.

إن النظرية النيوليبيرالية المقدمة كوصفه لعلاج مجموعة من الصعوبات التي واجهتها الجزائر وذلك من خلال البرامج التي اقترحتها FMI، والتي تستهدف تحرير الاقتصاد وجعله يسير وفق المذهب الرأسمالي الحر، وحل المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة الصناعية منها والتي تمثل الجزء الأكبر من القطاع العام، ومحاولة التركيز على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ولكن ونحن في مطلع الألفية الثالثة، وبالنظر إلى الآثار الناجمة عن هذه الإصلاحات والتي سبق وأن تحدثنا عنها كتراجع الصناعة، تزايد البطالة، الفقر، تناقص القدرة الشرائية....، إن كل هذا يجعلنا نتساءل عن مدى نجاعة هذه الإصلاحات ؟ وعن مدى أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ؟.

لقد جعل هذا الاقتصاديين والسياسيين يعيدون النظر في أهمية دور الدولة مع مطلع هذه الألفية وخاصة في الجانب الاجتماعي، ويشددون على إعطائه فعالية أكبر.

2.انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تحولات جذرية منذ أزمة 1986. هذه التحولات تزامنت مع العديد من التطورات الاقتصادية العالمية والتي أصبحت تدفع بالاقتصاد الجزائري إلى ضرورة الاندماج والتفاعل مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية. وبعد تطبيق برنامج التعديل واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، أصبح الانضمام إلى OMC حاجة ملحة لا بد منها.

1.2.مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة:

لقد كانت الجزائر منذ 1964 بمثابة دولة ملاحظة في الجات، و لم تُقدم على الانضمام إلى الاتفاقية بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري، الذي كان يتبنى النهج الاشتراكي القائم على احتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى استبعاد المنتجات الطاقوية عن مفاوضات الجات، وهو ما أخر الجزائر على الانضمام إلى الجات سابقا و OMC حاليا.

« لكن في جوان 1996 قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى OMC، حيث قبل طلبها وكان عليها إجراء مفاوضات متعددة الأطراف وكذا ثنائية الأطراف.**(42)** » (كمال رزيق ومسدور فارس، 2002).

بالنسبة للمفاوضات **متعددة الأطراف** فيشارك فيها جميع الأعضاء المنظمين إلى المنظمة، ويتم بحث العديد من النقاط حول نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة التي ترغب في الانضمام، ثم ملاحظة مدى توافق ذلك مع اتفاقية المنظمة.

لقد طرح على الجزائر ثلاث مجموعات من الأسئلة الشفهية والكتابية والتي تدور حول نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، المبادلات الخارجية...

المجموعة الأولى تتضمن 174 سؤال طرحت من مختلف الدول الأعضاء كالإتحاد الأوربي، سويسرا، اليابان، أستراليا، إسرائيل.

أما **المجموعة الثانية** فاشتملت على 170 سؤال طرحت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والهدف منها هو معرفة إمكانيات الجزائر وآفاق هذا الانضمام.

في حين **المجموعة الثالثة** فاحتوت على 121 سؤال صدرت من كل من الإتحاد الأوربي والولايات المتحد الأمريكية.

ونشير إلى أن الاجتماع الأول لمجموعة العمل المكلفة بالتفاوض مع OMC في 22 و23 أفريل 1998 في جنيف وتم خلاله الإجابة على مجموعة من الأسئلة الشفهية وتم ترك الأسئلة الأخرى للإجابة عنها كتابيا.

أما **المفاوضات الثنائية** فيتم التفاوض فيها حول سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة، وذلك في قوائم على شكل جدول، وتتم المفاوضات من طرف الدولة المعنية مع كل عضو من OMC على حدى.

وقد صرح وزير التجارة الخارجية قبل توجهه إلى جنيف أن هناك نقطتين ترتكز عليها المفاوضات الثانية والتي تستمر إلى غاية 27 أكتوبر 2003، تتعلق النقطة الأولى حول تخفيض التعريفات الجمركية والتي يجب أن لا تتجاوز 30 % والثانية هي بحث شروط الإنتاج في سوق السلع والخدمات الدولية، أما الجولة الرابعة للمفاوضات فحددت في السداسي الأول من العام 2004.

وأوضح رئيس الوفد الجزائري أن المفاوضات الثنائية «...مع 10 دول أعضاء في OMC وهي كندا، أستراليا، كوبا، الهند، وباراغواي، وباناما، وأورغواي، وسويسرا، و نيوزلندا، بالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي، وأن الجزائر تقدمت بملف وقاعدة "محمية" مبنية على إستراتيجية محددة قومها " معرفة دقيقة وتصنيف مفصل لكل ما ينتج في الجزائر مع توفير حماية أكبر للمنتوجات الحساسة التي توفر مناصب شغل ولها سوق وإمكانية منافسة.(43) » (فتيحة بورورينة، 2003).

إن انضمام الجزائر إلى OMC متوقف على المفاوضات الثنائية وما ينتج عنها، ومدى قدرتها على الحصول على حقوق وشروط انضمام جيدة وعدم الإفراط في تقديم التنازلات.

2.2.تحرير التجارة:

إن الاقتصاد الجزائري يعيش فترة من التحول نحو اقتصاد السوق ومن هذه التحولات تحرير التجارة وفسح المجال لتنشيطها أمام القطاع الخاص وبالتالي تقليص دور الدولة في ميدان التجارة.

لقد أصبحت العلاقات التجارية متعددة الأطراف أكثر توسعا لتشمل التجارة في السلع الغذائية والصناعية والتجارة والمنتجات، وبإلقاء نظرة على التجارة الخارجية الجزائرية نلاحظ:

بالنسبة للصادرات: تشكل الموارد الطاقوية الأولية الجانب الأكبر من الصادرات الجزائرية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقـــم(11)

يوضـــح تطـــور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990 – 2000) الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
1990	10934	96.73	369	3.27	11304	100
1991	11850	97.93	250	2.07	12100	100
1992	10516	97.04	321	2.96	10838	100
1993	9374	92.89	480.03	4.74	10092	100
1994	8144	97.65	297.42	3.4	8639.65	100
1995	9008	96.21	355	3.79	9362	100
1996	10303.27	92.92	784.79	7.08	11088.06	100
1997	13100.8	97.11	398.98	2.89	13490.78	100
1998	9360.41	96.94	294.99	3.06	9655.4	100
1999	10924.5	96.13	357.2	3.14	11363.95	100
2000	18947	96.82	623	3.18	19570	100

المصدر: وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص16.

إن الجدول يبين سيطرة الصادرات النفطية بأكثر من 95 % من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين الصادرات غير النفطية فما زالت دون المستوى 5 % من الصادرات الإجمالية. وفي 1996

وصلت صادرات الجزائر غير النفطية إلى 7.08% من إجمالي الصادرات ويعود السبب في ذلك إلى قيام الجزائر بتسديد جزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع، أما في سنة 2000 فإن صادرات النفط وصلت 623 مليون دولار بنسبة 3.18 % من إجمالي الصادرات الوطنية.

أما بالنسبة للواردات: فقد قامت الجزائر بإلغاء جميع القيود عليها، كما قامت بتخفيض الرسوم الجمركية وخاصة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل «...لقد ازدادت وتيرة الانفتاح التجاري المتعلق بالواردات السلعية، فارتفع بذلك عدد الشركات المستوردة إلى أكثر من 45 ألف شركة، ومع قرب استكمال ترتيبات الانضمام إلى OMC سوف تلتزم الجزائر بمعدلات التخفيض المحددة بالنسبة للبلدان النامية، سواء تلك المتعلقة بالسلع الصناعية أو السلع الزراعية وهذا يعني تزايد الواردات السلعية المتنوعة...(44) » (صالح صالحي، 2001).

وحسب بعض الإحصائيات تمثل المواد المصنعة «...سنة 2000 ثلث الواردات 33.37 % محتلة المرتبة الأولى(03.07 مليار دولار)، تليها المواد الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة 26.79 % (2.6 مليار دولار)، وفي المرتبة الثالثة تأتي المواد الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 15.06 % (1.39 مليار دولار).(45) » (موله عبد الله، 2001).

إذا فالجزائر تعد كبلد أحادي التصدير لمادة أولية هي المحروقات وكسوق لتصريف المنتجات الصناعية القادمة من الدول المتقدمة, و من المعلوم أن المحروقات غير معنية بمفاوضات OMC، حيث عاملت هذه الأخيرة سلعة النفط كحالة خاصة, و لم تدرجها إلى حد الآن في المفاوضات.

3.2.الآثار المتوقعة من تحرير التجارة على الاقتصاد الجزائري:

إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، قد تكون له إيجابياته كالتشجيع على العمل والإنتاج وتحسين جودة المنتجات والدخول في أسواق جديدة، الاستفادة من التقدم التكنولوجي، لكن هذا يبدو صعبا بفعل عدة مشاكل كتراكم الديون، وانتشار الجهل، وضعف الهياكل القاعدية، وعدم وجود قوانين تعمل على حماية المستثمرين الأجانب والتي تقف حائلا دون دخول الاستثمارات إلى الجزائر.

في حين يمكن أن نوجز بعض السلبيات الناجمة عن تحرير التجارة والانضمام إلى النظام الجديد للتجارة العالمية، في النقاط التالية:

- سينتج عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الاستمرار في إتباع نهج الإصلاحات وتعزيز خطوات الانتقال إلى اقتصاد السوق.

- تخفيض الإعانات المقدمة من قبل الدولة لصادرات المنتجات الزراعية من شأنه أن يثقل من الفاتورة الغذائية للجزائر باعتبارها مستوردة للمواد الغذائية.

- ارتفاع البطالة الناتجة عن تدفق السلع الخارجية وانخفاض القدرة الشرائية، ذلك أن قوانين المنظمة العالمية للتجارة لا تتضمن حرية اليد العاملة في الانتقال إلى الدول المتقدمة.

- عدم قدرة الصناعات الجديدة على الصمود في وجه المنافسة لعدم توفرها على التكنولوجيات اللازمة.

- إن تحرير تجارة الخدمات (الخدمات المالية والنقل البحري والجوي، خدمات الاتصالات...) وفي ظل استمرار الأوضاع الحالية، سيضع المؤسسات تحت رحمة المنافسة العالمية وهي في الغالب لا تستطيع الصمود في وجهها لقلة الإمكانيات التي تتوفر عليها وضعف مستويات الأداء، فنأخذ على سبيل الخدمات البنكية كالبنوك وشركات التأمين العالمية، التي تتميز بجودة وتنوع خدماتها وكفاءتها العالية وقدراتها التسويقية والإعلانية الحديثة، والذي يجعلها قادرة على جذب معظم الودائع وبالتالي التحكم في مجالات الاستثمار وميادين التوظيف التي تتناسب مع استراتجياتها وذلك طبعا بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الوطني.

وهذا ما يضع البنوك الجزائرية في مواجهة تحديات ومخاطر كبيرة ويضع الاقتصاد الوطني في الواجهة، إذ سيجد نفسه أمام خيارين: إما أن يبقى محصورا في ظل خدمات محدودة أو يندمج ويصبح تحت تصرف البنوك والمصارف العالمية، ونفس الشيء يمكن قوله عن باقي الخدمات الأخرى.

- إن قوانين المنظمة العالمية للتجارة تقتضي ضرورة إلغاء جميع الرسوم الجمركية والاكتفاء فقط بالضريبة الجمركية وتخفيضها إلى أقصى حد ممكن، بالإضافة إلى ربطها في كل مرة يتم فيها التخفيض وبالتالي فمن المتوقع أن يحدث انخفاض في إيرادات ميزانية الدولة من الجباية الجمركية، ذلك أن الرسوم الجمركية تمثل جانبا مهما في ميزانية الدولة، ونذكر على سبيل المثال الإتاوة الجمركية، ضريبة العبور إلى البلدان الأخرى برا وضريبة القيمة المضافة TVA.

– مواجهة منافسة شرسة على المستوى العالمي من طرف المؤسسات الأجنبية فرغم حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية عن طريق اتفاقات الجات، إلا أن ذلك يتم لفترات زمنية مؤقتة أو انتقالية.

– إن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، قد أدى كما سبق وأن ذكرنا إلى غلق العديد من المصانع وتسريح عدد كبير من العمال وهذا ما جعل من القطاع الصناعي العمومي قطاع هش وضعيف، بالإضافة إلى قطاع خاص حديث وقليل الخبرة أو قديم ومتطور، هذا ما يضع منتجاتنا أمام منافسة شرسة للبضائع الأجنبية.

– سينتج عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، آثار سلبية على المنتجات الفكرية العربية نتيجة تحرير التجارة في هذا المجال، مما سيهدد بتدهور الثقافة العربية نتيجة الغزو الثقافي العالمي.

وفي الأخير يمكن القول أنه من الآثار الأكثر أهمية والأكثر خطورة، هو ذلك المتعلق بتناقص مبدأ السيادة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أن انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني تحويل جزء كبير من صلاحيات الدول إلى المنظمة وهو ما سيجعلنا في مواجهة مشاكل خطيرة.

وبالتالي ومن خلال هذا العرض الموجز نجد أن الآثار السلبية المتوقعة من هذا الانضمام أكثر بكثير من الآثار الايجابية وهو ما ينذر بتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولمواجهة بعض هذه التحديات قامت الجزائر بالتوقيع على اتفاق الشراكة، الشيء الذي يجعلنا نتساءل هل سيساعد هذا الاجراء على تجاوز الأزمة وتخطي الأوضاع المستقبلية ؟.

3.الجزائر ومشروع الشراكة الأورومتوسطي:

إن الشراكة هي مشروع أوروبي فرضته الظروف العالمية، بعد نهاية الحرب الباردة وقيام عالم بقطب واحد مما يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في المجال السياسي والاقتصادي، إضافة إلى رغبته بتجاوز الأخطار التي يتعرض لها كالهجرة، والتلوث...لهذا تعتبر الشراكة هي الحل لمواجهة هذه الأخطار «...وتوسيع وتدعيم التعاون بين ضفتي المتوسط، وذلك قصد التقليص من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، والوصول في أسرع وقت ممكن إلى

تحقيق تنمية مستديمة، تمكن دول المتوسط بالاندماج في الاقتصاد العالمي للحصول على مزايا نسبية طبقا لهذا التوجه.(46) » (سوامس رضوان، 2003).

1.3.اتفاق الشراكة:

بعد طرح المشروع الأورومتوسطي، وقعت العديد من اتفاقات الشراكة مع دول جنوب المتوسط كل على حدى، فإثر الإعلان عن المشروع في قمة برشلونة سنة 1995، «...بدأت المفاوضات الثنائية بين اللجنة الأوروبية وممثلي عن بعض دول المغرب العربي، حيث أسفرت هذه المفاوضات عن توقيع اتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتونس في 12 أفريل 1995 لمدة 12 سنة، يتوج بخلق منطقة تبادل بين الطرفين وهو الاتفاق ذاته الذي تم توقيعه بين الاتحاد الأوروبي ودول أخرى مثل الأردن 1996، والمغرب 1995...(47) » (عبد اللطيف بلغرسة، 2003).

ليأتي دور الجزائر لتنهي مفاوضاتها والتي بدأت منذ 1997، حيث وقعت في «...18 ديسمبر 2001 بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لتصبح بذلك عاشر دولة بين اثني عشر دولة مشاركة في جنوب حوض المتوسط توقع على هذه الاتفاقية في إطار عملية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية.(48) » (حمدي باشا رابح، 2003).

ويعتبر إعلان برشلونة لسنة 1995، بداية لوضع القواعد الرسمية بين كل من الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية وأصبح أساسا للتفاوض بين الطرفين لغرض إنشاء متدرج لمنطقة تجارة حرة ومنطقة سلام واستقرار أورومتوسطي.

ويظهر مما سبق أن هناك نية في إيجاد منطقة مشتركة تكون مبنية على النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن.

لكن السؤال الذي يتبادر للذهن هنا هو هل دول الاتحاد الأوروبي تهدف فعلا لتحقيق التوازن بينها وبين الدول المتوسطية مع الفرق الموجود في القدرات التنافسية بين الطرفين ؟.

في الحقيقة أن الاتحاد الأوروبي يهدف من خلال التعاون مع الدول المتوسطية إلى تحقيق ما يلي:

- الوقوف في وجه المنافسة الأمريكية واليابانية واكتساب أسواق جديدة ذات الاستهلاك الواسع.

❖ البحث عن توسيع السوق الأوروبية، وإيجاد منافذ لها لتصريف منجاتها إلى أسواق عالمية جديدة خاصة إذا كانت ذات اقتصاد ضعيف وهش.

والجدير بالذكر أن أوروبا قد «...حققت فائضا تجاريا سنة 1998 مع هذه الدول قدر بـــ 19 مليار دولار...(49) » (كمال رزيق ومسدور فارس، 2002).

هذا يعني أن من مصلحة الاتحاد أن يرفع القيود على صادراته إلى الدول المتوسطية، ونفس الشيء بالنسبة لصادرات الدول المتوسطية إلى الاتحاد الأوروبي، لكن رفع القيود لهذه الأخيرة اقتصر فقط على المنتجات الصناعية دون الأخذ بعين الاعتبار للمنتجات الزراعية واليد العاملة.

وفي الحقيقة لقد مس عقد الشراكة الذي وقعته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، عدة مجالات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية...، وبالنسبة للجانب الاقتصادي فقد احتوى الاتفاق على مجموعة من النقاط التي تساعد على تحقيق منطقة تبادل حر أورومتوسطية وتتمثل في ما يلي:

- إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر.
- الإلغاء التدريجي لجميع التعريفات الجمركية على الواردات السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي.
- الامتناع عن استعمال الحصص المفروضة على السلع.
- الحق المتبادل لمستثمري الطرفين في إقامة وخلق المؤسسات.

هذا وقد تضمن هذا الاتفاق عدة نقاط أخرى كضرورة إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني، وإعطاء ديناميكية خاصة للقطاع الخاص، وضرورة تحديث القطاع الصناعي، وتأهيل القطاع الزراعي، وضرورة إصلاح المنظومة البنكية.

لكن في نفس الوقت هذا الاتفاق لم يتضمن أي إجراء مالي ملموس أو أي التزام مباشر ومحدد من قبل الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في مجال التعاون الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى عدم وجود أي اقتراحات ملموسة في ميدان الاستثمار المباشر، فقد اكتفى الاتفاق على تشجيع المتعاملين الأوروبيين للقدوم للجزائر قصد الاستثمار.

2.3.انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري:

نشير هنا إلى أننا لا نريد الحكم المسبق على التجربة في بدايتها، لكننا فقط نرى أنه بدخول الشراكة حيز التطبيق وبالنظر إلى معطيات الاقتصاد خلال هذه الفترة أنه ستنتج العديد من الآثار والتي نوردها في النقاط التالية:

-من أهداف الاتفاق رفع الحماية عن المنتجات الوطنية أي إلغاء الرسوم الجمركية، وبالتالي سيحدث انخفاض ملموس في ميزانية الدولة ذلك أن هذه الرسوم تأخذ حيزا كبيرا فيها، لذا يجب أن تحل محلها رسوم داخلية، أو أن يتم رفع الرسوم الموجودة أو إتباع سياسة تقشفية...

-من المشاكل المتوقع حدوثها هو ارتفاع نسبة البطالة «...فإذا عرفنا أن السكان القادرين على العمل يتزايدون سنويا بنسبة 4 %، وأن الاستثمار لا ينمو إلا في حدود 3.3 % سنويا (1995- 2000) في حين أنه حتى تتراجع البطالة وتتحسن الظروف الاجتماعية يجب أن ينمو بنسبة تتراوح على الأقل بين 6 و7 % سنويا...(50) » (حمادي باشا رابح، 2003)، أيضا فإن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض نتيجة رفع الحماية والتي يترتب عنها انخفاض في الطلب الكلي على المنتجات المحلية التي تعتبر أقل جودة وأعلى سعرا، مما يعني إفلاس المؤسسات العمومية الوطنية وإغلاقها فهي لا تستطيع مواجهة المنتجات الأوروبية، وبالتالي سيحدث تسريح المزيد من العمال أكبر من الذي حصل عند تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

-قبل التوقيع على اتفاق الشراكة كان الجزائر بلدا مستوردا وبعد التوقيع على هذا الاتفاق، سيتأكد هذا المبدأ أكثر فأكثر، ذلك أن المنتجات الوطنية لا تضاهي المنتجات الأوروبية ولا تستطيع منافستها، وبالتالي هذا سيزيد من العجز على مستوى الميزان التجاري.

وتجدر الإشارة إلى «...أن سوق الاتحاد الأوروبي تعد حاليا 350 مليون مستهلك مع امكان النفاذ إلى 400 مليون آخرين يتواجدون في 25 بلدا في وسط وشرق أوروبا، ويتهيأ الاتحاد الأوروبي ليصبح مستقبلا أكبر منطقة تجارية حرة بحيث يضم نحو 800 مليون مستهلك...(51) » (حمادي باشا رابح، 2003).

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل تستطيع المؤسسات الجزائرية أن تستفيد من هذه السوق الواسعة وتتطور ؟ أم أنها ستكون ضحية هذا الانفتاح ؟.

3.3. إجراءات التحدي:

بما أن اتفاق الشراكة لن يدخل حيز التنفيذ إلا بعد المصادقة عليه من قبل برلمانات الدول الأعضاء والبرلمان الجزائري، وهذا في مدة تتراوح عادة سنتين، حينئذ تبدأ عملية التفكيك الجمركي مع التزام مهلة الصمت والتي تستمر مدة سنتين أيضا.

وبالتالي فإن الاتفاق لن يدخل حيز التنفيذ إلا بعد 4 سنوات، فيمكن للجزائر القيام باستغلال هذه الفترة لإعادة النظر في عدة نقاط:

- تدعيم القطاعات التي ستكون عرضة لآثار الشراكة الأوروبية وذلك بتوسيع المشاريع القادرة على مواصلة النشاط والوقوف أمام المنافسة الأوروبية وتغيير نشاطات المشاريع الأخرى وجعلها تتماشى مع معطيات السوق.

- وضع القوانين التنظيمية اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر.

- تحسين الكفاءات التسييرية الجزائرية، مما يساعد على تغيير نمط الإنتاج والنشاط الاقتصادي من جذوره.

- البحث عن مصادر تموين الاقتصاد بالتكنولوجيات الحديثة، فالجودة تعني قدرات تسييرية جيدة لكي يضاف لها مستوى متطور من الآلة الإنتاجية، إذن فحصولها على التكنولوجيات المتطورة سيعزز من مركزها التنافسي.

- تشجيع التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد المغربي أو منطقة التبادل الحر العربية، حتى تكيف سياساتها التجارية والمالية مع هذه التحديات الجديدة، خاصة وأن العالم يتجه أكثر فأكثر نحو التكتل الاقتصادي الجهوي أو الإقليمي، وهذا سيساعدها على التفاوض بشكل جماعي وبقوة مفاوضات أكبر على مصالحها الاقتصادية والمالية.

- إنشاء مشاريع جديدة ذات تقنيات حديثة لاستيعاب اليد العاملة التي تسريحها.

- وكي تملك المؤسسة المبادرة للتوسع في النشاط الاقتصادي، يجب اعتماد أنظمة جبائية مرنة وأكثر تشجيعا، فالقوانين الجبائية تساهم بشكل مباشر في تحفيز وتنشيط المؤسسات،

كذلك فالطرق التقليدية التي يسير بها الجهاز الجبائي والتي لا تتوافق مع المعايير الدولية، لذا لابد من إعادة النظر في هذا الجهاز.

وبعد مضي 5 سنوات على بداية التعاون الأورومتوسطي في إطار صيغة برشلونة، إلا أن الملاحظ على التعاون الأورومتوسطي هو فقط مجرد أفكار وأهداف واقتراحات وطموحات...، لكن القليل منها فقط يتم ترجمته إلى واقع ملموس.

لقد أكد مؤتمر "لشبونة" لوزراء خارجية الدول، أن هناك تحديات كبيرة تقف أمام التعاون الأورومتوسطي والتي في مجملها سياسية، أمنية، اقتصادية وتحول دون تحقيق هذه الأفكار والمباديء والمقترحات..، التي تم وضعها في السنوات السابقة.

وبالتالي على الجزائر أن تدخل إصلاحات اقتصادية جذرية على هياكلها وأساليب عملها، تتوافق مع ما نص عليه اتفاق الشراكة.

وفي الأخير نقول أن الجزائر بعقدها لاتفاق الشراكة فقد فسحت المجال للمزيد من تقويض دور الدولة ودفن سيادتها الاقتصادية، وبالتالي تعزيز التبعية نحو الخارج.

خاتمـــة الفصل:

يعيش العالم تحولات كبرى في جميع الميادين، منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وسيادة النظام الليبرالي الحر وفرض الهيمنة الأمريكية على العالم تحت شعار العولمة.

وفي هذا الصدد لقد كانت الانطلاقة الأولى للجزائر تجاه الاندماج في هذا النظام الجديد منذ 1988، بتبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتي تزايدت وتيرتها منذ 1989. وهذا يعني التوجه إلى اقتصاد السوق الحر بعد أن كان الاقتصاد الجزائري يتبنى النهج الاشتراكي وكانت الدولة مسيطرة على جميع المجالات.

لقد ساعد في هذا التوجه المؤسسات النقدية الدولية بفعل اتفاقي 30 ماي 1989 و3 جوان 1991، هذا بالإضافة إلى الدعم المادي والمعنوي الذي قدماه للجزائر وإن كانت نتائجه محدودة بفعل غياب عامل الاستقرار. ومع ذلك واصلت الجزائر مسعاها، إذ قامت بعقد اتفاقي ستاند باي 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي 1995 والذي امتد حتى 1998.

وفي السنوات الأخيرة قررت الجزائر الانضمام إلى OMC وذلك للمشاركة في الفعاليات الدولية بشكل أفضل، وحتى لا تبقى على هامش التحديات الاقتصادية الجديدة قامت بالتوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما يتطلب ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية تتماشى مع هذه التغيرات.

قائمة التهميش:

(1) أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص22.

(2) د.عمـــاري عمار، الاقتصاد الجزائري (الماضي القريب واستشراف المستقبل)، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة منتوري قسنطينة)، العدد 14، 2000، ص197.

(3) بومديـــن رحـــيمة، واقـــع التســـيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعـــية الراهـــنة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة-جامعة دحلب البليدة-، 2002، ص5.

(4) D.Chettab Abass Nadia, Thèse De Doctorat D'Etat, La Mondialisation Economique: Le Nouvel Instrument De L'Hege Monie Euro –Américaine - Le Cas De L'Algérie–, 2002, P 83

(5) لوصـــيف زيـــن الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الملتقى الوطـــني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة-جامعة دحلب البليدة-، 2002، ص 121.

(6) عطـــاري إبراهيم ورتيمي الفضيل، الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي الجزائـــري، الملـــتقى الوطـــني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة-جامعة دحلب البليدة-، 2002، ص48.

(7) د.الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة للصندوق، دار هومة، 1996، ص125.

(8) بـــن ناصـــر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (جامعة باتنة)، العدد الأول، 2002، ص127.

(9) المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي، المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط - عائق التنمية الأورومتوسطية - الدورة العامة الخامسة عشرة، 2000، ص ص41-42.

(10) بن ناصر عيسى، مرجع سبق ذكره، ص124.

(11) بوخـــاوة إسماعـــيل، مشروع العولمة من أين وإلى أين ؟ تجليات ،آليات وآثار، الملتقى الدولي العلمي الأول: العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية المركز الجامعي سكيكدة، 2001 ، ص442.

(12) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص43.

(13) د.عماري عمار، مرجع سبق ذكره، 2000، ص203.

(14) بن ناصر عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص127- 128.

(15) د.الهادي الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص205.

(16) بقة الشريف ومحمد بوزهرة، بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة(حالة الجزائر)، الملتقى الدولي العلمي الأول: العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية المركز الجامعي سكيكدة، 2001، ص358.

(17) شعوبي محمد فوزي وكماسي محمد الأمين، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة ما بين 1989-1999، الملتقى الوطني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003، ص2.

(18) محمد راتول، العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي العلمي الأول:العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 2001، ص335.

(19) د.الهادي الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص208.

(20) موله عبد الله، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية (الفرص المتبقية..التحديات)، الملتقى الدولي العلمي الأول: العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 2001 ، ص220.

(21) أحمد محمودي، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003، ص196.

(22) محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص337.

(23) سويسي الهواري، الخوصصة والسوق المالية في سياق التحولات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003، ص1.

(24) محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص339.

(25) أحمد محمودي، مرجع سبق ذكره، ص195.

(26) عبد اللطيف بلغرسة، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية، الملتقى الوطني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003، ص1.

(27) حسين رحيم، البنوك العمومية في الجزائر بين التأهيل والخصخصة، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق، جامعة قالمة، 2001، ص111.

(28) نفسه، ص114.

(29) Une économie à deux vitesses, 2002, p1. www. Algeria Interface.com.

(30) El kadi Ihsane, Pour Bouteflika "L'économie Algérienne se porte bien", 2003, p1. www. Algeria Interface.com.

(31) Une économie à deux vitesses, op.cit, p1.

(32) Le Cness note une croissance de 4.1% du PIB en 2002, 2003, p2. www. Algeria Interface.com.

(33) بقة الشريف ومحمد بوزهرة، مرجع سبق ذكره، ص356.

(34) د.عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (فرحات عباس)، العدد الأول، 2001، ص101.

(35) المرجع نفسه، ص ص102، 103.

(36) بن ناصر عيسى، مرجع سبق ذكره، ص134.

(37) الشريف غياط وروابح عبد الباقي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة -جامعة دحلب البليدة-، 2002، ص17.

(38) بقة الشريف ومحمد بوزهرة، مرجع سبق ذكره، ص361.

(39) بوخاوة إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص443.

(40) مجلة ميسن، الخصخصة في الجزائر، 2002، ص1. www.ppsc.info

(41) د.عماري عمار، مرجع سبق ذكره، 2001، ص93.

(42) كمـــال رزيق ومسدور فارس، انعكاسات الانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة-جامعة دحلب البليدة-، 2002، ص213.

(43) فتـــيحة بورويـــنة، مفاوضـــات الجزائـــر مع المنظمة العالمية للتجارة، 2003، ص1. www.alriyadh-np.com.

(44) د.صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهـــيل الاقتصـــادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(فرحات عباس)، العدد الأول، 2001، ص56.

(45) سوله عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص224.

(46) ســـوامس رضـــوان، الآثار الاقتصادية والنقدية لتوسع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائـــري، نـــدوة دولية (أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي)، جامعة عنابة، 2003، ص194.

(47) عبد اللطيف بلغرسة، دراسة حالة اتفاق فلنسيا بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من خلال الشـــراكة والمشـــروعات المشـــتركة، نـــدوة دولـــية (أثـــر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي)، جامعة عنابة، 2003، ص166.

(48) حمـــدي باشـــا رابـــح، الأفق المنظور للمؤسسة الجزائرية من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطي، الملتقى الوطني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003، ص1.

(49) كمـــال رزيـــق ومســـدور فـــارس، الشـــراكة الجزائرية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة-جامعة دحلب البليدة-، 2002، ص241.

(50) حمدي باشا رابح، مرجع سبق ذكره، ص4.

(51) المرجع نفسه، ص3.

خاتمة عامـــة :

لقد عرف دور الدولة تطورات عديدة، فالنظرية الكلاسيكية كانت تعتمد على تطبيق الحـــرية الاقتصـــادية وابـــتعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، حيث كان الكلاسيك يؤمنون بوجود يد خفية تعمل على إعادة التوازن لما أصابه الاختلال في النشاط الاقتصادي، ثم جـــاءت الـــنظرية النيوكلاسيكية لتقر هي الأخرى أن الحرية الاقتصادية لها دور كبير وهام في توزيـــع الموارد واستغلالها بشكل أمثل على مختلف أوجه الاستخدامات. وبالتالي فإن كلا من النظريتين تذهب إلى وجوب ابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي.

وقـــد ظل هذا الفكر قائما إلى غاية الثلاثينات من القرن الماضي، حيث جاءت الأزمة الاقتصـــادية العالمية وكشفت عن قصور في المذهب الاقتصادي التقليدي وعدم انسجام فروضه مع الفكر الاقتصادي الحديث.

وهنا وفي ظل هذه الظروف ظهر "جون مينارد كينز" وأقر بأن تدخل الدولة ضروري كـــي يحـــدث الـــتوازن في الدخل والإنفاق وحتى يتم الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل، واستخدم فكرة الطلب الفعال لتفسير ذلك.

ومن هنا يمكن القول أن الأفكار الكنزية فيما يخص تدخل الدولة تتعارض مع ما جاءت به كل من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

لقـــد ســـاد هـــذا الفكـــر إلى غاية أحداث السبعينات، أين وقف عاجزا عن مواجهة الاختلالات الحادثة آنذاك، ليأتي كل من "آياك" و"فريدمان"، محاولين نشر النظرية النيوليبيرالية، حيـــث تمثل كل من الخصخصة وتقويض دور الدولة في النشاط الاقتصادي أهم ما جاءت به هذه النظرية.

فبالنســـبة لهؤلاء الاقتصاديين، كل ما يقرره السوق فهو صالح، أما تدخل الدولة فهو طـــالح، حيث يقول الاقتصادي الأمريكي وحامل جائزة نوبل "ميلتون فريدمان" « اتخذت في الثمانيـــنات الغالبـــية العظمى من الحكومات الغربية هذه الليبرالية الحديثة منارا لتهتدي به في سياساتها. وهكذا فإن عدم تدخل الدولة إلى جانب تحرير التجارة، وحرية تنقل رؤوس الأموال وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، أسلحة استراتيجية في ترسانة المؤسسات الدولية

المسيرة من قبل الحكومات والمتمثلة في FMI وBM وOMC. فالعولمة سميت بالعصر الجديد ولابد على جميع دول العالم أن تتبنى هذا المفهوم.(1) »(عماري عمار، 2001).

ونظـــرا للعجز المالي الذي كانت تعاني منه الدول النامية في ذلك الوقت، فقد اضطرت هذه الدول إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على قروض إضافية وتزامن ذلك مع الأزمة التي تعاني منها الدول الرأسمالية في أواخر السبعينات، وبالتالي فقد فرض على الدول النامـــية في مقـــابل حصولها على قروض القيام ببرامج إصلاح معينة (برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي). والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى التحول إلى اقتصاد السوق.

لكن هذه الإصلاحات الاقتصادية، كانت لها آثار ونتائج وخيمة على دول العالم وعلى الدول النامية على وجه الخصوص، حيث ظهرت بهذه الدول العديد من الأزمات المالية، كأزمة المكسيك، أزمة الأرجنتين...، كما تعاضمت شريحة الفقراء والمحرومين وانتشرت البطالة....

ويـــرى المـــؤرخ الأمريكي "بول كيندي" أنه « أكثر من أية منطقة نامية أخرى، تبقى بلـــدان الشـــرق الأوســـط وشمال إفريقيا (والمشتملة أساسا على البلدان العربية كافة)، الأقل استعدادا لمواجهة تحديات القرن المقبل.(2) » (حميمص عزوز، 2001).

ذلـــك أن اقتصاديات الدول العربية اعتمدت خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي على الريع البترولي، الشيء الذي أخفى مشاكل هيكلية كثيرة وسمح للعرب بأن ينتقلوا في التســـعينات بـــدون أن يضطروا إلى إعادة هيكلة اقتصادياتهم أو إصلاحها، بهدف تحسين الإنتاجـــية. فالحقـــائق الاقتصادية القاسية في الألفية الجديدة لم تترك أي خيار أمام العرب، إلا التأقلم والتكيف ومواجهة تحديات اقتصاد معولم أو أن يسبقهم قطار التقدم السريع.

لكـــنهم لم يـــأخذوا بعين الاعتبار نقاط الضعف التي تعاني منها اقتصادياتهم، والتي من شأنها أن تعوق عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وقد تعرضه إلى متغيرات معاكسة في المحيط الاقتصادي الدولي، ويمكن ذكر بعض من نقاط الضعف هذه في ما يلي:

- الاقتصاد العربي هو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات البترول.
- وجود نقص واضح في الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم التي لها قاعدة رئيسية في العالم العربي.
- البنـــية الصناعية غير المتوازنة لاقتصاديات هذه الدول تجعلها غير قادرة على الحفاظ على مناخ مستقر للاستثمار وعلى تأمين فرص عمل داخلية.

- تبعية هذه الدول للتمويل الخارجي من خلال المديونية من المؤسسات المالية العالمية.
- معدلات البطالة المرتفعة.

وبالـــتطرق إلى البلدان العربية، تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري هو الآخر انتقل من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، أي من اقتصاد تديره الدولة إلى اقتصاد يديره الأفراد.

وبمـــا أن «...الاندمـــاج في الاقتصاد العالمي الجديد (الاقتصاد المعولم)، يقتضي إجراء إصلاح هيكلي، وهو ما لم يكن خيارا بقدر ما كان شرطا تفرضه المؤسسات الدولية...(3) » (حسين رحيم، 2001)، التي تعمل على نشر العولمة في مقابل تقديمها لقروض.

لذا قامت الجزائر بإخضاع اقتصادها إلى مجموعة من الإصلاحات منذ الثمانينات، حيث تمـــت إعادة هيكلة المؤسسات بهدف تقليص حجم الشركات الكبيرة والتي أصبحت عبئا على الدولة، ثم تلتها مرحلة استقلالية المؤسسات.

وأمـــام العجـــز المستمر والركود الدائم للمؤسسات العمومية الجزائرية، بالإضافة إلى الخســـائر الكبيرة، تم وضع سياسة التطهير المالي بغرض معالجة هذه الاختلالات. لكن في الواقع هـــذه السياسة كانت فاشلة وزادت الوضع سوءا. حيث استمر العجز على مستوى المؤسسات العمومية، وهنا كان اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية هو الحل الوحيد للأزمة الجزائرية، التي اســـتغلت الوضـــع وعرضـــت تقديم مساعداتها المالية في مقابل خضوعها إلى برامج الإصلاح الاقتصادي، فقامت الجزائر بعقد مجموعة من الاتفاقات (اتفاق ستاندباي1، 2) والتي تنص على تخلي الدولة عن دورها بحيث ينحصر في تنظيم الاقتصاد، بالإضافة إلى شروط أخرى.

وفي 1994 قامـــت بالتوقيع على اتفاق التثبيت الاقتصادي والذي تضمن إعادة جدولة الديـــون الخارجية، وفي 1995 تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والذي يكمل البرنامج الأول والذي نص بالدرجة الأولى على تحرير الاقتصاد وتشجيع الخصخصة وتقليص دور الدولة.

إن الإصـــلاحات التي انتهجتها الجزائر بتبنيها للنظام الليبرالي الحر، قد حققت جانبا من الاســـتقرار والـــتوازن الاقتصـــادي ويظهر ذلك واضحا من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي، كالانخفـــاض المســـتمر في معدلات التضخم، وارتفاع متواصل في معدل النمو...، لكن هذا التحسن الذي طرأ على الاقتصاد هو تحسن كمي لا غير، ترتب عنه في المقابل جملة من النتائج الســـلبية كارتفاع معدلات البطالة، انتشار الفقر، انخفاض القدرة الشرائية للأفراد...، وبالتالي أصبح المجتمع الجزائري يعاني من اضطرابات شديدة لم يسبق أن شهدها من قبل.

وفي الخـــتام يمكن القول أنه بظهور العولمة أصبح الاندماج في هذه الظاهرة، ضرورة لا مـــناص مـــنها، فـــالدول لم تعد قادرة على رفع التحديات خارج نسق التعاون والشراكة مع محيطها.

وبما أنه من مستلزمات العولمة وتبادل رؤوس الأموال ومباديء السوق المفتوح، السعي من أجل تغيير دور الدولة وفسح المجال للقطاع كي يلعب دورا رئيسيا.

لكن هذا سبب اضطرابات اقتصادية واجتماعية خطيرة على العالم بأسره، وكانت أشد تـــأثيرا عـــلى الـــدول النامـــية بالتحديد، حيث عصفت بها مجموعة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما جعل الجميع يتساءل:

هل حصر دور الدولة وقصره على الجانب التنظيمي ومراقبة الأنشطة الاقتصادية هو في صالح اقتصاديات الدول خاصة النامية منها ؟.

إن كل الاختلالات التي حدثت في العالم أثبتت أن تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي والاجـــتماعي ضروري ولا يمكن التخلي عنه وحصره في التنظيم والمراقبة بهذه البساطة، خاصة وأن اقتصـــاديات الدول النامية غير مؤهلة بدرجة كافية للدخول في حركة كبيرة من الانفتاح ومواجهة هذه المنافسة الشرسة الموجودة على الصعيد العالمي.

إذ يحـــتم القـــيام بعملـــية إصلاح لاقتصاديات هذه الدول وفق استراتيجية مدروسة تتماشى مع أوضاعها الاقتصادية. وذلك بهدف انشاء بنية تحتية مرنة وقادرة على مواجهة كافة التغيرات العامية ومنافسة المنتجات الأجنبية.

تهميش الخاتمة :

(1) د.عمـــاري عمار،بعض انعكاسات العولمة على اقتصاديات الدول العربية، ، الملتقى الـــدولي العلمي الأول:العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 2001، ص 374.

(2) حمـــيمص عـــزوز، العولمة والاقتصاديات العربية (التحديات والآفاق)، الملتقى الدولي العلمي الأول:العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 2001، ص286.

(3) حسين رحيم، البنوك العمومية في الجزائر بين التأهيل والخصخصة، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق، جامعة قالمة، 2001، ص108.

قاموس المصطلحات: Glossaire

– **إدارة الديـــن العام:** الإعداد لرفع الفوائد المستحقة والإعداد لاستهلاك السندات التي يحل موعد استهلاكها.

– **الادخار:** الدخل غير الموجه إلى الاستهلاك.

– **الاســـتثمار:** هـــو التضحية بقيم حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم غير مؤكدة في المستقبل.

– **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو اكتساب الموجودات المالية في الخارج أو لفروعها أو لشخص معنوي معين

– **إعادة الجدولة:** هي إعادة تنظيم استحقاق الدين من طرف الدائنين عندما يصبح البلد المدين عاجزا عن مواجهة التزاماته وهذا لتفادي أزمة مفتوحة تكون نهايتها في نظر الدائنين خسارة في رأس المال والفوائد الواجبة، ولكن شروط قاسية.

– **الإغراق:** هو احد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين السائدة في الداخـــل وتلـــك السائدة في الخارج حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليها نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية وتوجد 3 أنواع منه: إغراق عارض، إغراق ق.أ، إغراق دائم.

– **اقتصـــاد السوق:** يعرف بأنه الاقتصاد الوطني الذي توزع فيه موارد المجتمع بين قطاعات النشـــاط الاقتصـــادي وفروعها المختلفة وفقا لقواعد السوق الحر، حيث يترك لقوى العرض والطلب أن تلعب دورها بحرية تامة دون تدخل من جانب الحكومة ودون أي قرارات تنظيمية.

– **اقتصاد المعرفة:** يعد Anow (1992) أول من أطلق المصطلح، وهو عبارة عن فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية تقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، حيث تشكل المعرفة جزءا أساسيا من ثروة المجتمع.

– **البنك العالمي:** (BM) هو أحد منظمات اتفاقية "بريتون وودز" الذي أنشأ من اجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية وتظهر هذه المهمة من الاسم الـــرسمي له وهو البنك الدولي لإنشاء والتعمير، ولقد كان أول قرض قدمه البنك في نهاية عقد الأربعينـــيات مـــن اجل إعادة إعمار الدول الأوروبية، وبعد أن تمكنت الدول الأوروبية من

الوقـــوف عـــلى قدمـــيها تحول البنك إلى مساندة الدول الفقيرة في العالم والتي عرفت بالدول النامية، ولقد حصلت الدول النامية منذ نهاية عقد الأربعينيات على أكثر من 330 مليار دولار، وهكذا أصبح للبنك الدولي هدفا أساسيا جديدا وهو تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي في الـــدول النامية من خلال مساعدتها في زيادة إنتاجها ورفع مستوى معيشتها وهو ينقسم إلى (IBRD) و(IDA).

– **الـــتدويل:** البروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي، وهو الدوز الذي قاده الشركات متعددة الجنسيات.

– **الـــتعويم:** سعر الصرف المعوم هو الذي يتغير طبقا لظروف الطلب والعرض حتى يصل إلى التوازن (مرن).

– **التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال:** تشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني وتشمل تكنولوجيا الحسابات الآلية وسائل الإتصـــال وشـــبكات الـــربط و أجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات وتتميز بالتفاعلية، اللاجماهرية الالتزامية، قابلية التحرك والتحول والتوصيل، الشيوع والكونية.

التمويل بالعجز: زيادة معتمدة في الإنفاق عن الإيراد، وتأخذ شكل إعداد موازنة بها عجز يمول بالاقتراض وذلك بهدف تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق ضخ قوة شرائية إضافية.

–**التمويل الذاتي:** وذلك باستعمال الأرباح المتجمعة من سنوات سابقة التي احتجزتها المؤسسة وهـــذا يعرف برفع رأس المال الاجتماعي داخليا كما يمكن استعمال مخصصات الاهتلالكات لأغراض التمويل الذاتي.

–**G7 وG8**:مجموعـــة السبعة تضم الدول الأكثر تصنيعا وتضم منذ 1975 الو.م.أ، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، كندا. ومنذ 1994 استضيفت روسيا التجمعات لسياسيات في المؤتمـــرات الســـنوية وفي جوان 1997 مجموعـــة السبعـــة (G7) قـــد ضـــم رسميا روسيا ليتحول إلى G8 .

– **التنمـــية الاقتصادية:** هي العملية التي من خلالها تتحدد زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخـــل الحقـــيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

– **الخصخصة:** نقل معظم ملكية المؤسسات التابعة للدولة للقطاع الخاص وذلك ببيعها أو بيع أصولها إثر تصفيتها.

– **دول ذات الدخل الضعيف:** حسب ترتيب BM في 1997، هي الدول ذات الناتج الوطني الإجمالي حسب السكان هو يساوي أو أقل من 765 دولار في 1995.

– **دول ذات الدخـــل المتوسط :** حسب تقييم BM لسنة 1997، هي الدول ذات PNB حسب السكان تتموضع ما بين 766و9385 دولار في 1995.

– **دول ذات الدخـــل المـــرتفع:** حسب تقييم BM لسنة 1997، هي الدول ذات PNB حســـب الســـكان، متساوي أو أكثر من 9386 دولار في 1995 هذه المجموعة تتضمن أيضا الدول المتقدمة والاقتصاديات في طريقها للتقدم ذات الدخل المرتفع.

– **الدول الناشئة (دول في طريق التحول، اقتصاديات في طريقها للتحول):** وهي الدول التي تحاول الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

– **الديون:** وقد تكون طويلة، متوسطة قصيرة(زيادة رأس المال من أطراف خارجية).

– **رفع رأس المال:** الخاص خارجيا لزيادة المساهمين لنصيبهم في رأسمال المؤسسة

– **ســـوق الـــنقد:**ويتم فيه تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل من خلال السماسرة البنوك التجارية... أو هو عبارة عن سوق تهتم مؤسساته بالاستثمار والائتمان قصير الأجل (المصارف التجارية، مؤسسات الادخار والإقراض).

– **سوق رأس المال:**السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الأعمال وهـــو يـــتكون من قسمين أسواق أجنبية وأخرى حاضرة أو هو سوق يهتم بالمعاملات ذات الآجـــل المتوســـط والطويـــل الآجل ويشمل سوق الأوراق المالية وسوق آخر يتعامل في غير الأوراق المالية (مصارف استثمار، شركات تامين على الحياة، مصاريف التنمية المحلية).

– **السياســـة المالـــية:** وهي المتعلقة بالأمور المالية للدولة والهادفة إلى تحقيق التوازن في الموازنة العامـــة وزيـــادة الإنـــتاج ومنع حدوث التضخم والكساد ومن أدواتها زيادة النفقات، الدعم

الحكومـــي، الضرائب، مستوى الإنفاق، تعويضات البطالة، تخفيض الضرائب في حالة الكساد وزيادتها في حالة التضخم، زيادة الإنفاق الحكومي لدعم السلع.

– **السياسة نقدية:** عبارة عن السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي، والتي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في حجم القدرة الشرائية.

– **الشـــراكة:** هـــي إحـــدى الوســـائل العلمية لتعزيز المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول أو الأطـــراف المســـاهمة مـــن خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة لدى هذه الأطراف، كما أنها إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي.

– **الشـــركات مـــتعددة الجنسيات:** هي المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 ملـــيون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر، أو هـــي منشـــأة أعمال دولية ذات مراكز إنتاجية تتوطن في أكثر من دولة واحدة، بحيث تكون عمليات الفرع محكومة بالكامل وموجهة عن طريق الشركة الأم.

العالمية: هي طموح الارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي، أو بعبارة أخرى هي انفتاح المحلي عـــلى ما هو عالمي أو كوني، وبالتالي فإن نشدان العالمية هو طموح مشروع يعكس الرغبة في الانفـــتاح عـــلى الآخـــر بهدف تبادل الأخذ والعطاء، وبهدف الحوار والتعارف والتلاقح بين الحضارات والثقافات، وبالتالي هي إثراء للهوية الذاتية.

– **العولمـــة الاقتصـــادية:** تتحدد في نوعين رئيسين من العولمة هما العولمة المالية والإنتاجية التي تـــتحقق بدرجـــة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتتبلور هذه العولمة في عولمة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

– **العولمة المالية:** هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية.

– **المضاربة:** هي عملية شراء أو بيع أوراق مالية بغية إعادة البيع أو إعادة الشراء في وقت لاحق عـــند مـــا يكـــون الفارق في السعر أكثر تحفيزا. حيث تبني سلوكات المضارب أساسا على التوقعات حول تغلب الأسعار مع تحمل خطر مقابل ذلك، حيث كل من يشتري عملة فورا أو لأجل دون سبب تجاري أو مالي هو مضارب.

– **المعلوماتية:** هي إنتاج لقيمة مضافة عن طريق حوسبة البيانات فهي ذلك الإطار الذي يجعل تكنولوجيا المعلومات إحدى الدعائم الأساسية في مختلف مجالات العمل الإنساني إذ تشكل منظومة متكاملة تحكمها 3 أبعاد رئيسية هي العتادHardware البرمجيات Software، الموارد المعرفية knowledjware ويعتبر الإنسان مصدرها فهو صانع المعرفة من حيث صيرورتها وتشكيلها وأساليب استخداماتها.

– **منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية(OCDE):** تم التوقيع على إنشائها سنة 1960 وبدأ عملها سنة 1961 ويبلغ عدد أعضائها 29 عضوا وهي تضم معظم بلدان الاتحاد الأوروبي وتركيا وسويسرا وبلدان أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلندا وبلدان كبرى من آسيا كاليابان وكوريا الجنوبية.

– **صندوق النقد الدوليFMI:** هو هيئة اقتصادية دولية انبثقت عن اتفاقية بريتن وودز في 1944، كان الغرض من إنشاءه هو مواجهة المشكلات المالية والنقدية التي تسبب في خلق الأزمة العالمية في الثلاثيات أي كانت مهمته تنظيم المدفوعات الدولية لتفادي الفوضى النقدية، أما موارده فهي تتكون من حصص الأعضاء ومصاريف العضوية لـ 180 دولة عضو في الصندوق، كما يقوم بتقديم العديد من التسهيلات منها التسهيلات الممتدة، التعديل الهيكلي تسهيلات التحول الاقتصادي...الخ.

– **منظمة العالمية للتجارة:** (OMC): في عام 1948 عقد مؤتمر هافانا في إطار الأمم المتحدة لمناقشة ميثاق منظمة التجارة الدولية(ITO) وذلك بغرض تنظيم التجارة الدولية خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية إلا أن الكونغرس الأمريكي لم يوافق على توقيع هذا الميثاق وذلك على الرغم من موافقة أغلب دول العالم عليه وكان نتيجة ذلك عقد الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة(GATT) ولكن استمرت المفاوضات مرة أخرى وفي 1991-1993 عقد وزراء التجارة لكل من الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان وأمريكا اجتماعا تم فيه الاتفاق على دراسة المشاكل المعلقة في جولة أرجواي الأولى وقد تم بالفعل حل هذه المشكلات ليتم توقيع الاتفاق النهائي في مراكش في المغرب في افريل 1994 ومن نتائج جولة أرجواي الثانية، إنشاء منظمة التجارة العالمية بديلا الاتفاقية الجات التي نظمت التجارة ما يقرب من 47 عاما على أن يوكل لهذه المنظمة المهام التالية: سلطة تنظيم التجارة للسلع والخدمات، أن يتم تسوية المنازعات في

إطارهـــا على أساس موافقة 3/2 و 4/3 الأعضاء. وأخيرا كانت مهمة منظمة التجارة الدولية هي العمل على تحرير التجارة من القيود التي فرضت عليها خلال الفترة السابقة.

-الناتج المحلي الإجمالي: هو مجموع السلع والخدمات المنتجة داخل الحدود الوطنية بغض النظر عن مالكي وسائل الإنتاج.

- نـــادي باريس: أسس في 1956، وهو يضم الدائنين الرسميين وتقتصر على تطبيق الوسائل الكفـــيلة بمعالجة الديون الحكومية أو المقدمة من طرف مؤسساتها، وحتى التي يقدمها المقرضون الخواص ولكن بضمان الحكومات التي ينتسبون إليها، فهو يعمل ظاهريا على تخفيف عبئ الدين من تمديد آجاله وتأمين قروضا جديدة، تكون متساوية للمبالغ الخالية للقرض ومن أهم المبادئ التي يستند عليها نادي باريس لقبول الدولة التي ترغب في إعادة الجدولة:

- تفاهم الحكومات المدينة حول شروط إعادة الجدولة.

- ضـــرورة التزام البلد المدين باتخاذ إجراءات لتصحيح الاقتصاد ولا يقبل FMI عقد اتفـــاق التثبيت مع أي دولة إلا إذا أظهر نادي باريس رغبته في إعادة هيكلت خدمات الدين لتحصل على التقارير التي تدور حول الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة المدينة من طرفFMI وBM.

- نـــادي لـــندن: هـــو تجمع للبنوك الخاصة، ويعتبر الإطار الثاني المؤدي لنفس الوظائف التي يمارسها نادي باريس فيقوم بإعادة جدولة القروض المقدمة من طرف هذه البنوك، ولقد تأسس سنة 1976 وأصبح ذو أهمية كبيرة في المفاوضات المتعلقة بإعادة الجدولة.

- النمو الاقتصادي: يقصد به حدوث زيادة من إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق.

- البنوك: وهي مؤسسات مالية تقوم بجمع الأموال من الأعوان، الاقتصاديين اللذين يتوفرون عـــلى سيولة فائضة إعادة إقراضها إلى أعوان اقتصاديين آخرين في حاجة إلى تمويل بسعر فائدة أعلى بما في ذلك البنوك المركزية.

- البـــنوك الشاملة: وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر مـــن نشـــاط وفي عدة مجالات متنوعة وتقترح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما

تعمـــل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدهـــا تجمـــع مـــا بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي هي تقوم بأعمال كل البنوك.

– **التنمـــية البشرية:** اكتسب مفهوم التنمية البشرية ذيوعا منذ عام 1990 بتبني برنامج الأمم المـــتحدة لإنماء المصطلح، حيث يقوم هذا المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وان التنمـــية البشرية هي عملية توسيع استحقاقات البشر والمتمثلة في العيش حياة طويلة، والحصول على المعرفة وتوافر الموارد اللازمة المستوى معيشي لائق.

– **سوق الاورو دولار:** ظهرت هذه السوق نتيجة لزيادة حجم التجارة الخارجية لأوروبا مع الـــو.م.أ ومع اعتراف النظام الدولي بدور الدولار كعملة دولية وقع العالم في "مصيدة تريفن" والـــتي تفسر أنه من أجل تلبية الطلب المتزايد على السيولة المتمثلة في الدولار يؤدي إلى عجز مســـتمر في ميزان مدفوعات الو.م أ نتيجة لذلك تراكمت الدولارات خارج الولايات المتحدة الأمريكـــية مـــنذ الخمسينات في المصاريف الأوروبية لاسيما في لندن، وفي عام 1957 بدأت البـــنوك بالـــتعامل بانـــتظام مع الودائع الدولارية، وأصبح هذا السوق يقوم بوظيفة افتراض الشركات الأمريكية داخل أوروبا يتسم هذا السوق بالحرية الشاملة وعدم خضوعه لأية رقابة داخلية.

– **التنمية المستدامة:** هي التي تؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجـــيال المقبلة على الوفاق بحاجاتهم والسبيل إلى ذلك إنما هو في الاستخدام الحكيم للموارد المالـــية والمحافظـــة عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب مع أخذ حق الأجيال المقبلة في الحسبان والعمل على تنمية الموارد المالية.

– **الـــنموذج الاقتصـــادي الكلي:** تعرف النظرية الاقتصادية بأنها عبارة عن تحليل العلاقات الفرضـــية بـــين المتغيرات الكلية في الاقتصاد، مثل الاستهلاك الكلي، التوظيف الصادرات، أما الـــنموذج الاقتصـــادي الكلي فهو عبارة عن تمثيل هذه العلاقات بشكل واضح ودقيق وذلك باستعمال المعادلات الرياضية.

– **الميل الحدي للاستهلاك:** عبارة عن التغيير في الاستهلاك الناتج عن التغيير في الدخل.

– **الميل الحدي للادخار:** يمثل التغيير في الادخار الناتج عن تغيير الدخل بدينار واحد.

– **الفقـــر**: هـــو عجـــز الفرد والأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية أو وجـــود الفقـــر باعتـــباره انخفاض الدخل أو النفقات إلى المستوى الذي لا يفي بالحاجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة.

– **الاقتصـــاد الكلي**: يبحث في الظواهر الاقتصادية الكلية محاولات تفسيرها وإيجاد العلاقات الارتباطية بينها.

قائمة المراجع:

I. الكتب:

1. الكتب باللغة العربية:

1- د.أحمد عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، 2001.

2- د.أحمد فريد مصطفى، د. سهير محمد السيد حسن، تاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

3- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

4- د.بثينة حسين، العولمة والجات (التحديات والفرص)، دار الأمين للنشر.

5- بول جريجوري، النظم الاقتصادية المقارنة، دار المريخ للنشر، 1994.

6- د.حسين عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، دار الكتاب الحديث، 2001.

7- د.زينب حسين عوض الله، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.

8- د.سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، 1973.

9- د.سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدر الجامعية للنشر والطباعة.

10- د.ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

11- د.طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، 1999.

12- د.عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

13- د.عادل أحمد حشيش، د.زينب حسين عوض الله، مباديء علم الاقتصاد، دار الجامعة للنشر والطباعة، 1999.

14- د.عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، 2003.

15- د.عبد الحكيم الشرقاوي، العولمة المالية وامكانات التحكم، دار الفكر العربي، 2003.

16- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

17- د.عبد الله الطاهر وآخرون، مباديء الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر، 2002.

18- د.عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمباديء)، الدار الجامعية للنشر، 2001.

19- د.عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001.

20- د.عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2000، 2001.

21- د.محمد الفرجاني حصن، إفريقيا وتحديات العولمة، الدر المصرية اللبنانية، 2003.

22- د.محمد دويدار، مباديء الاقتصاد السياسي (تاريخ علم الاقتصاد السياسي:الاقتصاد السياسي والرأسمالية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.

23- د.محمد دويدار، مباديء الاقتصاد السياسي (الاقتصاد النقدي، الاقتصاد الدولي)، الدار الجامعية للطباعة والنشر.

24- د.ممدوح محمود منصور، العولمة (دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد)، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.

25- د.الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة للصندوق، دار هومة، 1996.

26- د.يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة، إفريقيا الشرق، 1999.

II- المجالات، الملتقيات، المحاضرات، المنشورات الرسمية، الدراسات

1. باللغة العربية:

1- سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث (جامعة ورقلة)، العدد الأول، 2002.

2- د.صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(فرحات عباس)، العدد الأول، 2001.

3- د.عماري عمار، الاقتصاد الجزائري (الماضي القريب واستشراف المستقبل)، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة منتوري قسنطينة)، العدد14، 2000.

4- د.عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (فرحات عباس)، العدد الأول، 2001.

5- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث (جامعة ورقلة)، العدد الأول، 2002.

6- أحمد محمودي، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 2003.

7- بقة الشريف ومحمد بوزهرة، بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة(حالة الجزائر)، الملتقى الدولي العلمي الأول: العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية المركز الجامعي سكيكدة، 2001.

8- بوخاوة إسماعيل، مشروع العولمة من أين وإلى أين ؟ تجليات ،آليات وآثار، الملتقى الدولي العلمي الأول: العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية المركز الجامعي سكيكدة، 2001.

9- بومدين رحيمة، واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة-جامعة دحلب البليدة-، 2002.

10- حسين رحيم، البنوك العمومية في الجزائر بين التأهيل والخصخصة، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق، جامعة قالمة، 2001.

11- حمدي باشا رابح، الأفق المنظور للمؤسسة الجزائرية من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطي، الملتقى الوطني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003.

12- حميمص عزوز، العولمة والاقتصاديات العربية (التحديات والآفاق)، الملتقى الدولي العلمي الأول:العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 2001.

13- سوامس رضوان، الآثار الاقتصادية والنقدية لتوسع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري، ندوة دولية (أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي)، جامعة عنابة، 2003.

14- سويسي الهواري، الخوصصة والسوق المالية في سياق التحولات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 2003.

15- الشـــريف غـــياط وروابـــح عبد الباقي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكـــلي، الملـــتقى الوطـــني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة-جامعـــة دحلب البليدة-، 2002.

16- شـــعوبي محمـــد فوزي وكماسي محمد الأمين، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حســـاب الإنـــتاج وحســـاب الاستغلال للفترة الممتدة ما بين 1989-1999، الملتقى الوطني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003.

17- عبد اللطيف بلغرسة، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية، الملتقى الوطني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 2003.

18- عبد اللطيف بلغرسة، دراسة حالة اتفاق فلنسيا بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من خلال الشـــراكة والمشـــروعات المشـــتركة، نـــدوة دولـــية (أثـــر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي)، جامعة عنابة، 2003.

19- عطـــاري إبراهيم ورتيمي الفضيل، الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي الجزائـــري، الملـــتقى الوطـــني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة -جامعة دحلب البليدة-، 2002.

20- د.عمـــاري عمار،بعض انعكاسات العولمة على اقتصاديات الدول العربيه، ، الملتقى الدولي العلمي الأول:العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 2001.

21- كمـــال رزيق ومسدور فارس، انعكاسات الانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة-جامعة دحلب البليدة-، 2002.

22- كمـــال رزيـــق ومســـدور فـــارس، الشـــراكة الجزائرية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة-جامعة دحلب البليدة-، 2002.

23- لوصـــيف زيـــن الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة-جامعة دحلب البليدة-، 2002.

24- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط – عائق التنمية الأورومتوسطية – الدورة العامة الخامسة عشرة، 2000.

25- محمد راتول، العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي العلمي الأول:العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 2001.

26- موله عبد الله، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية (الفرص المتبقية..التحديات)، الملتقى الدولي العلمي الأول: العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 2001.

27- د.شطاب نادية، محاضرات في النظريات النقدية المعمقة، سنة أولى ماجستير، جامعة قالمة، 2003.

2. باللغة الفرنسية:

1- D. Chettab Abbas Nadia, Thèse De Doctorat D'Etat, La Mondialisation Economique: Le Nouvel Instrument De L' Hege Monie Euro –Américaine – Le Cas De L'Algérie –, 2002.

III. المواقع من الأنترنيت:

1. باللغة العربية:

1- أحمد سعد، عولمة الثراء وفقر العولمة، 2003.
www.annahjaddimocrati.org.

2- إيمانويل وارشتاين، انهيار الهجوم النيوليبيرالي، 2003.
www.spc.benghanton.ed.

3- البديل، لا لليبرالية الجديدة، عالم آخر ممكن..خيار آخر ممكن، 2004.
www.albadil.net

4- د.جوزيف عبد الله، عولمة ماذا ؟كيف؟ لمن ؟، 2004. www.urfig.org.

5- جون انكتواليت وادريان وولدريدج، على أبواب العولمة: إسقاط إيديولوجية الدولة القومية بمدفعية الاقتصاد. www.asharqalawsat.com

6- سيريان دي سيلفا، هل العولمة هي السبب في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، 2001. www.cipe-egypt.org.

7- د.عبد الوهاب حميد رشيد، نقد العولمة، 2003. www.iraqcp.org.

8- عصام خوري، العولمة وأثرها على المجتمعات في الأرض. //hem-bredband.net

9- غازي الصواري، العولمة وطبيعة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل، 2003. www.rezgar.com.

10- د.فاروق الأباصيري، الدولة والقطاع الخاص في عصر العولمة، 2001. www.alqualam.clab.ch

11- فتيحة بورورينة، مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة، 2003. www.alriyadh-np.com.

12- الفكر العربي من الدخول في أطر العولمة إلى مناهضتها، 2003. www.albayan.co.ae

13- مجلة ميسن، الخصخصة في الجزائر، 2002. www.ppsc.info

14- د.محمود العكام، عولمة الغرب:التوصيف والمصير، 2003. www.akkam.org

15- مناقشات العولمة، 2001. www.urfig.org.

16- د.منير الحمش، الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي، 2002. www.mafhoum.com

17- منير ، ملحم، البديل، 2003. www.alhiwaradimocraty.free.fr

18- نهال سرحان وآخرون، تجارب دولية في مواجهة الأزمات المالية ومشاكل سعر الصرف، 2003. www.cip.gov.eg.

2.باللغة الأجنبية:

1- Bangkok, Une courte histoire du néolibéralisme: vingt ans d'économie de l'élite et amorce de possibilité d'un changement structurel, 1999. www.france.attac.org

2- El kadi Ihsane, Pour Bouteflika "L'économie Algérienne se porte bien", 2003. www. Algeria Interface.com.

3- Jaque Remacle, omc-mondialisation-Alternatives à la pensée Unique. www.amlwb.be.

4- Le Cness note une croissance de 4.1% du PIB en 2002, 2003. www. Algeria Interface.com.

5- Marie et Sébastien, A propos du développement de la mondialisation financière, 1999. www.france.attac.org
6- Marini Philippe, Régulation financière et monétaire internationale, Rapport d'information 284 (1999-2000) commission des finances, 2000. www.senat.fr
7- Morgan Jamine, Le monde a l'envers de l'économie néolibérale, 2002. www.france.attac.org
8- Une économie à deux vitesses, 2002.
www. Algeria Interface.com

قائمة الجداول:

1.جدول رقم (1): الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي في الفترة (1929-1933). **المصـــدر**: د. أحمـــد فـــريد مصـــطفى، د. سهير محمد السيد حسن، تاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص209.
2.جدول رقم (2): معدلات التبادل الدولي لأهم الدول (1929-1933). **المصـــدر**: د. أحمـــد فـــريد مصـــطفى، د. سهير محمد السيد حسن، تاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص209.
3. جدول رقم (3): تطور متوسط دخل الفرد لمجموعات الدول. **المصدر**: د.عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص30.
4. جدول رقم (4): تطور معدلات نمو بعض الإجماليات للاقتصاد الجزائري ما بين (1984-1993). **المصـــدر**: د.عمـــاري عمار، الاقتصاد الجزائري (الماضي القريب واستشراف المستقبل)، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة منتوري قسنطينة)، 2000، ص197.
5. جدول رقم (5): تغيرات معدلات التضخم خلال (1984-1993). **المصـــدر**: أحمد محمودي، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطـــني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 2003، ص 187.
6. جدول رقم (6): تطور المديونية الجزائرية خلال الفترة (1970-1998). **المصـــدر**: المجلـــس الاقتصـــادي والاجتماعي، المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط - عائق التنمية الأورومتوسطية - الدورة العامة الخامسة عشرة، 2000، ص52.
7. جدول رقم (7): تطورات الديون الخارجية واحتياطات الصرف. **المصـــدر**: بقـــة الشـــريف ومحمد بوزهرة، بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة(حالة الجزائـــر)، الملتقى الدولي العلمي الأول: العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية المركز الجامعي سكيكدة، 2001، ص359.

8. جدول رقم (8): تغيرات التضخم خلال الفترة (1994-2000).
المصدر: أحمد محمودي، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 2003، ص184.

9. جدول رقم (9): تطور المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (1989-1999).
المصدر: وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث (جامعة ورقلة)، العدد الأول، 2002، ص16.

10. جدول رقم (10):حصيلة حل المؤسسات حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني إلى غاية 30 جوان 1998.
المصدر: بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية(جامعة باتنة)، 2002، ص103.

11. جدول رقم (11): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2000).
المصدر: وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث (جامعة ورقلة)، العدد الأول، 2002، ص16.

قائمة الإطارات

إطار رقم 01: شرح للمنحنى رقم(1). **المصدر**: بول جريجوري، النظم الاقتصادية المقارنة، 1994.
إطار رقم 02: سعر الفائدة. **المصدر**: د.شطاب نادية، محاضرات في النظريات النقدية المعمقة، سنة أولى ماجستير، جامعة قالمة، 2003.
إطار رقم 03: نظرية كمية النقود لفريدمان. **المصدر**: د.شطاب نادية، محاضرات في النظريات النقدية المعمقة، سنة أولى ماجستير، جامعة قالمة، 2003.

قائمة المخططات

المخطط رقم 01: سيادة المستهلك في اقتصاد تنافسي. **المصدر**: بول جريجوري، النظم الاقتصادية المقارنة، 1994، ص88.
المخطط رقم 02: كيفية تحقيق التوازن في سوق العمل. **المصدر**: د.شطاب نادية، محاضرات في النظريات النقدية المعمقة، سنة أولى ماجستير، جامعة قالمة، 2003.
المخطط رقم 03: كيفية تحديد الدخل القومي (أثر تغير كمية النقود على مستوى الدخل). **المصدر**: د.شطاب نادية، محاضرات في النظريات النقدية المعمقة، سنة أولى ماجستير، جامعة قالمة، 2003.

الفهـــــــرس

المقدمة العامـــة.

الفصل الأول: من الدور التقليدي للدولة إلى الحماية.

I.المكانة التقليدية للدولة. 2

1.ظهور الرأسمالية الصناعية. 2

2.بروز الدولة الحارسة. 4

3.تقييم الكلاسيك. 12

II. مدرسة كمبردج كتطور للكلاسيك. 17

1.دور الدولة عند النيوكلاسيك. 17

2.تقييم لما بعد الكلاسيك. 24

III. التحول إلى الدولة الحامية. 28

1.الأزمة الاقتصادية العالمية. 28

2.الحماية الكترية. 33

3.حدود الحماية الكترية. 41

الفصل الثاني : العولمة وقاعدتها النيوليبرالية:

I. النظرية النيوليبرالية: عودة إلى الحرية. 55

1.النيوليبرالية: فروض وإصلاحات. 55

2. تراجع الدولة وبروز قوى جديدة. 66

3. النيوليبرالية وتجاهل الجانب الاجتماعي. 70

II. العولمة والنظام العالمي الجديد. 78

1. جذور العولمة. 78

2. الثورة العلمية والتكنولوجية. 82

3. ظهور نظام عالمي جديد في .1973 85

III. العولمة والأزمات في الأسواق المالية الناشئة. 87
1. الأزمة المكسيكية (1994). 87
2. الأزمة الآسيوية (1997). 89
3. الأزمة الأرجنتينية (2001-2002). 92

الفصل الثالث : الاقتصاد الجزائري: بين الليبرالية واحتكار الدولة.

I. الاقتصاد الجزائري ومحاولة الخروج من الأزمة. 102
1.الأزمة الاقتصادية الجزائرية. 102
2.التعديل الذاتي. 106
3.معاملات الجزائر مع صندوق النقد الدولي. 109

II.تطبيق النظام الليبرالي في الجزائر. 111
1. إعادة جدولة الديون الجزائرية. 111
2. الجزائر وبرنامج التعديل الهيكلي. 116
3. الخصخصة وانسحاب الدولة. 119

III.الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. 124
1. تقييم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. 124
2. انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. 131
3.الجزائر ومشروع الشراكة الأورومتوسطي. 136
الخاتمة العامة 147
قاموس المصطلحات 152
قائمة المراجع 160
قائمة الجداول 167
قائمة الإطارات 169
قائمة المخططات 170

الملخص:

تعتبر النظرية الليبرالية بمثابة المركز لظاهرة العولمة في هذا النوع الجديد من التنمية الاقتصادية ونجد أن الدور التقليدي للدولة وضع تحت التساؤل والجدل.

فالمكانة الاستراتيجية للسوق في النظرية الاقتصادية الجديدة (النظرية النيوليبرالية)، تطرح العديد من التساؤلات والتي تتمحور بشكل عام حول الدور الذي يسند للدولة، وبشكل خاص حول مشكل السيادة الوطنية التي أصبحت على المحك بالنسبة للدول النامية والتي تحاول جاهدة تبني هذا النوع الجديد من التنمية.

إن أساسيات النظرية الليبرالية والتي تنص على إعطاء الحرية لآليات السوق كي تعمل بصورة تلقائية، والتقليص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتهميش دور النقابات العمالية، وإلغاء الحماية الاجتماعية،...سوف تؤدي في الأخير إلى العديد من الاضطرابات الاقتصادية على مستوى العالم وبالخصوص على مستوى الدول النامية والتي تحاول جاهدة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

Résumé:

la théorie libérale et la place centrale du phénomène de mondialisation dans le nouveau mode de développement économique remettent en cause le rôle traditionnel de l'Etat. La place stratégique qu'occupe le marché dans la nouvelle économie soulève des questions au sujet du rôle qui revient à l'État d'une façon générale et pose, de façon aiguë, le problème de l'avantage national à tirer pour les pays en voie de développement qui s'inscrivent dans ce nouveau modèle de développement. Les fondements de la théorie libérale qui préconisent de laisser les mécanismes du marché fonctionner spontanément, de réduire le rôle de l'Etat dans la sphère économique, de marginaliser le rôle des syndicats et d'abolir la sécurité sociale risque d'avoir de profondes répercussions sur les économies des pays en voie de développés qui tentent d'intégrer l'économie mondiale.

Summary:

The liberal theory and the central place of the phenomenon of globalization in the new mode of economic development question the traditional role of the State. The strategic place which occupies the market in the new economy lifts questions about the role which returns to the State in a general way and pose, in a pointed way, the problem of the national advantage to be pulled for the developing countries which joins this new model of development. The idea to let the mechanisms of the market work spontaneously, to reduce the role of the State in the economic sphere, to marginalize the role of syndicates and to abolish the Social Security risks to have profound repercussions on the savings of countries in process of developed which try to integrate the world economy.